المشهد الاسرائيلي

مدار

الثلاثاء ٢٠١٣/٤/١٦ م الموافق ٦ جمادى الآخرة ١٤٣٤ هـ العدد ٣٠٥ السنة الحادية عشرة

ملحق نصف شهري يصدر عن

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

ميراف أرلوزوروف: سبب عجز الميزانية أمني وتقديري أنه متعلق بالملف الإيراني!

صفحـ(٣)ـة

تقرير: أعمال العنف العنصري ضد الفلسطينيين في القدس أصبحت ظاهرة متفشية!

صفحـ(٥)ـة

في الذكرى الـ ٦٥ للإعلان عن إقامة الدولة

قادة المؤسستين السياسية والأمنية: «الحرب من أجل استقلال إسرائيل لم تنته بعد»!

* بيريس يأمل بحلول السلام في الذكرى السبعين ويتجنب توجيه انتقادات إلى رئيس الحكومة *

المشهد الاسرائيلي: رأى رئيس الدولة الإسرائيلية شمعون بيريس أنه لا خيار أمام إسرائيل سوى التوصل إلى سلام مع الفلسطينيين، لكنه اعتبر أن على الفلسطينيين الاعتراف بيهودية إسرائيل، وعبر عن قناعته بأن الولايات المتحدة ستهاجم إيران إذا ما دعت الحاجة إلى ذلك.

وقال بيريس، في مقابلة معه نشرها موقع «يديعوت أحرونوت» الالكتروني أمس الاثنين بمناسبة حلول الذكرى السنوية الـ ٦٥ لقيام إسرائيل بموجب التقويم العبري: «أعتقد أنه لا مناص وسيكون هناك سلام، فلا أحد يمكنه العيش في الوضع المرحلي الراهن».

وأردف أن «ما يحدث الآن هو أنه في يهودا والسامرة (أي الضفة الغربية) لا توجد انتفاضة، وفي غزة تفقد حركة حماس الدعم في صفوف الرأي العام».

واعتبر بيريس أنه «حتى احتفالات السبعين للدولة سيكون هناك سلام، وأريد أن آمل بذلك، وهذا ليس مجرد تفاؤل».

ورأى بيريس أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) قادر على التوقيع على اتفاق سلام مع إسرائيل، وقال «لقد توصلنا إلى سلسلة اتفاقيات غير مسبوقة مع أبو مازن، وتحسن وضعه لأنه يوجد لديه لأول مرة سند، وهو قواته الأمنية الخاصة به، وهذا أمر هام لأن الدعم السياسي في البلدان العربية يأتي من الجيش».

وخلافا للادعاءات الإسرائيلية بأن حماس قد تسيطر على الضفة الغربية مثلما سيطرت على قطاع غزة، قال بيريس «لا أؤمن أن الجيش الأردني وقوات الأمن الفلسطينية سيوافقان على أن تأتي حماس وتسيطر عليهما، ولذلك فقد نشأت قوة مضادة لحماس، وأنا مؤمن أن أبو مازن قوي بما فيه الكفاية من أجل أن يتخذ قرارات جدية، وهو يدرك أن الحسم هو إما إرهاب أو سلام، ولا يوجد شيء آخر».

وأضاف أن عباس «اختار السلام وأظهر شجاعة أيضا، وهو لن يتحدث باسم جهاز الدعاية الإسرائيلية، كما أن هناك تفاهمًا حول كيفية إنهاء الصراع وهو دولتان للشعبين».

ورفض بيريس توجيه انتقادات إلى رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وقال «إنني لا أريد التحدث عن نتنياهو»، لكنه أضاف أن «الجميع يتحدثون عن حجم مساحة الكتل (الاستيطانية) وعن حجم المساحة التي سنضطر إلى إعادتها، وانطباعي هو أنه لدى بيبي (أي نتنياهو) موضوع المستوطنين أهم من المستوطنات، أي أن الأشخاص أهم بالنسبة له من الأرض نفسها».

وفيما يتعلق بمبادرات نية حسنة إسرائيلية تجاه الفلسطينيين من أجل استئناف المفاوضات بين الجانبين، مثل إطلاق سراح أسرى والموافقة على مشاريع اقتصادية وتسليم مناطق تخضع لسيطرة إسرائيلية إلى السلطة الفلسطينية، قال بيريس «إننا مستعدون لأن ننفذ كل هذه الأمور شريطة أن ينفذوا هم أمورا، وعلى سبيل المثال أن يعترفوا بالدولة اليهودية، أو أن يعترفوا بوجود عسكري إسرائيلي في غور الأردن»، وبهذا عبر بيريس عن تأييده لشروط نتنياهو لاستئناف المفاوضات، علما أنه لم يكن يؤيد هذه الشروط ولم يطرحها في الماضي القريب.

وتطرق بيريس إلى الموضوع الإيراني واحتمال مهاجمة إيران ومنشآتها النووية، وقال إن «المشكلة اليوم ليست ما إذا كانت أميركا قادرة وإنما إذا كانت ستنفذ» هجوما عسكريا.

رغم ذلك أضاف بيريس «أنني من أولئك الذين يؤمنون بأن هذا (الهجوم) سيتم في حال عدم وجود خيار آخر، وأنا مقتنع، وذلك لأني أعرف رأي رئيس الولايات المتحدة (باراك أوباما)، ومفاده أن أميركا لا يمكنها أن تسمح بانتصار إيراني».

من ناحيته، اعتبر رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو، خلال مراسم جرت أمس الاثنين لإحياء ذكرى الجنود الذين قتلوا في الحروب، أن إسرائيل هي جزيرة نور واستقرار في محيط ظلامي، فيما قال وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعالون إن إيران تشكل خطرا على إسرائيل والعالم كله.

وقال نتنياهو في المراسم التي جرت في مدافن «جبل هرتسل» في القدس إنه «منذ ولادة إسرائيل استعدت قوى كثيرة من أجل القضاء عليها، وهؤلاء لم ينجحوا في مؤامرتهم ولن ينجحوا أبدا في تنفيذها، ودولة إسرائيل هي جزيرة يملأها النور والاستقرار والتقدم في حيّز ظلامي ومزلزل وعاصف».

وأضاف نتنياهو أنه «أمام تراكم التهديدات حولنا فإن الجيش الإسرائيلي أقوى من أي مرة في الماضي، وسننجح في أي امتحان، وسنتمكن من تحصين قوتنا للعمل من أجل تحقيق السلام مع جيراننا والدفاع عن قوتنا، وقد تم تحقيق يوم الاستقلال بفضل مقاتلينا».

على صعيد آخر، قال وزير الدفاع يعالون في مراسم أقيمت في مدافن «كريات شاؤول» في تل أبيب: «إننا شعب ينشد السلام ويدنا ممدودة دائما إليه، وسنسعى بكل قوتنا للمصالحة مع جيراننا، فنحن لا نريد فقدان أبنائنا وبناتنا، لكن لأسفنا ما زالت هناك جهات ليست قليلة ترفض الاعتراف بحقنا في بيت قومي يهودي في أرض إسرائيل، وبحدود ما، وتضطرنا إلى الرد بحرب ضروس من أجل كبح نواياها».

وأضاف يعالون أن «أعداءنا لم ينجحوا في الانتصار علينا بصورة عسكرية، واتجهوا إلى طرق أخرى، والعمليات الإرهابية وإطلاق الصواريخ على المدنيين وحملة نزع الشرعية هي تحديات ماثلة أمامنا في السنوات الأخيرة، وسترافقنا في المستقبل المنظور وستضطرنا إلى الرد بشدة».

وتطرق يعالون إلى إيران وبرنامجها النووي قائلا إن «البرنامج النووي لدولة تقدس الكراهية لليهود وإبادة إسرائيل يتطور باستمرار في هذه الأيام، وإذا لم يتم معالجة أمرها بالشكل المناسب، فإنها ستهددنا وتهدد الشرق الأوسط والعالم كله، ويحظر على العالم أن يكنس المشكلة النووية الإيرانية تحت البساط لأن التاريخ القريب والبعيد يثبت أن التنازل وانعدام الحزم الآن هما وصفة لانعدام السيطرة وكارثة في السنوات المقبلة».

وكان نتنياهو قد ألقى خطابا في مؤسسة «يد لبَنيم»، أمس الأول، اعتبر فيه أن «الحاجة اضطرَّتنا منذ أن أصبحنا شعباً للقتال من أجل حريتنا ووجودنا، إذ أقدم أعداؤنا في جميع الأجيال على تهجيرنا واضطهادنا، ساعين إلى محو إسرائيل عن وجه الأرض. ولا يزال هناك اليوم أيضاً من يهدد بالقضاء علينا، غير أن هؤلاء لم ينجحوا في الماضي ولن ينجحوا أبداً».

وأضاف مهددا أنه «إذا فُرض علينا الأمر فإننا سنمسك بسيفنا ونتوجه إلى ميدان المعركة لمواجهة أولئك الذين يضمرون لنا الشرّ. ولا نبتهج للقتال ولا نتعطش للدماء. إن يدنا ممدودة للسلام مع جميع الشعوب والدول قريبة كانت أم بعيدة، بيد أننا أدركنا على مر العصور أن القوة الدفاعية الشديدة وحدها هي الكفيلة بعدم تعرضنا للشر».

وقال رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي الجنرال بيني غانتس إن الهدوء الأمني الذي تحظى به إسرائيل في الوقت الحالي يجب ألاّ يضلل أحداً، ذلك بأنه أشبه بالهدوء الذي يسبق العاصفة.

وأضاف غانتس، في سياق كلمة ألقاها في المراسم الخاصة التي أقيمت في القدس مساء أول أمس في مناسبة بدء نشاطات إحياء ذكرى الجنود الذين سقطوا في المعارك والحروب التي خاضتها إسرائيل، أن الدولة ما زالت تواجه كثيراً من المخاطر والتهديدات، ولذا يتعين عليها أن تخوض حرباً مستمرة من أجل الحفاظ على أمنها وبقائها.

وأشار رئيس هيئة الأركان العامة إلى أن الجيش الإسرائيلي أصبح أقوى من أي وقت مضى، وأن ذراعه تعمل في شتى المواقع، وقادرة على أن تصل إلى أي مكان.

وكان غانتس أكد، في رسالة وجّهها أول أمس إلى قادة الجيش الإسرائيلي وجنوده، أنه لا بُد من مواجهة أي عدو لا يقبل بوجود إسرائيل، ويحاول أن يمسّ بها وبمواطنيها. كما أشار إلى أن الجيش على أهبة الاستعداد لصدّ جميع التهديدات التي تتربص بإسرائيل، ولا سيما في ظل التهديدات المتغيرة والمتنامية، وإلى أن عيونه ساهرة على الحدود، وعلى ما وراءها، وعلى أي مكان يقتضي منه العمل للحفاظ على أمن الدولة.

ووجه وزير الدفاع يعالون أول أمس رسالة إلى أبناء عائلات الجنود القتلى شدّد فيها على أن الكفاح من أجل استقلال الدولة لم ينته، بل إنه يتغير ويمتد إلى ساحات ومناطق أُخرى، ويَلزم إسرائيل بالقتال من أجل ضمان أمنها.

٦٥ عاماً على النكبة: إسرائيل تزداد توسعية وعسكرة.

نسبة العرب ٢٠,٧ ٪

عدد سكان إسرائيل تجاوز الـ ٨ ملايين نسمة

المشهد الاسرائيلي: قالت معطيات جديدة نشرها المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء في مناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الـ ٦٥ لإقامة إسرائيل التي تصادف اليوم (الثلاثاء)، إن عدد سكان إسرائيل ازداد خلال العام الفائت بـ ٦٠٦ر١٧٠ نسمة وبلغ ٠٠٠ر٠١٨ر٨ نسمة (وهو يشمل سكان القدس الشرقية وهضبة الجولان السورية المحتلتين).

وبحسب هذه المعطيات، بلغ عدد السكان اليهود ٠٠٠ر٠٤٢ر٦ نسمة يشكلون نسبة ٣ر٧٥ بالمئة من مجمل عدد السكان، وبلغ عدد السكان العرب ٠٠٠ر٦٥٨ر١ نسمة يشكلون نسبة ٧ر٢٠ بالمئة، وبلغ عدد السكان الأجانب ٠٠٠ر٣١٨ نسمة يشكلون نسبة ٤ بالمئة. وأشارت هذه المعطيات إلى أن عدد سكان إسرائيل عمومًا تضاعف منذ العام ١٩٤٨ بـ ٩٤ر٩ مرة، حيث أن عددهم في تلك السنة لم يتجاوز ٨٠٦ آلاف نسمة.

كما أشارت إلى أن عدد السكان اليهود وحدهم تضاعف بـ ٢٩ر٩ مرة، وكان عددهم العام ١٩٤٨ نحو ٦٥٠ ألف نسمة.

ووفقًا لهذه المعطيات فإن ١٤ مدينة إسرائيلية تجاوز عدد السكان في كل منها ١٠٠ ألف نسمة، منها ٦ مدن تجاوز عدد السكان في كل منها ٢٠٠ ألف نسمة، وأكبرها مدينة القدس (٤٠٠ر٨٠٤ نسمة)، وتليها مدن تل أبيب- يافا (٨٠٠ر٤٠٤ نسمة)، وحيفا (٣٠٠ر٢٧٠ نسمة)، وريشون لتسيون (٤٠٠ر٢٣٢ نسمة)، وأسدود (٣٠٠ر٢١٢ نسمة)، وبيتاح تيكفا (٤٠٠ر٢١٠ نسمة).

أما المدن التي تجاوز عدد السكان في كل منها ١٠٠ ألف نسمة فهي بئر السبع، ونتانيا، وحولون، وبني براك، ورامات غان، وبات يام، ورحوفوت، وعسقلان.

كلمة في البداية

في ضوء مرور عقد على غزو العراق

بقلم: أنطوان شلحت

شكل الغزو الأميركي للعراق العام ٢٠٠٣، بالنسبة إلى إسرائيل، ذروة أخرى في «عهد جديد» يتعلق بتاريخ هذا البلد.

وكانت بداية هذا «العهد»، وفقًا لقراءة جديدة نشرها أحد كبار ضباط شعبة الاستخبارات العسكرية («أمان») في الجيش الإسرائيلي، في تسعينيات القرن العشرين الفائت. وشهد حتى الآن حدثين مفصليين:

الأول، حرب الخليج الأولى العام ١٩٩١ والتي تم خلالها تحرير الكويت من ربقة الاحتلال العراقي؛

الثاني، حرب الخليج الثانية العام ٢٠٠٣، والتي أدّت إلى قيام الولايات المتحدة بغزو العراق واحتلاله وإسقاط نظام حزب البعث بزعامة صدام حسين.

وبرأيه، في إثر هاتين الحربين تدهورت مكانة العراق من دولة إقليمية مركزية إلى «دولة فاشلة». وما يشهد على ذلك، أكثر من أي شيء آخر، هو الواقع الذي يسود في العراق الآن بعد انتهاء الاحتلال الأجنبي وانسحاب الجيش الأميركي منه، «والذي يشير إلى انقسامه عمليًا إلى ثلاث دول- شيعية وسنية وكردية، وإلى معاناته الكبيرة جراء إرهاب طائفي شديد الوطأة لا يتيح إمكان ترميمه فترة طويلة».

وبموجب قراءات أخرى أكثر جدة من قراءة هذا الضابط الكبير، فإن الانسحاب الأميركي في نهاية العام ٢٠١١، وما يمكن أن ينطوي عليه من تداعيات تتعلق بجوهر إعادة بناء العراق، ومستقبل علاقاته مع دول الجوار ولا سيما مع إيران، ومكانته الإقليمية عامة، يشكل حدثًا مفصليًا ثالثًا، غير أنه لا يمكن التنبؤ الآن بإحالاته فيما يرتبط بمكانة إسرائيل الإقليمية.

وتؤكد معظم التحليلات التاريخية والأمنية الإسرائيلية أن العراق، من ناحية الوقائع التاريخية، كان دائما دولة مواجهة مع إسرائيل، وأنه أرسل المرة تلو الأخرى وفي ظل حكومات متعددة جيوشا تألف كل جيش منها من ثلث قواته النظامية البرية لمحاربة إسرائيل.

واجتازت هذه الجيوش في حرب ١٩٤٨ وفي حرب ١٩٦٧ أراضي الأردن، وفي حرب ١٩٧٣ انضمت إلى الجبهة السورية في هضبة الجولان. وفي حرب الخليج الأولى العام ١٩٩١ أطلق صدام حسين ٣٩ صاروخا على إسرائيل.

غير أن هزيمة صدام في ١٩٩١ وفيما بعد سقوطه في ٢٠٠٣ تسببا بإبعاد العامل العراقي عن تقديرات إسرائيل الإستراتيجية مدة عشرين عامًا، مع بعض الاستثناءات القليلة. وقد عاد مؤخرًا بقوة إلى صلب هذه التقديرات، على خلفية انسحاب الجيش الأميركي منه، وبتأثير ثورات «الربيع العربي».

ووفقًا لتلك التحليلات، فإن من أهم أسباب إبعاد العامل العراقي عن تقديرات إسرائيل الإستراتيجية فترة عقدين من الزمان، ما يلي:

أولاً- تعرّض العراق، الذي شكل عنصرا مركزيا في أي جبهة شرقية ضد إسرائيل، إلى هزيمة في حربي الخليج الأولى والثانية، ونجم عن ذلك تدمير قواته العسكرية، بحيث أصبح بحاجة إلى أعوام طويلة كي يعيد بناء قوة عسكرية مؤثرة، هذا إذا ما نجح أصلاً في الحفاظ على وحدته الجغرافية.

وكانت «الجبهة الشرقية»، في منطقة الحدود مع الأردن، مثار قلق دائم لدى إسرائيل، وخاصة بعد حرب حزيران ١٩٦٧. وتم اتخاذها، منذ تلك الحرب، حجة لتسويغ مفهوم إستراتيجي جديد في «نظرية الأمن الإسرائيلية» فحواه أن نهر الأردن يجب أن يكون من الآن فصاعدًا جزءًا من «حدود إسرائيل الأمنية»، كونه يضمن لها غمقًا إستراتيجيًا و«حدودًا يمكن الدفاع عنها»، وفقًا لما ورد في حينه في ما عرف باسم «خطة يغئال ألون» (التي اقترحت أن يظل غور الأردن في يد إسرائيل، وكذلك منطقة «غوش عتسيون»، وجزء من جبال الخليل، والقدس الموحدة).

ويؤكد «المجلس الإسرائيلي للسلام والأمن» أنه عندما تبلور مفهوم الحاجة إلى حدود قابلة للدفاع عنها وبالتالي جرى تحرير ضرورة الاحتفاظ بسيطرة إسرائيلية على منطقة غور الأردن (كما وجد ذلك تعبيرا له مثلا في «خطة ألون» من العام ١٩٦٧)، كان التهديد الرئيس المتربص بإسرائيل وقتئذ هو إمكان تعرضها إلى هجوم بريّ واسع النطاق مدعوم جويا من تحالف عربي. وواجهت إسرائيل مثل هذا التهديد في حروب ١٩٤٨- ١٩٤٩، و١٩٦٧، و١٩٧٣. وكان تهديدًا مصيريا بسبب عدم التناظر بين إسرائيل والعالم العربي، ولأن أحد عوامل ذلك كان كامنًا في انعدام العمق الإستراتيجي.

وبرأي الباحث العسكري أفنير سمحوني فإن غزو العراق العام ٢٠٠٣ أدى إلى إلغاء التهديد العسكري العراقي لإسرائيل، سواء على مستوى الحرب التقليدية، أو على مستوى الحرب غير التقليدية. في الوقت نفسه، فإن احتمال أن تشكل قوى أخرى، مثل الأردن وسورية والسلطة الفلسطينية، «جبهة شرقية» جديدة ضد إسرائيل ظل ضئيلا للغاية، ذلك بأن الأردن وقع معاهدة سلام مع إسرائيل (١٩٩٤) فضلا عن أن قدراته العسكرية محدودة، وسورية أصبحت تعاني من عزلة دولية وقدرتها العسكرية آخذة في الاضمحلال منذ انهيار حليفها الأهم الاتحاد السوفياتي السابق (١٩٩١)، والسلطة الفلسطينية لا تملك أصلاً قدرات عسكرية تقليدية مهمة.

ويشير الباحث آرييه شاليف إلى أنه سادت في إسرائيل، أعوامًا طويلة، تقديرات استخباراتية مؤداها أن بإمكان العراق أن يرسل ٨- ١٠ فرق عسكرية مؤللة، ونحو ٤٠٠ طائرة حربية وطائرة هليوكوبتر إلى إسرائيل. وكان الجيش الإسرائيلي يأخذ في الاعتبار احتمال أن تشترك قوات عسكرية عراقية بهذا الحجم، الذي يساوي حجم الجيش المصري، في أي حرب يتم شنها على إسرائيل.

ثانيًا- كبح «البرنامج النووي العراقي». وقد بدأ ذلك بقصف مفاعل «تموز» في العام ١٩٨١، وأنجز بعد حرب الخليج الأولى، من خلال فرض رقابة دولية على إنتاج العراق العسكري. وفي سياق قراءة إسرائيلية قدمها مختص في الشؤون العراقية (البروفسور أماتسيا برعام) لكتاب «تسجيلات صدام: طريقة عمل نظام»، الذي صدر العام ٢٠١١ واحتوى على تفريغ لآلاف التسجيلات الصوتية وتسجيلات الفيديو التي حصلت عليها القوات الأميركية، وتغطي اجتماعات صدام حسين مع وزرائه والقادة العسكريين وشيوخ القبائل وكبار الشخصيات الزائرة خلال مراحل مهمة من تاريخ العراق، ١٩٧٨- ٢٠٠١، وهو من إعداد ثلاثة باحثين أميركيين هم كيفن وودز من «معهد التحليلات العسكرية»، وديفيد بالكي ومارك ستاوت، وكلاهما من «جامعة الدفاع الوطني»، تم تأكيد أن صدام كان يعتقد منذ تشرين الأول ١٩٧٨ أن حيازته للسلاح النووي ستمكنه من ردع إسرائيل عن استخدام سلاحها النووي، ما قد يحث الدول العربية على شن حرب ضد إسرائيل.

وأضاف هذا المختص: «على الرغم من أن محاولة العراق امتلاك أسلحة نووية كانت موجهة أساسًا إلى إيران، إلا إنه كانت لدى إسرائيل أسباب وجيهة للقلق منها. وقد انتهت هذه المحاولة بالتزامن مع حرب الخليج في ١٩٩١، ومع قيام الأمم المتحدة بفرض رقابة عليه بعد أن وضعت تلك الحرب أوزارها. ولو لم يحتل صدام الكويت، لكان من المنطقي الافتراض بأنه سيحقق غايته النووية، مع كل المخاطر المترتبة على ذلك».

وكما ذُكر أعلاه، فإن الانسحاب الأميركي من العراق يشكل الحدث المفصلي الثالث في سياق «العهد الجديد» المتعلق بتاريخ هذا البلد.

وطبقًا لقراءة أحدث التقديرات الإسرائيلية، فإن هناك عوامل كثيرة مرتبطة بهذا الانسحاب لا تصب في مصلحة إسرائيل.

مهما تكن هذه العوامل، لا بُد من أن نذكر منها ما يلي:

أولا، صعود النفوذ الإيراني في العراق؛

ثانيًا، احتمال تحوّل العراق إلى دولة مصدّرة لـ «الإرهاب»؛

ثالثًا، تراجع مكانة الولايات المتحدة الدولية والإقليمية.

دعوة عامة

٦٥ عامًا على سقوط حيفا

المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار»

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

يدعوكم لحضور ندوة مفتوحة

يشارك فيها:

د. أحمد السعدي: سياسات إسرائيل تجاه الفلسطينيين إبان فترة الحكم العسكري

د. جوني منصور: تغيير المشهد في حيفا

يدير الندوة: الشاعر أحمد دحبور

وذلك يوم الأحد الموافق ٢٠١٣/٤/٢١

في تمام الساعة ١٢:٣٠ ظهرًا

تعقد الندوة في مقر مركز «مدار» في رام الله - المصيون- بجانب وزارة التخطيط - عمارة ابن خلدون (ط ٢)

تحليلات إسرائيلية:
حكومة نتنياهو تتهرب من أي مفاوضات جادّة مع الفلسطينيين!

لا يبدو أن زيارة وزير الخارجية الأميركية، جون كيري، إلى إسرائيل، الأسبوع الماضي، قد أفضت إلى أية نتائج جوهرية. فقد غادر إسرائيل متعهدا بتحضير «الواجبات المنزلية» لجولة مكوكية ثانية، بين إسرائيل والضفة الغربية، يتوقع أن تكون في الأسابيع القريبة المقبلة.

ومن جهته رفض رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، خطة كيري باستئناف المفاوضات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني والتركيز بداية على قضيتي الحدود والأمن.

وأصبح نتنياهو يطالب الآن بطرح جميع قضايا الحل الدائم على طاولة المفاوضات، ويشترط اعتراف الفلسطينيين بيهودية إسرائيل.

والأمر الملفت في زيارة كيري الأخيرة هو تناقض المعلومات التي تسربت حول نتائج لقاءاته في إسرائيل.

فقد ترددت أنباء حول نية نتنياهو تجميد البناء في المستوطنات الواقعة خارج الكتل الاستيطانية الكبرى، ثم تم نفي ذلك.

وقال تقرير إن وزيرة العدل الإسرائيلية والمسؤولة عن ملف المفاوضات مع الفلسطينيين، تسيبي ليفني، أسقطت شرط الاعتراف بيهودية إسرائيل، وفي الغداة تم الإعلان عن تراجعها عن ذلك.

وذكرت تقارير أخرى أن إسرائيل ستقدم مبادرات نية حسنة للفلسطينيين، وأن كيري مارس ضغوطا على نتنياهو من أجل إطلاق سراح أسرى من فترة ما قبل اتفاقيات أوسلو، كما أعلن كيري أن نتنياهو وافق على مشاريع اقتصادية فلسطينية في المنطقة «ج» في الضفة الغربية، الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية الكاملة بموجب اتفاقيات أوسلو، وبعد ذلك أعلنت إسرائيل أنه لن تكون هناك أية مبادرات نية حسنة كهذه قبل استئناف المفاوضات وفق الشروط الإسرائيلية.

كل هذه الأنباء المتناقضة لم تأت على لسان نتنياهو، وإنما نقلتها وسائل إعلام إسرائيلية على لسان مصادر ومسؤولين وموظفين في الحكومة الإسرائيلية، كانوا في غالب هذه التقارير مجهولي الهوية. وعندما أدلى نتنياهو بتصريحات، خلال اجتماعه مع كيري، تحدث بشكل عابر وعام عن استئناف المفاوضات، وكرر القول بأن يده ممدودة للسلام، لكنه ركز معظم حديثه على إيران وسورية، ليوضح أن تحريك عملية السلام ليس ضمن اهتماماته، أو أنه في أفضل الأحوال ليس في المرتبة الأولى أو الثانية في سياسته الخارجية.

تجدر الإشارة إلى أنه عندما زار الرئيس الأميركي باراك أوباما إسرائيل، الشهر الماضي، كرر نتنياهو أكثر من مرة أنه سيبحث معه الموضوع النووي الإيراني والأزمة السورية، ثم في المرتبة الثالثة تحريك العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين. وفعلا، نجح نتنياهو في دفع المفاوضات إلى هامش زيارة أوباما، التي لم ينتج عنها شيء في السياق الفلسطيني، ربما باستثناء كلام معسول حول السلام تضمنه خطاب أوباما أمام طلاب جامعيين إسرائيليين.

مطالبة اليهود الأميركيين بعدم ممارسة ضغوط على نتنياهو

في ظل هذا التعنت الإسرائيلي، قالت صحيفة «معاريف»، أول أمس الأحد، إن نائب وزير الخارجية الإسرائيلية، زئيف إلكين (ليكود)، وجه انتقادات إلى زعماء المنظمات اليهودية الأميركية، بعدما وقع مئة منهم على رسالة وجهوها إلى نتنياهو وطالبوه فيها بالتحلي بالشجاعة وتقديم مبادرات نية حسنة للفلسطينيين من أجل تحريك عملية السلام وتقديم «تنازلات إقليمية مؤلمة من أجل السلام».

ونقلت الصحيفة عن إلكين قوله إن «مسؤولية حكومة إسرائيل هي أولا وقبل أي شيء تجاه أمن مواطنيها وضمان مستقبل آمن لإسرائيل. والضغوط القادمة من وراء البحار لا ينبغي أن توجه إلى رئيس الحكومة في إدارته الحذرة للعملية السياسية».

ووفقا للصحيفة، فإن رسالة قادة المنظمات اليهودية الأميركية وصلت إلى نتنياهو قبل أسبوعين وعشية زيارة كيري، وأن هذه الرسالة أثارت غضب من أسمتهم «قادة يهود روسيا»، الذين بعثوا بدورهم برسالة إلى نتنياهو.

وجاء في هذه الرسالة أنه «لا يجوز اتخاذ القرارات المتعلقة بقضايا الأمن القومي تحت ضغوط خارجية، لا من جانب الرأي العام العالمي، ولا من جانب قيادة الولايات المتحدة، ولا من جانب يهود الولايات المتحدة بالغي التأثير».

ووقع على هذه الرسالة عدد من الأثرياء اليهود الذين جنوا ثروات بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، ورؤساء منظمات يهودية وحاخامون. وقالوا في رسالتهم إنهم «ملتزمون بأمن إسرائيل ليس أقل من اليهود الأميركيين»، وأن «القرارات المصيرية التي قد يتخذها نتنياهو بشأن مستقبل إسرائيل ينبغي أن تستند بصورة حصرية إلى تقييم إسرائيل للوضع». وأضافت رسالة اليهود الروس أن «الرسالة التي تم إرسالها من الولايات المتحدة تثير قلقنا، خاصة وأنها تذكرنا بقدر معين بالعهد السوفياتي من تاريخنا، عندما كانت القيادة الشيوعية تستخدم يهودا سوفيات بارزين من أجل الضغط على إسرائيل».

وقال إلكين، وهو مهاجر من روسيا ومستوطن: «إنني سعيد بأن قادة الجالية اليهودية في روسيا يدركون ما ينساه أحيانا قسم من يهود الولايات المتحدة».

الإسرائيليون يتهكمون على كيري ويرفضون خطته لتحريك المفاوضات

أكد موظف إسرائيلي رفيع المستوى أن إسرائيل رفضت خطة كيري لاستئناف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية. وتقضي هذه الخطة بالتفاوض بداية حول قضيتي الأمن والحدود.

ونقلت صحيفة «هآرتس»، يوم الخميس الماضي، عن هذا الموظف قوله «بلهجة تهكمية» إن «كيري مؤمن بأنه هو الذي سيجلب الحل والتسوية والخلاص»، مضيفا أن وزير الخارجية الأميركية «يعتقد أن الصراع هو على الأرض قبل أي شيء، وهذا غير صحيح».

وأضاف الموظف ذاته أن إسرائيل عبرت عن معارضتها لخطة كيري وأنه «يوجد خلاف حول إطار العملية السياسية وحول كيفية إجرائها»، مشددا على أن «إسرائيل تعارض محادثات حول الحدود والأمن بداية، وقد قلنا هذا لكيري. ويوجد اتفاق على ذلك بين جميع الوزراء الذين يتعاملون مع هذا الموضوع وبضمنهم ليفني».

وقال الموظف إن إسرائيل تطالب بأن تتناول المفاوضات جميع قضايا الحل الدائم، وخاصة اعتراف الفلسطينيين بيهودية إسرائيل. واعتبر أنه «إذا جرت المحادثات حول الحدود والأمن بداية، فإن إسرائيل ستعطي فقط ولكنها قد لا تحصل على شيء في المقابل. وعندما نصل إلى بحث المواضيع التي يتعين على الفلسطينيين فيها تقديم تنازلات، مثل حق العودة، فإنه لن تبقى في أيدينا أوراق للمساومة».

وأضاف الموظف أن إسرائيل تعارض تنفيذ أية مبادرة نية حسنة هامة تجاه الفلسطينيين قبل استئناف المفاوضات، وبضمن ذلك إطلاق سراح أسرى وتسليم أسلحة لأجهزة الأمن الفلسطينية أو حتى تنفيذ مشاريع اقتصادية في المنطقة «ج». وفيما يتعلق بهذه المشاريع الاقتصادية، أشار إلى أن السلطة الفلسطينية تطلب تنفيذ مشروع سياحي في شمال البحر الميت، لكن إسرائيل تعارض ذلك حاليا.

وقال الموظف الإسرائيلي: «إننا مستعدون لتنفيذ خطوات لبناء الثقة بحيث لا تمس بمصالحنا. وإذا كان الحديث يدور على منشآت لتطهير المياه أو بناء مدارس أو شق شوارع في المنطقة 'ج' فإنه لا توجد مشكلة في ذلك [علما أن إسرائيل تمنع تنفيذ مشاريع كهذه بشكل منهجي]، لكن إذا كان الحديث يدور على تسليم مناطق بواسطة مشاريع اقتصادية، فإننا لا نوافق على هذا. وإذا استؤنفت المفاوضات فسنكون مستعدين لتنفيذ الكثير من مبادرات النية الحسنة والخطوات، لكن هذا سيكون جزءا من عملية تخرج إلى حيز التنفيذ».

تجميد «هادئ» للبناء الاستيطاني خارج الكتل

أعلن مسؤولون إسرائيليون رفضوا أيضا الكشف عن هويتهم، يوم الجمعة الماضي، أنه يتوقع أن تجمد إسرائيل البناء في المستوطنات الواقعة خارج الكتل الاستيطانية الكبرى من دون الإعلان عن ذلك، بدعوى أن ذلك سيؤدي إلى استئناف المفاوضات.

ونقل موقع «يديعوت أحرونوت» الالكتروني عن هؤلاء المسؤولين الإسرائيليين قولهم إنه «في نهاية الأمر سيتم استئناف المفاوضات. ويتوقع أن تجمد إسرائيل بصورة هادئة البناء خارج الكتل الاستيطانية الكبرى من أجل استئناف المحادثات».

وقال مسؤول سياسي إسرائيلي رفيع المستوى إنه «على الرغم من أنه لن يكون هناك تجميد بناء بشكل رسمي، لكن سيتم بهدوء تام وقف البناء خارج الكتل الكبرى من أجل استئناف المفاوضات. وإسرائيل لن تعلن عن ذلك بشكل رسمي، لكن هذه الخطوة ستنفذ بهدوء وبموجب تفاهم صامت بين إسرائيل والولايات المتحدة».

وأشار المسؤولون الإسرائيليون إلى أن هذه الخطوة تأتي بعد زيارة كيري إلى إسرائيل، وأن نتنياهو ينظر إلى استئناف المفاوضات على أنها «خطوة استراتيجية». وقالوا إنه «يجري حاليا البحث عن صيغة تسمح لأبو مازن (الرئيس الفلسطيني محمود عباس) بالنزول عن الشجرة. فالضغوط الأميركية كبيرة ونتنياهو معنيّ جدا باستئناف المحادثات بعد زيارة أوباما». واعتبروا أن «لا أحد سيقول علنا أنه يوافق على التجميد. لكن هذه المعادلة تبلورت بهدوء ومن وراء الكواليس».

لكن من جهة أخرى قال مسؤول سياسي إسرائيلي لـ «يديعوت أحرونوت» إنه «لن تكون هناك أية استجابة لأي مطلب يهدف إلى إرضاء الفلسطينيين ودفعهم إلى المجيء إلى المحادثات. وهناك توافق كامل بين الوزراء بعدم الاستسلام لأي مطلب مسبق. وهم [الفلسطينيون] يطرحون مطالب من أجل وضع مصاعب أمام العودة إلى المحادثات المباشرة، ولن تكون هناك أية مبادرات نية حسنة».

وكانت «معاريف» قد ذكرت، يوم الأربعاء الماضي، أن كيري مارس ضغوطا على نتنياهو من أجل الاستجابة لطلب فلسطيني بإطلاق سراح ١٢٣ أسيرا فلسطينيا من حركة فتح، سُجنوا في فترات قبل توقيع اتفاقيات أوسلو في العام ١٩٩٣.

وأضافت الصحيفة أن كيري طالب نتنياهو بإطلاق سراح قسم من هؤلاء الأسرى على الأقل خلال الأيام المقبلة وقبل حلول يوم الأسير الفلسطيني في ١٧ نيسان الجاري.

كيري و «طحن» الماء مع نتنياهو.

ووفقا للصحيفة فإن جهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) أوصى أمام نتنياهو بإطلاق سراح عشرات من هؤلاء الأسرى الذين تصفهم إسرائيل بأن «أيديهم ملطخة بالدماء»، ولكن غالبيتهم من المرضى والمسنين، ولا يعتبر الشاباك أنهم يشكلون خطرا أمنيا.

ورغم نفي مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية موافقة نتنياهو على هذا الطلب، فإن «معاريف» قالت إن التقديرات تشير إلى أن نتنياهو سيوافق على إطلاق سراح هؤلاء الأسرى بصورة تدريجية، وفقط بعد استئناف المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية.

مسؤول إسرائيلي: جولات كيري هدفها تشكيل محور لهجوم محتمل ضد إيران

قال مسؤول أمني إسرائيلي إن الجولات المكوكية التي يقوم بها كيري في دول في الشرق الأوسط هدفها تشكيل محور يشكل جبهة لفرض المزيد من العقوبات ضد إيران لإرغامها على وقف برنامجها النووي واحتمال شن هجوم عسكري ضدها في حال عدم نجاح العقوبات في تحقيق هدفها.

ونقل موقع «واللا» الالكتروني، يوم الأربعاء الماضي، عن المسؤول الأمني قوله إن الاتصالات من أجل تشكيل محور تشارك فيه إسرائيل وتركيا والأردن ودول الخليج هي «في مركز الزيارات المتكررة لوزير الخارجية الأميركية جون كيري في المنطقة». وأضاف أن الهدف من تشكيل محور كهذا هو أن «يشكل كتلة داعمة لإمكانية تشديد العقوبات ضد نظام آيات الله، أو في حالة متطرفة أكثر، أن يدعم المحور هجوما عسكريا».

وأشار المسؤول الأمني الإسرائيلي إلى أن «الأميركيين يخططون لأن تكون تركيا الجهة المركزية في هذا المحور، الذي سيتعامل مع ثلاث قضايا إقليمية مشتعلة وهي الإيرانية والسورية والمفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين».

ووفقا لموقع «واللا» فإنه من أجل تشكيل هذا المحور سيتعين على إسرائيل أن تليّن مواقفها في القضية الفلسطينية، مثلما فعلت عندما اعتذرت لتركيا عن مقتل ٩ نشطاء بنيران قوات سلاح البحرية الإسرائيلية التي هاجمت أسطول الحرية التركي في أيار ٢٠١٠.

شروط نتنياهو ودوافعها

قالت «معاريف»، يوم الثلاثاء الماضي، إن مطالب إسرائيل من الفلسطينيين من أجل استئناف المفاوضات هي تجميد ما تصفه بالخطوات الأحادية الجانب في الأمم المتحدة، ووقف «التحريض» من جانب السلطة الفلسطينية، ووقف الخطوات الفلسطينية الداخلية الرامية إلى المصالحة بين حركتي فتح وحماس، والاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية.

ونقلت الصحيفة عن مصادر إسرائيلية وغربية تأكيدها أن «إسرائيل تضع أمام الفلسطينيين مطالب لا يمكنهم تنفيذها من أجل دفعهم إلى التنازل عن مطالبهم الأساسية» في إشارة إلى مطلب الاعتراف بيهودية إسرائيل مقابل مطلب تجميد البناء في المستوطنات وطرح خريطة حدود.

وفي هذه الاثناء وجهت جهات في الائتلاف الحكومي الإسرائيلي انتقادات إلى ليفني بسبب موقفها القائل إن استئناف المفاوضات ليس مشروطا باعتراف فلسطيني بيهودية إسرائيل.

وكان كيري قد وصف نتائج محادثاته مع نتنياهو حول دفع عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين بأنها جدية ومثمرة، وكرر تعهد أوباما بعدم السماح لإيران بامتلاك سلاح نووي. وقال كيري، وفقا لبيان صادر عن مكتب نتنياهو: «أعتقد أنه بالإمكان القول إننا تقدمنا ونحن راضون من مضمون المحادثات، وقد اتفقنا على أن يحضر كل واحد منا واجباته المنزلية، وننوي إعداد هذه الواجبات المنزلية خلال الأسابيع المقبلة... والمحادثات كانت جدية ومركزة ويمكنني وصفها بأنها مثمرة للغاية».

من جانبه قال نتنياهو: «لست مصرا فقط على استئناف عملية السلام مع الفلسطينيين، وإنما أيضًا على أن أبذل كل جهد جدي من أجل إنهاء الصراع مرة واحدة وإلى الأبد، وتوجد لذلك عناصر اقتصادية ونحن نرحب بأية مبادرة تقترحها أنت وآخرون في هذا السياق. لكن هناك عناصر سياسية أيضا، ومباحثات سياسية تتناول مجمل القضايا وعلى رأسها بالنسبة لنا مسائل تتعلق بالاعتراف [بيهودية إسرائيل] والأمن، والحديث يدور على مجهود حقيقي ونتوقع التقدم بذلك سوية معك».

وقال نتنياهو إنه بحث مع كيري عدة قضايا وتحدث عن اثنتين منها، الأولى تتعلق بسورية «والمأساة الإنسانية الحاصلة فيها»، والثانية تتعلق بإيران.

واتهمت صحيفة «هآرتس» نتنياهو بالتهرب من إجراء مفاوضات جدية مع الفلسطينيين، بعد رفضه خطة كيري.

وقالت الصحيفة، في افتتاحية عددها الصادر يوم الجمعة الماضي، إن «مطلب بحث كافة قضايا الحل الدائم قد يُفهم على أنه تهرب آخر من مفاوضات جدية. والرفض الإسرائيلي يتجلى أيضا في الإصرار على عدم تنفيذ مبادرات نية حسنة تجاه الفلسطينيين من أجل أن تبقي في أيديها ذخيرة تستخدمها في المفاوضات».

وأردفت الصحيفة أن «هذا هو جوهر السياسة والتكتيك الإسرائيليين والذي أدى إلى جمود عملية السلام حتى الآن. وإذا ما استمرت الحكومة الجديدة في التمسك به فإنها لن تتمكن من الادعاء بنظافة اليدين، خاصة تجاه مواطني إسرائيل، ولكن أيضا تجاه الإدارة الأميركية». وأضافت أن الانطباع الحاصل بعد جولات كيري المكوكية في المنطقة من أجل دفع عملية السلام هو أن إسرائيل مصرة على منع أي تقدم.

وقالت الصحيفة إنه «لا يمكن فهم الموقف الإسرائيلي» بشأن رفض التفاوض حول قضيتي الحدود والأمن، وشددت على أن «هذين الموضوعين الهامين هما الأساس للتقدم». ولفتت إلى أن دوافع نتنياهو وراء رفضه البحث في قضية الحدود هي أنه في حال وافق على ذلك فإنه «سيوضح أخيرا لمواطني إسرائيل، وخاصة للمستوطنين، نية الحكومة حول الحدود النهائية للدولة»، وهذا هو ما يحاول الامتناع عنه. وشددت على أن «إسرائيل ملزمة بإبداء استعدادها لخطوة حقيقية في قضية الحدود تشكل محفزا للسلطة الفلسطينية».

مكتبة «المشهد»

إعداد: سعيد عياش

سيرورة قرن ونصف قرن من الصراع

اسم الكتاب: «خط الحراثة والنار- مئة وخمسون عاما من الصراع على أرض إسرائيل، ١٨٦٠- ٢٠١٠»
تأليف: يوفال أرنون- أوحانا
إصدار: منشورات «أوبوس»، ٢٠١٣

جاء في تقديم الناشر لهذا الكتاب: إن كل من يتفحص الأبعاد المختلفة للنزاع الإسرائيلي- العربي مثله كمثل الشخص الذي يشق طريقه بين قشور البصل، ذلك لأن أبعاد وخلفيات وجوانب هذا النزاع تقف في تزاحم وتشابك وتراكم فوق وإلى جانب بعضها البعض، وتنطوي في ثناياها على وقائع وأساطير، حقائق وأكاذيب، مشبعة بالدعاية والمعلومات الخاطئة.

من هنا، فإن غاية هذا الكتاب، حسب ما ورد في التقديم ذاته، هي تشخيص وتحري أبعاد وخلفيات النزاع العربي- الإسرائيلي، ومحاولة تفحصها وتحليلها من مختلف جوانبها، حيث يستعرض كل فصل من فصول الكتاب الموقف العربي، ومن ثم الطريقة التي واجهت بها إسرائيل والحركة الصهيونية هذا الموقف.

وقد جرى البحث ضمن ثلاث دوائر: في الدائرة العامة، أو الشمولية، تفحص المؤلف البعد الديمغرافي، بعد القانون الدولي والبعدين الثقافي والاجتماعي. وفي الدائرة المركزية تفحص البعد الإسلامي، والسياسي والأمني- العسكري، وجوهر النزاع المتمثل في قضايا الأرض واللاجئين و«حق العودة». وفي الدائرة الثالثة، دائرة البعد التاريخي للنزاع، تفحص الكتاب بدايات نشوء ما وصفه بـ «الحركتين القوميتين الرئيسيتين»، الحركة الصهيونية حتى أيام هرتسل، والحركة الوطنية الفلسطينية في مرحلتيها: عهد (المفتي) الحاج أمين الحسيني، وفي عهد زعيم الحركة المعاصرة ياسر عرفات. بالإضافة إلى ذلك أورد المؤلف في كتابه قائمة أحداث مهمة في تاريخ الصراع «منذ بدايته في العام ١٨٦٠» وحتى العام ٢٠١٢.

ويسعى المؤلف في الفصل الأخير، المتمم للكتاب، والذي يتناول ما أسماه بـ «فسيفساء السيادة» في الضفة الغربية، الإجابة على السؤال: هي يوجد مخرج لهذا النزاع؟ وهل يمكن التوصل فيه إلى تسوية مؤقتة أو تعايش سلمي؟

عن تعاظم تأثير الدين والمتدينين في صفوف الجيش الإسرائيلي

اسم الكتاب: «بين الكيباه والبيريه- الدين، السياسة والجيش في إسرائيل»
تحرير: رؤوفين غال
محرر مساعد: تامير ليفل
إصدار: منشورات «مودان» و«معهد كنيرت» على اسم دان شومرون
عدد الصفحات: ٦٢٦

جاء في تقديم الناشر لهذا الكتاب، الذي يضم بين دفتيه مجموعة كبيرة من الدراسات والمقالات بأقلام عدد من الباحثين والخبراء من ذوي الاختصاص: يتصدى كتاب «بين الكيباه والبيريه» لواحدة من المسائل الملحة والمثيرة للجدل على نطاق واسع، في الواقع الإسرائيلي الراهن، وهي مسألة تعاظم التأثير الديني في الجيش الإسرائيلي، والتي باتت تعرف بـ «عملية التدين»، بمعنى إضفاء صبغة الدين والتدين. وفي السياق المتعلق بالجيش الإسرائيلي أورد محرر الكتاب تعريفا لهذا المصطلح الجديد الذي ظهر للمرة الأولى في ربيع العام ٢٠١٠، يفيد بما معناه أنها «عملية تنامي قوة وتأثير العناصر الدينية» داخل الجيش.

وفي نطاق محتويات الكتاب، تسعى نخبة من الخبراء في بحث علاقات الجيش والمجتمع في إسرائيل، ورجالات الأكاديميا والجيش والتربية، إلى الإجابة عن طائفة من الأسئلة الملحة والمهمة ذات الصلة بموضوع البحث من قبيل: كيف نجح التيار الصهيوني الديني- القومي في الوصول إلى احتلال مواقع قيادية مركزية ومؤثرة في الجيش الإسرائيلي؟ هل يمكن أن يتحول الجيش الإسرائيلي إلى جيش متدين أو ذي صبغة دينية، بحيث يستبدل الطاقية أو البيريه بـ «الكيباه» (قبعة المتدينين أتباع تيار الصهيونية- الدينية)؟ هل يمكن أن يصبح مطروحا في القريب السؤال: بأمر من سيأتمر الجندي.. بأمر الحاخام أم بأمر القائد العسكري؟ ما هي العلاقة بين «عملية التدين» وبين إقصاء النساء في الجيش؟ هل سيحل متدينو اليوم في المراكز والأدوار القيادية التي احتلها في الماضي رجال وأعضاء الكيبوتسات؟!

ويتفحص المشاركون في كتابة الدراسات والمقالات البحثية التي يحتويها الكتاب (ومن ضمنهم رئيس هيئة الأركان الحالي الجنرال بيني غانتس وضابط التربية والشبيبة الرئيس في الجيش الإسرائيلي) عملية تعاظم قوة وتأثير العناصر الدينية في الجيش من وجهات نظر وزوايا مختلفة- تاريخية، سوسيولوجية، وقيمية، سلوكية- وسط الاعتماد على معطيات كمية ومقاربات لما يدور على أرض الواقع. ويعتبر الكتاب الأول من نوعه الذي يتناول بعمق هذه المسائل، من خلال توجه بحثي موضوعي يعرض وجهات نظر وآراء متنوعة ومختلفة في الصدد ذاته.

عن راهن ومستقبل التعليم في إسرائيل

اسم الكتاب: «ثقافة الامتحانات في التربية الراهنة- العملية التربوية في إسرائيل نحو العام ٢٠٢٠»
تأليف: أبراهام فرانك
إصدار: منشورات «ريسلينغ»، ٢٠١٣
عدد الصفحات: ٢٤٦

يضم هذا الكتاب بين دفتيه حوالي ٧٠ مقالا كتبها ونشرها المؤلف في الصحف الإسرائيلية خلال السنوات الأربع الأخيرة. وتتفحص المقالات جهاز التعليم الإسرائيلي من خلال رؤية نقدية لمواضيع رئيسة مثل سياسة وزارة التربية والتعليم، الروح التعليمية، التربية القيمية، أسلوب امتحانات البجروت (الثانوية العامة) وغيرها.

وجاء في تقديم الكتاب: إن التعليم في إسرائيل يتعرض لانتقادات عامة قاسية ومحقة، ذلك لأنه ما زال يجري، في هذا العصر التكنولوجي المتقدم، كما كانت عليه الحال في المدارس قبل ما يزيد عن مئة عام، ومع ذلك فإن المنتقدين، على كثرتهم، يلاقون صعوبة في الإشارة إلى بدائل واضحة وشمولية.

ويعرض المؤلف، الذي اعتمد على مصادر متنوعة، وجهة نظر واضحة في ما يتعلق بالاتجاهات التي ينبغي لجهاز التعليم في إسرائيل التوجه نحوها، ويقدم في هذا السياق رؤية متعددة المجالات وقابلة للتحقيق بحلول العام ٢٠٢٠.

إن الهدف الرئيس للكتاب يتمثل في تعظيم الموقف الإسرائيلي العام الداعي إلى إعادة النظر في احتياجات ومتطلبات العملية التعليمية- التربوية في إسرائيل، والتي ظهر سجال عام نشط حولها على هامش حراك الاحتجاج الاجتماعي الذي شهدته إسرائيل في صيف العام ٢٠١١. ويكتسب الكتاب أهمية كبيرة في ظل عدم وجود هيئة مهنية تعنى بالتخطيط الإستراتيجي البعيد المدى لمجال التعليم في إسرائيل.

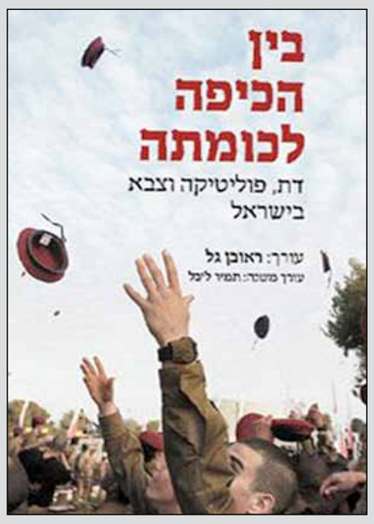

بين الكيباه والبيريه- الدين، السياسة والجيش في إسرائيل

خط الحراثة والنار- مئة وخمسون عاما من الصراع على أرض إسرائيل، ١٨٦٠- ٢٠١٠

ثقافة الامتحانات في التربية الراهنة- العملية التربوية في إسرائيل نحو العام ٢٠٢٠

مقابلة خاصة مع المحللة الاقتصادية في صحيفة «ذي ماركر»

ميراف أرلوزوروف لـ «المشهد الإسرائيلي»: قسم كبير من العجز سببه رصد مبالغ للميزانية الأمنية وتقديري أنها متعلقة بالملف الإيراني!

إسرائيل: تآكل الرفاه لصالح العسكرة.

كتب بلال ضاهر:

يواجه وزير المالية الإسرائيلية، يائير لبيد، مهمة صعبة في هذه الفترة وتتعلق بوضع الميزانية العامة للدولة. وتنبع صعوبة هذه المهمة من أن حكومة بنيامين نتنياهو السابقة أورثت حكومته الحالية تركة تتمثل في وجود عجز مالي يبلغ حجمه ٣٩ مليار شيكل. ويبدو أن قسما من هذا العجز نابع من سياسة نتنياهو تجاه إيران، الأمر الذي أدى إلى رفع الميزانية الأمنية.

وتتمثل صعوبة مهمة لبيد في أن وزارة المالية تسعى إلى تقليص الميزانية الأمنية في الوقت الذي تعارض وزارة الدفاع ذلك. كذلك فإن لبيد يريد، وفقا لتقارير اقتصادية إسرائيلية، رفع نسبة العجز في الميزانية العامة، من ٣٪ إلى ٤ر٥٪، ليتحاشى، قدر الإمكان، إجراء تقليصات كبيرة جدا في ميزانيات الوزارات والتي سينجم عنها إنزال ضربات اقتصادية سيعاني منها المواطنون، خاصة وأنه حاول خلال الحملة الانتخابية طرح نفسه كمن يمثل الطبقة الوسطى والجمهور الذي اشترك في الاحتجاجات الاجتماعية في إسرائيل، قبل عامين تقريبا.

لكن محافظ البنك المركزي الإسرائيلي، البروفسور ستانلي فيشر، أعلن أنه يعارض خطة لبيد برفع نسبة العجز في الميزانية العامة بهذا الشكل الكبير، وحذر من أن خطوة كهذه تشكل خطرا على اقتصاد إسرائيل وستؤدي إلى تدهوره، خاصة وأنه تم رفع نسبة العجز قبل ذلك من ١ر٥٪ إلى ٣٪، وشدد على أن رفع نسبة العجز إلى ٤ر٥٪ أو أقل بقليل هو أمر غير صحيح. وأفادت تقارير بأنه في أعقاب ذلك تسود علاقات «باردة» بين لبيد وفيشر.

وقالت المحللة الاقتصادية في صحيفة «ذي ماركر»، التابعة لشبكة «هآرتس»، ميراف أرلوزوروف، لـ «المشهد الإسرائيلي»، حول أسباب وجود عجز مالي كبير في الميزانية العامة الإسرائيلية، إنها «تنبع من عاملين منفصلين. وعموما، فإن الميزانية العامة في إسرائيل تسير في عالمين منفصلين، وهما الإنفاق والدخل من الضرائب، وهما ليسا مرتبطين الواحد بالآخر. وفصلهما مقصود وهو أحد العبر المستخلصة من الأزمة الاقتصادية الكبرى في العام ١٩٨٥. ففي حينه تم رفع حجم الإنفاق بشكل متواصل وأدى ذلك إلى أزمة اقتصادية شديدة. ومنذ ذلك الحين تم إقرار أنظمة ثابتة تتمثل في تحديد بنود الإنفاق وتحديد إطار لها من دون أن تكون لذلك علاقة بحجم الدخل من الضرائب. وهذا يعني أنه إذا كان الدخل من الضرائب جيدا أو سيئا في عام معين فإنه لا يؤثر على الإنفاق أو بنود الصرف. وما حدث عندنا في العامين الأخيرين هو أنه كانت هناك مشكلة مزدوجة في كلا الجانبين، الدخل والإنفاق. وفي جانب الإنفاق، دخلت دولة إسرائيل في عملية إنفاق أكبر مما هو مسموح لها في العامين الأخيرين. وقد التزمنا بإنفاق بحجم ٢٠ مليار شيكل أكثر مما هو مسموح لنا. وفي موازاة ذلك كانت هناك مشكلة في جانب الدخل، وهي أن الدخل من الضرائب كان أقل مما توقعوا في وزارة المالية، ومن بين أسباب ذلك أن التوقعات كانت خاطئة، وسبب آخر يتعلق بتراجع وتيرة النمو الاقتصادي، ويرتبط بهذا ما يسمى بـ «الليونة في الضرائب» أي تسديد ضرائب بحجم أقل بسبب تراجع النمو. وأدى ذلك إلى انخفاض كبير في الدخل من الضرائب، والعجز نابع بالأساس من ذلك».

(*) «المشهد الإسرائيلي»: ما هو مدى تأثير ميزانيات الاستيطان والأمن على هذا العجز في الميزانية العامة؟

أرلوزوروف: «نحن لا نعرف شيئا عن الإنفاق على المستوطنات، لأنه لا يوجد في أي مكان شيء اسمه ميزانية المستوطنات. والانفاق في هذا المجال متناثر، وهو موجود ضمن ميزانيات التعليم والرفاه والشوارع وما إلى ذلك. وفيما يتعلق بميزانية الأمن فإنها بدون شك عنصر هائل الحجم في الميزانية. وإذا ما نظرت إلى التجاوز الذي حصل في الميزانية بمبلغ العشرين مليار شيكل، خلال السنوات الأخيرة، فإن قسما كبيرا منه تم رصده للأمن، ونحن نقدر أنه متعلق بالموضوع الإيراني».

(*) يدور صراع الآن حول الميزانية في حلبتين مركزيتين. الصراع الأول بين وزارتي المالية والدفاع حول حجم ميزانية الأمن، وهذا صراع دائم يتكرر كل عام. والصراع الثاني بين لبيد والمسؤولين في وزارة المالية، وفي مقدمتهم محافظ البنك المركزي فيشر، حول غاية العجز، أو الحد الأقصى الذي سيتم رفع نسبة العجز إليه في الميزانية. ما هي النتائج المتوقعة لهذين الصراعين؟

أرلوزوروف: «هنا أيضا سأقسم إجابتي إلى قسمين يتعلقان بجانبي الميزانية. فيما يتعلق بميزانية الأمن فإن هذا صراع دائم ومتكرر، ووزارة المالية تسعى إلى تقليص هذه الميزانية بعشرة مليارات شيكل. والنقاش بين المالية وفيشر يتعلق بحجم الضرائب وما إذا كان بالإمكان رفع نسبتها من أجل التعويض عن النقص الناجم من تراجع الدخل في هذه الناحية في السنوات الماضية ومن أجل سد الفجوة كلها، والتي يتراوح حجمها ما بين ١٥ – ١٧ مليار شيكل. ويقول المحافظ إن هذا أمر غير معقول أن يتم جباية ١٠ – ١٢ مليار شيكل إضافية من الضرائب، وهذا يعني أنه سينقصه بمبلغ ٥ مليارات شيكل في الدخل من الضرائب. ويرى فيشر أن مبلغ الخمسة مليارات شيكل الناقصة بالإمكان ضمها إلى العجز في الميزانية ورفعه بنسبة ٥ر٠٪ على ما تم التخطيط له سابقا».

(*) لكن في جميع الأحوال ستكون هناك ضربات اقتصادية بعد إقرار الميزانية العامة. هل هذا صحيح؟

أرلوزوروف: «في جميع الأحوال سيتعين على الحكومة أن تقلص ٢٠ مليار شيكل في بنود الإنفاق في الميزانية العامة. وفيما يتعلق بالدخل فإنه على ما يبدو ستكون هناك تنازلات من جانب المالية، وهذا يعني أنه سيتم رفع الضرائب، والسؤال يتعلق بحجم الزيادة في الضرائب».

(*) توجد تحليلات تتردد في إسرائيل تقول إن تعيين لبيد وزيرا للمالية من دون أن تكون له خبرة وتجربة سابقة في المجال الاقتصادي كان خطأ.

أرلوزوروف: «ما زال مبكرا الحكم عليه وهذه الأقوال ليست عادلة، فالرجل يتولى منصبه منذ شهر فقط ولا يمكن الحكم عليه خلال هذه الفترة القصيرة، ولذلك فإني أقترح أن ننتظر ونرى كيف ستسير الأمور».

(*) هل يمثل لبيد مصالح قطاع معين، مثل مجموعة رجال الأعمال، وعددهم ٨٠، الذين وضعوا ضمانات في البنوك لكي يتمكن حزب «يوجد مستقبل»، الذي يتزعمه لبيد، من الحصول على قروض خلال الحملة الانتخابية؟

أرلوزوروف: «التخوف لدينا هو أنه نعم، هو يمثل مصالح كهذه، لكن ينبغي أن نرى أفعاله. الإثبات على ذلك سيكون من خلال أفعاله. ولذلك يوجد تحسب كهذا، لكن هذا ما زال مجرد تحسب وحتى الآن لا نعرف الحقيقة على وجه التأكيد».

(*) ادعى لبيد، خلال حملته الانتخابية، بأنه يمثل الاحتجاجات الاجتماعية التي جرت في إسرائيل في صيف العام ٢٠١١. هل ستقود سياسته، وخاصة الضربات الاقتصادية المتوقعة، إلى تجدد الاحتجاجات الاجتماعية؟

أرلوزوروف: «صحيح أنه ادعى أنه يمثل الاحتجاجات. أنا لست خبيرة في هذه الاحتجاجات، لكني أعتقد أن دولة إسرائيل ملزمة بإقرار هذه الضربات الاقتصادية، لأنه من دون إقرار هذه الضربات فإننا سنتعرض إلى تدهور اقتصادي، وعندها سيلحق الضرر الأكبر بالطبقة الوسطى. كذلك سيتضرر العرب في إسرائيل في حال حدوث تدهور اقتصادي. وعموما فإن الجميع سيتضرر من تدهور اقتصادي. وأنا أرى أنه يجب التقليص في أماكن أخرى [الأمن والاستيطان]، لكن لا يوافق الجميع على رأيي».

آفة العنصرية قائمة في إسرائيل منذ تأسيسها

بقلم: سامي ميخائيل (*)

دأبت أمنا الطبيعة منذ الأزل على تطوير وسائل بقاء تهدف إلى الحفاظ على الكائن الحي من المخاطر المتربصة به، ولعل وسيلة تبديل لون الحرباء تشكل أحد الأمثلة الجلية على ذلك. فلون جلدها يتغير بما يتلاءم مع البيئة والضوء ودرجة الحرارة واقتراب الخطر. وهذه القدرة على الاندماج والتلون تمنحها فرصة للحياة. وقد خدمت هذه الوسيلة أيضا الحاجة الإنسانية إلى مواصلة البقاء.

من المؤكد أن مقولة «الهجوم هو خير وسيلة للدفاع» ابتدعت من قبل أشخاص عدوانيين مولعين بالقتال والعدوان، وهذا ما ينطبق أيضا على مقولة: من جاء ليقتلك بكر بقتله. وهتلر، وكل الأشرار الذين أتوا من قبله ومن بعده، زعموا بأنهم تلافوا الضربة قبل وقوعها، وبأنهم يردون على نوايا مبيتة لدى ضحاياهم. غير أن للطبيعة رأيًا آخر. فالدفاع المتطور هو السبيل الأوفر والأفضل لحماية الحياة، خلافا للتورط في مغامرات مدمرة. والتمويه طريقة تعطي مملكة الحيوانات القدرة على البقاء في بيئة معادية. كما أن وجه الإنسان ذي البشرة البيضاء في الأدغال المعتمة يجعله هدفا سهلا لكل مفترس، مقارنة مع البشرة الداكنة أو السوداء التي تمكن أصحابها من الانصهار أو الاندماج في البيئة.

إن استغلال وسيلة البقاء المدهشة هذه من أجل تسويغ التمييز والإقصاء والكراهية والعنصرية، لهو سلوك مقيت يشذ عن نهج الطبيعة. إن القرن الماضي سوف يسجل في التاريخ بوصفه القرن الذي شهد الانتشار والتفشي الأوسع لآفة العنصرية في تاريخ البشرية، والتي أهلكت ملايين الضحايا. ولعل فظاعة هذه الآفة تكمن في أن منبتها لم يكن في المناطق المستضعفة من المعمورة، وإنما بالذات في قلب أوروبا، القارة الأكثر تنورا على سطح الكرة الأرضية، ثم وجدت أصداء وامتدادات لها من اسكندنافيا، مرورا بجنوب إفريقيا، وانتهاء بأميركا الشمالية. وأحد العوامل المخزية في هذه الظاهرة (آفة العنصرية) يتمثل في العدد الضخم للمثقفين والعلماء، وبشكل خاص المؤرخين، الذين تجندوا وسخروا أنفسهم لخدمة نظرية العرق البغيضة. على امتداد التاريخ، كان اليهود أحد الأهداف المركزية لسهام هذه الآفة. وقد دفعنا (نحن اليهود)، في القرن الماضي، ثمنا رهيبا حين ذبح وسمم وأحرق ثلثنا بلا حول ولا قوة. وكفتى يهودي في بغداد، في ثلاثينيات وأربعينيات القرن المنصرم، رأيت مفزوعا بأنه حتى في الدول الديمقراطية وما يسمى بالعالم المتنور والليبرالي، يملأون أفواههم ماء. وقد خيل إلي وقتئذ أن هذه الكراهية والعنصرية سائدة من ناحية ثقافية في أرجاء العالم من أقصاه إلى أقصاه، وأن موجة من التصنيف على أساس العرق والأصل ولون البشرة والجنس والثقافة والتقاليد المختلفة، قد اجتاحت العقل البشري من دون كابح أو معيق.

والمزعج في هذه الظاهرة أنه ظهرت في صفوف ضحايا التصنيف العنصري النازي، مثل العرب واليهود، أصوات آثمة تؤيد تلك النظرية الشاذة، والأدهى أن هذه الأصوات طالبت أيضا بتطبيقها داخل شعوبها. وما زلت أذكر الشعارات التي كتبت على الجدران في طريقي إلى مدرستي في بغداد: «هتلر يبيد الجراثيم»، وكم كان مؤلما حين عرفت أن أيدي عدد من الأوباش العرب تلطخت بتبني هذه النظرية المقيتة، وفيما بعد اكتشفت أن العديد من آباء الصهيونية كانوا مصابين أيضا بهذه الوباء. إن أحدهم، والذي سمي على اسمه أحد الشوارع الأثيرة على قلبي في حيفا، والذي يصل بين بيتي الحالي على جبل الكرمل وبيتي السابق في وادي النسناس، هو أرثور روبين، الذي ساهم كثيرا في نظرية «النقاء العرقي»، فقد شكك هذا السيد في انتماء الشرقيين إلى «العرق اليهودي»، معتبرا أن اليمنيين ليسوا يهودا بناء على أنه لا يوجد يهود سود.

كذلك دعا روبين إلى منع الزواج المختلط بين الأشكناز وبين اليهود من أصل يمني في تلك الأيام السوداء. وفي نظري، فإن شارع روبين في حيفا هو أحد الشوارع الجميلة في العالم، والذي كنت أعبره يوميا في الطريق إلى بيتي الذي أقامت فيه زوجتي الأشكنازية وولدانا المهجنان المحبوبان. ولغاية اليوم، وبعد مرور حوالي ٦٠ عاما، لا أعرف كيف أتعامل مع الفجوة بين نظرية السيد روبين وبين النتيجة الرائعة المتمثلة في أبنائي وأحفادي الذين حققوا إنجازات طيبة في ميادين عملهم. ما زلت غير قادر على استيعاب كيف يمكن لضحايا العنصرية أن يكونوا، هم أنفسهم، عنصريين. كيف تغلغلت العنصرية إلى الدولة التي أقامها الناجون من وباء العنصرية الفتاك، ابتداء من ملاعب كرة القدم، مرورا بعالم السياسة، وانتهاء بحقل الثقافة على اختلاف أشكالها.

لقد كانت الولايات المتحدة الدولة العظمى الغربية الأخيرة التي حظرت تجارة العبيد السود. وكانت أيضًا الدولة الغربية الأكبر التي واصلت انتهاج سياسة عنصرية تجاه السود. وحتى بعد هزيمة ألمانيا النازية، لم تتخل الولايات المتحدة عن سياستها العنصرية هذه، مما تطلب، في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، خوض صراع ضار من أجل منح السود الحق في الجلوس مع البيض في نفس الحافلات والتعلم معا في نفس المدارس. كيف أن هذه الدولة، التي كانت تجرجر أذيال العنصرية، انتخبت بعد مرور نصف قرن، رئيسا أسود لها. ما زلت أذكر شخصيات السود التي قدمتها السينما الأميركية حتى أواخر الخمسينيات، حيث لعبت النساء السود دائما دور الخادمات، وظهرن دائما بأحجام وهيئات مرعبة، فيما لعب الرجال دور ماسحي الأحذية وعمال الأرض الجهلة والأغبياء. بيد أن باراك أوباما لم ينتخب رئيسا بصورة مفاجئة أو بعصا سحرية، ذلك لأن انقلابا كان قد حدث في أميركا قبل زمن طويل من انتخابه. وقد حصل ذلك بالذات داخل استوديوهات السينما التي كانت عنصرية جدا في الأيام المظلمة. بمعنى أن الفن والثقافة في الولايات المتحدة شكلا طليعة للموجة التي أحدثت تغييرا عميقا في الوعي العام، وأفضت إلى انتخاب رجل أسود لأعلى منصب في العالم قاطبة. لقد تغيرت شخصيات السود في السينما الأميركية بصورة تدريجية، وراحت تكبر وتتطور لتلعب دور قضاة مرموقين، وعلماء رياديين، ومحاضرين موهوبين في الفلسفة، وعسكريين برتبة جنرال، ومثقفين ومفكرين لامعين. وقد سار الأدب والموسيقى والغناء والمسرح يدا بيد مع السينما الأميركية. ومن هنا فإن أوباما مدين كثيرا لعالم الثقافة الذي صاغ شخصية مختلفة للإنسان الأسود. لقد كان نجاح السينما الأميركية مذهلا ومؤثرا إلى الحد الذي جعل إسرائيليين كثيرين مستعدين للتجند بأنفسهم لحملة انتخاب رجل أسود كزعيم في الولايات المتحدة، ولكن ليس في إسرائيل.

فهل تغير شيء جوهري في الثقافة الإسرائيلية ابتداء من دعوات وطروحات روبين وفرنكنشتاين، اللذين وصفا الشرقي بأنه طماع وجشع للمال، مرورا بشخصية صالح شباتي المنفرة (في السينما)، وانتهاء بالرداء الأدبي/ القصصي لهذا التوجه الذي عبر عن نفسه في شخصية الشرقي في رواية «العلبة السوداء» (لعاموس عوز)، والذي يمص دم الرجل الأبيض في إسرائيل حتى النهاية؟!

فقط قبل فترة قصيرة صرح أحد الصحافيين (الإسرائيليين) على رؤوس الأشهاد بأن الموسيقى الشرقية هي موسيقى عنيفة بطبيعتها. وقد غاب عن ذهنه كما يبدو أن فرقة «الرولينغ ستونز» (الحجارة المتدحرجة) ولدت في بريطانيا المتنورة، وأن طبول يوم القيامة- Hard Rock - ظهرت في الولايات المتحدة ثم اكتسحت العالم الغربي كله.

إن العنصرية والفجوات الاجتماعية العميقة قائمة في كل من إسرائيل والولايات المتحدة منذ قيامهما. الولايات المتحدة لوحت براية الدستور القائم على المساواة، فيما تباهت إسرائيل بوثيقة الاستقلال المساواتية، غير أن كلتيهما اقترفتا خطيئة فادحة في كل ما يتعلق بالمساواة وحقوق الإنسان.

ومن المؤسف القول إن إسرائيل شهدت بمرور الأعوام عملية مختلفة عما حدث في الولايات المتحدة . ففي أوساط القسم المتنور في إسرائيل، وبالتحديد في حصون الثقافة والسلطة، يبرز ميل قوي نحو مواصلة التشبث بالنهج العنصري. وما زالت فئات مختلفة في المجتمع الإسرائيلي تعاني بصورة جلية من ضعف وغياب التمثيل في صفوف زعامة الأحزاب السياسية والكنيست ووزراء الحكومة وقاعات المسارح والمحاكم، كالنساء والشرقيين والمهاجرين والعرب.

لو كان قد أقيم جدار فصل في ساحة مدرسة من أجل منع الاحتكاك أو الاتصال بين التلاميذ على أساس اللون والأصل في مكان آخر، بعيدا عن إسرائيل، لكنا بالتأكيد قد صرخنا احتجاجا بأعلى صوتنا... وكنا سنقيم الدنيا ولا نقعدها لو كان تلاميذ يهود في لندن أو باريس عزلوا خلف جدار فصل. لكن هذا حدث لدينا في دولة إسرائيل في الألفية الثالثة. فقد تحول اللون الأسود إلى لون أحمر في عيني الثور العنصري الإسرائيلي. وبسبب من التوجه القاصر في جهاز التربية والتعليم، وحقل الثقافة والفن بشكل خاص، تحول ضحايا العنصرية إلى عنصريين بامتياز تجاه شرائح وفئات دونية في المجتمع الإسرائيلي: فعضو مجلس بلدية تل أبيب، من حركة «شاس»، يطالب بالفصل بين الأولاد الإسرائيليين وبين أبناء اللاجئين والعمال الأجانب في المدارس وروضات الأطفال. كما طالب الرجل نفسه وزير المواصلات بتخصيص حافلات ركاب خاصة، أي منفصلة، للعمال الأجانب واللاجئين. حتى اليوم في إسرائيل لا يسمح لشخص لون بشرته سمراء، وقطعا إذا كانت سوداء، بالدخول إلى ناد ليلي. كذلك ما زال لاعب كرة قدم مسلم يتعرض للإهانات والشتائم حتى حين يسجل هدفا لصالح فريقه اليهودي «النقي».

إن العنصرية الموجهة ضد يهود من الدول العربية والإسلامية، وضد مهاجرين من روسيا وأثيوبيا، وضد لاجئين ومهاجري عمل، وغيرهم، ما هي إلا نزر ضئيل نسبيا من الوباء العنصري الشامل. فالعنصرية تجاه العرب تتخذ مقاييس أكثر حدة وسفوراً، سواء من ناحية حجمها أو من ناحية تجلياتها العنيفة.

«ما الذي أريده؟»- قال كاتب إسرائيلي مرموق عن العرب، وأضاف «لا أريد أن أرى وجههم».

في إسرائيل اليوم يسافر فلسطينيون في حافلات منفصلة، بناء على التوجه الداعي إلى وجوب فصل الآخر عنا، وإلى إبعاده وإخفائه عن أعيننا قدر الإمكان. وفي ملعب كرة القدم المركزي في القدس، ليس بعيداً عن مقار الكنيست والحكومة والمحكمة العليا، علقت يافطة كتبت عليها عبارة «بيتار نقي إلى الأبد». والمجرم الرئيس، ليس من يحمل اليافطة العنصرية، وليس من يركل العرب، أو من يعتدي عليهم ويضربهم حتى الموت، وإنما المجرم هو التربية والتعليم، لأنهم قلصوا دراسات التاريخ العالمي إلى حوالي ٢٠٪، ولأن وزارة التربية والتعليم سحبت من المكتبات نسخ كتاب تدريس في التاريخ صادر عن مركز زلمان شزار، من أجل عدم تمكين التلاميذ من الاطلاع على وجهة نظر «الآخر».

إن التعليم هو المذنب لأنه لم يعمل بجهد أكبر من أجل إيصال الرسالة بأننا جميعا ننتمي إلى ذات العرق الرائع، عرق الإنسان. لا يوجد عرق سام وعرق دوني، كما أنه لا يوجد عرق نقي وعرق ملوث.

كذلك فإن الأحزاب وممثليها، والحاخامين الذين يدعون إلى الكراهية والعنصرية، يتحملون المسؤولية، وإنني لأشعر بالخجل إزاء الفتوى الدينية التي وقع عليها ٣٠٠ حاخام، والتي تحظر بيع وتأجير شقق للأغيار، فالدين اليهودي لم يظهر قط مشوها ومسمما كما يبدو اليوم، خاصة في المناطق المحتلة، وفي القدس وصفد «المقدستين».

من الممكن قياس منسوب العنصرية بطرق أخرى أيضا، مثلا بواسطة فحص أسلوب الإنكار. فقد أطلقنا صرخة احتجاج مدوية عندما قررت الأمم المتحدة أن الصهيونية هي أيديولوجيا عنصرية. فلماذا يصمت اليوم أولئك الذين صرخوا احتجاجا في ذلك الوقت؟ في العام ١٩٦٦ وقعت إسرائيل على المعاهدة الدولية الداعية إلى القضاء على التمييز العنصري، لكنها (إسرائيل) لم تف بواجبها تجاه النساء والمهاجرين والعرب وغيرهم.

يتعين على من يتبنى وسيلة الإنكار أن يتطوع وينتحل ليوم واحد شخصية فلسطيني في المناطق المحتلة، أو شخصية عربي في القدس أو صفد، أو شخصية أسود يطرق باب ناد ليلي..

في المناخ العنصري، لا يتحمل الداعي للعنصرية فقط مسؤولية بذور الشر، بل يتحمل المسؤولية أيضا من ينكر وجود آفة العنصرية، من يلتزم الحياد والصمت، سواء نتيجة خوف أو عدم اكتراث. وكل هؤلاء يمكن أن يصبحوا أهم أيضا في الغد ضحايا لسلطة عنصرية. كل هؤلاء يمكن أن يفقدوا في الغد حريتهم ونمط حياتهم الليبرالي. هذا حدث في وقت غير بعيد في أوروبا المتنورة والإنسانية، وإذا لم نعد إلى رشدنا وننفض عن أنفسنا بلاء الوباء العنصري، فإن هذا سيحدث عندنا في الغد القريب.

(*) روائي إسرائيلي من أصل عراقي ورئيس «جمعية حقوق المواطن»، وهذا المقال هو نص كلمة ألقاها في مؤتمر عقدته هذه الجمعية في أواخر آذار الفائت. ترجمة سعيد عيّاش.

إعـداد: برهوم جرايسي

١١٪ من الأطباء في إسرائيل يهاجرون بحثا عن فرص عمل ورواتب أعلى!

* نقص في الأطباء بشكل عام وفي شمال وجنوب البلاد بشكل خاص * فجوات كبيرة في الرواتب بين الرجال والنساء وبين الأطباء المتخصصين والذين من دون تخصص *

أطباء في أحد المستشفيات الإسرائيلية خلال إضرابهم عن العمل احتجاجًا على تردي ظروف عملهم!

قال بحث جديد صادر عن وزارة الصحة الإسرائيلية ومكتب الإحصاء الرسمي ونشـرت معطياته في الأيام الأخيرة، إن ١١٪ من الأطباء الإسرائيليين هاجروا مـن الدولة، وفق معطيات البحث حتى العام ٢٠٠٨، وأن المؤشـرات تدل على أن هذه الظاهرة لم تتراجع في السـنوات اللاحقة، في حين تعلن إسرائيل ان لديها نقصا في عدد الأطباء في جهاز الصحة العام.

ويعد هذا البحث الأول من نوعه في إسرائيل، الذي يحصي عدد الأطباء الذين هاجروا من إسـرائيل، ولا يلزم القانون الإسـرائيلي من هاجروا من إسـرائيل بالتنازل عن الجنسـية، والتعريف الرسـمي للمهاجر هو من غادر إسـرائيل لأكثر من عامين ولم يزرها خلال الفترة الأولى. وحسب التقديرات الإسرائيلية الرسـمية، فإن ما بين ٧٥٠ ألف إلى ٩٠٠ ألف من حملة الجنسية الإسرائيلية يقيمون في الخارج بشـكل دائم، وخلال الانتخابـات البرلمانية الأخيرة التي جرت مطلع العام، قال تقرير إسرائيلي رسمي إن ١١٪ من المسجلين في سجل الناخبين مقيمون بشكل دائم في الخارج، اي أنهم في عداد المهاجرين.

ويقول البحث، الذي نشـرت معطياته وتفاصيله بتوسـع صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية، إن الدافع الأكبر لهجرة الأطباء هو مسـتوى الرواتب في الخارج، إذ أن التقرير يشـير إلى أنه كلما كان للطبيب سـنوات عمل اكثر زادت احتمالات هجرته، حيث أن ٤٠٪ من الأطباء المهاجرين هم من عمر ٣٥ عاما وحتى ٤٩ عاما.

ومـن بين المعطيات التي نشـرت أن نحـو ١٠٪ من الأطبـاء العاملين في إسـرائيل هم من المواطنين العرب، وهذه نسـبة ترتفع باسـتمرار، كما أن نسبة الأطباء العرب في جهاز الصحة العام أعلى من نسبتهم من بين إجمالي الأطباء، كذلك فإن ٤١٪ من إجمالي الأطباء في إسرائيل هم من المهاجرين من دول الاتحاد السوفياتي السابق.

ويقـول البحث إن ٥٠٪ مـن الأطباء اليهود هم من الذيـن هاجروا من دول الاتحـاد السـوفياتي السـابق وأوروبـا الشـرقية- ١ر٤١٪ مـن دول الاتحاد السـوفياتي، و٨٪ مـن أوروبا الشـرقية- وفقط ٥ر٣٤٪ من الذيـن ولدوا في إسـرائيل، و٥ر٧٪ من القارة الأميركية، و٥ر٤٪ من أوروبـا الغربية و٤ر٤٪ من الدول الآسيوية والإفريقية.

وهذه المعطيات على الرغم من كل الحواجز والقيود التي فرضتها السلطات الإسـرائيلية علـى اسـتيعاب الأطباء المهاجريـن خاصة مـن دول الاتحاد السـوفياتي السـابق، ونذكر كيف انتشرت في سـنوات التسعين سلسلة طويلة من التقارير الصحافية التي روت قصص كبار الأطباء والجراحين الذين رفضت السلطات الإسرائيلية استيعابهم في جهاز الصحة العام، ما اضطرهم للتوجه إلى أعمال خدماتية مثل التنظيف وغيرهم، لضمان قوت يومهم.

ويرى معدو البحث أن الهجرة الكبرى من دول الاتحاد السوفياتي في سنوات التسـعين ساعدت الجهاز الصحي وسدت نقصا في عدد الأطباء، ولكن البحث يحذر من أنه في السـنوات المقبلة سترتفع أعداد الأطباء الذين يخرجون إلى التقاعد وخاصة من دول الاتحاد السوفياتي السابق.

وتقول وزارة الصحة الإسـرائيلية إن البحث سيشـكل قاعـدة لوضع برامج لاسـتعادة الأطباء المهاجرين، وهذا كما يبدو سـيكون كسلسلة المخططات التي وضعتها إسرائيل في السنوات الخمس الأخيرة لاستعادة الإسرائيليين المهاجريـن، إلا أن كل هذه المخططات التـي وضعت خلال فترتي حكومتي إيهـود أولمرت وبنيامين نتنياهـو لم تحقق أهدافها وكانـت النتائج أقل بكثير مما كان متوقعا، رغم الاغراءات المالية الكثيرة.

نقص في الأطباء

ويبيـن التقرير أن هناك نقصـا واضحا في أعداد الأطباء قياسـا بكل ألف مواطن، ومقارنة مـع دول أخرى متطورة، كما أن هناك فوارق كبيرة في إعداد الأطبـاء من حيث المناطـق الجغرافية، ففي منطقة تل أبيب الكبرى ووسـط البـلاد، هناك ٤ر٤ طبيب لكل ألف نسـمة، بينما في جنـوب البلاد هناك ٢ر٢ طبيب لكل ألف مواطن، وأدنى نسـبة نجدها في شمال البلاد، حيث يوجد ٢ر٢ طبيب لكل ألف مواطن.

كذلك فإن نسـبة الأطباء المتخصصين من بين الأطباء في منطقة تل أبيب والوسـط هي ٦٣٪ أما في منطقتي الشـمال والجنوب فإن النسبة تهبط إلى ٥٠٪.

ويقول التقرير إنه حتى العام ٢٠٠٨ كان في إسرائيل قرابة ٢٤ ألف طبيب.

فجوات في الرواتب

وكما ذكر فإن الدافع الأكبر للهجرة، حسـب التقريـر، هو البحث عن رواتب أعلى وفرص عمل أوسـع. وبحـث التقرير في معـدلات الرواتب التي يحصل عليها الأطباء، اسـتنادا إلى تقارير سـلطة الضرائب. ويقـول معدو التقرير إن تحليل النتائج اسـتغرق ثلاث سـنوات، وتبين أن ٦٢٪ من الأطباء يعلمون كأجيرين، و٣٢٪ من الأطباء يعملون كأجيرين ومستقلين، و٦٪ كمستقلين.

وبلـغ معدل الراتب الشـهري غير الصافي للطبيب الـذي يعمل أجيرا، في العام ٢٠٠٨، نحو ٦٢٠٠ دولار، ما يعني أنه بعد خصم الضرائب ورسوم الضمان الاجتماعي والصحي يكون معدل الراتب الصافي ما بين ٣٨٥٠ دولار إلى ٣٦٠٠ دولار، أما معدل رواتب الأطباء الذين يعملون كأجيرين ومسـتقلين، فبلغ نحو ٧٨٠٠ دولار غيـر صـاف، أي في حدود ٤٦٠٠ دولار صـاف، في حين أن معدل الرواتب العام في إسرائيل كان في العام ٢٠٠٨ نحو ٢١٨٠ دولارا.

كذلـك يبين البحث أن الأطباء المتخصصيـن يحصلون على رواتب أكبر من أولئك الذين من دون تخصص، بمعدل سـنوي يتراوح ما بين ٣٥ ألف إلى ٦٠ ألف دولار.

ويظهر مـن التقرير أن هناك فجوات كبيرة في رواتـب الأطباء والطبيبات، إذ أن معـدل رواتب الطبيبات يكون أدنى بنسـبة أكثـر من ٢٩٪، وهي الحال القائمة في مختلف قطاعات العمل في إسرائيل.

جدل في الحكومة حول حجم العجز والتقليصات المطلوبة!

*وزير المالية الجديد يقترح زيادة العجز لتجنب بعض الإجراءات مع الإبقاء على إجراءات ضرب الشرائح الفقيرة والضعيفة *العجز في الربع الأول من العام الجاري ثلاثة أضعاف العجز في نفس الفترة من العام الماضي*

اسـتمر الجدل في سـدة الحكم في إسـرائيل حتى مطلع الأسـبوع، حول هيكليـة الميزانية العامة للعامين الجاري والمقبل، وسـط كثرة أحاديث عن إجراءات تقشفية بالغة، تطال اساسا الشرائح الفقيرة والضعيفة والوسطى، في حين قالـت مصادر في محيط وزير المالية يائير لبيد إنه سيسـعى إلى زيادة العجز، كي يتجنب بعض الإجراءات التقشـفية، الأمر الذي يرفضه بنك إسرائيل المركزي ومحافظه ستانلي فيشر.

وتواصلـت التقاريـر الصحافية التـي تتحدث عن شـكل التقليصات في الميزانية العامة، وقد تعددت، ومنها ما كان بالونات اختبارية سـرعان ما تم «تنفيسها» مثل الاعلان عن أن الوزير لبيد لا يرى مفرا من رفع أقساط التعليم الجامعـي، الأمر الذي اثار ضجة كبيرة بين اوسـاط الطلاب الجامعيين الذين هـددوا بإجراءات احتجاجية، وتلكأ لبيد لأكثر مـن يوم حتى ادعى أنه ليس مسؤولا عما نشر وأنه ضد رفع اقساط التعليم.

والرابط بين كل ما ينشـر، هو أن التقليصات سـتطال اساسا المخصصات الاجتماعية، وبشـكل خاص مخصصات الأولاد التي تتلقاها العائلات عن كل ولد لديها دون سـن ١٨ عاما، اضافة إلـى اجراء تقليص في رواتب وامتيازات العامليـن في القطاع العام، وهو نفس النهج الـذي اتبعه بنيامين نتنياهو حين كان وزيرا للمالية في حكومة اريئيل شارون، في العام ٢٠٠٣ وحتى العام ٢٠٠٥، بدعم من حزب «شـينوي» الـذي كان يتزعمه والد وزير المالية الحالي، يوسف لبيد.

وعلـم في اليومين الماضيين، أن لبيد عرض على رئيس حكومته رفع العجز في الميزانية العامة مـن ٢ر٧٥٪ من الناتج العام، إلى ٣ر٥٪ من الناتج العام كي يتجنب بعض الإجراءات التقشـفية، وهذا يعني اضافة قرابة ١٨ مليار دولار للميزانية.

ولكـن الأمر يواجه معارضة شـديدة من بنك إسـرائيل المركزي ومحافظه سـتانلي فيشـر، الذي يطالب بالالتزام بسـقف العجز، كـي لا تزيد الديون الخارجية.

لكن لبيد فـي المقابل يقول إنه لن يتنازل عـن تقليص مخصصات الأولاد وتقليـص رواتب القطاع العـام، إضافة إلى ادعائه بأنه سـيبقي على اجراء تقليص في ميزانية وزارة الدفاع بأقل من مليار دولار.

وبيّن تقريـر وزارة المالية أن العجز في الميزانية العامة في الربع الأول من العـام الجاري بلغ ١ر٢٥ مليـار دولار، وهو ثلاثة اضعاف العجز الذي كان قائما فـي نفس الفترة من العام الماضي، وهـذا يوحي بأن العجز في العام الجاري سيتجاوز السقف الذي حددته الحكومة سابقا، وهو ٣٪.

ومن اسـباب العجز، هو التراجع في مداخيل الضريبة بنسبة ١ر٨٪، وحسب معطيات سـلطة الضرائب فإنه في الربع الأول مـن الجاري، جرت جباية ٥ر١٥ مليار دولار، وهذا على الرغم من ارتفاع بعض الضرائب في النصف الثاني من العام الماضي، مثل ضريبة المشـتريات التي ارتفعت بنسبة ١٪، لترسو عند ١٧٪، اضافة إلى رفع ضريبة الدخل بنسـبة ١٪ لمن يتقاضى شـهريا ٣٨٠٠ دولار وما فوق.

وحسـب معطيات سـلطة الضرائب، فـإن تراجع جبايـة الضرائب كان في الضرائـب المباشـرة، بمعنـى ضريبة الدخـل والجمـارك، إذ تراجعت هذه الضرائـب بنسـبة ٨ر٨٪ مقارنة مع نفـس الفترة من العـام الماضي. وقال محللون إن الأمر مثير للقلق، لأنه مؤشـر إلى تراجع في حجم العمل، وجوانب من النشاط الاقتصادي.

وتقول سـلطة الضرائب إن وتيرة الجباية فـي الربع الأول من العام الجاري، تعني ان حجم الضرائب سـيكون فـي حدود ٥ر٦٢ مليـار دولار، في حين أن الهدف الذي وضعتـه الحكومة للعام الجاري هـو ٥ر٦٥ مليار دولار، ويتوقع مراقبون أن تبادر الحكومة إلى تخفيض توقعاتها من مداخيل الضرائب، لدى طرح مشروع ميزانية العام الجاري.

إلغاء الميزانية المزدوجة

هذا، وقالـت وزارة المالية إن وزيرها لبيد قرر أنه في العام ٢٠١٥ سـتجري العودة إلى نمط إقرار ميزانية لعام واحد، وأنه في هذا العام لم يكن مفر من الاسـتمرار في نمط الميزانية المزدوجة، لأن ميزانية ٢٠١٣ سيتم اقرارها في منتصف العـام الجاري، بتزامن مع بدء مفترض لإعداد ميزانية العام المقبل، ولهذا وافق لبيد على اقرار ميزانيتين لعامين.

وكانت إسـرائيل قد اتبعت لأول مرة اقرار ميزانية لعامين في العام ٢٠٠٩، الذي كانت ظروفه مشابهة للعام الجاري، من حيث التأخير في اقرار الميزانية، إلا أن حكومـة بنيامين نتنياهو السـابقة جعلت من الأمـر قانونا ثابتا، وفي نهاية العام ٢٠١٠ أقرت ميزانية للعامين ٢٠١١ و٢٠١٢.

جودة الحياة في إسرائيل في أسفل سلم دول OECD

* مقياس دول OECD لجودة الحياة يضع إسرائيل في عدة مقاييس في أدنى المستويات ورغم ذلك فإن الجمهور يدعي أنه سعيد في العيش *

أظهـر تقرير جديد عن جودة الحياة فـي الدول الأعضاء في منظمة OECD ويضاف إليها روسيا والبرازيل أن جودة الحياة في اسفل التدريج، ورغم ذلك فإن المواطنين يعبرون عن سعادتهم بالعيش في إسرائيل، حسب معطيات التقرير، التي اتبع ١١ مقياسـا لفحص جودة الحياة، من فرص العمل والرواتب وناتج ساعة العمل، والفجوات الاجتماعية، والأوضاع السكنية والبيئة وغيرها.

ويقول تقرير موسـع لصحيفة «ذي ماركر» الاقتصاديـة التابعة لصحيفة «هآرتس» الإسرائيلية إن إسرائيل حصلت في المقاييس الـ ١١ على ٥ر٤ نقطة من أصل ١٠ نقاط، وتراوح تدريج إسـرائيل فـي كل مقياس على حدة ما بين الدرجة ٢٥ و٣٦ من أصل ٣٦ دولة شملها التقرير.

وظهـر أن أكثر ثماني دول كانت فيها جودة الحياة الأفضل حصلت على ما بين ٥ر٧ إلى ٨ نقاط، وهي: اسـتراليا والنرويج والولايات المتحدة الأميركية والسويد والدانمارك وكندا وسويسرا وهولندا.

ويشير محرر «ذي ماركر» في تقريرهم الذي استعرض تقرير OECD إلى أن التقرير يضع إسرائيل في موقع متدن من حيث التدريج، ولكن يسأل السؤال: كيـف من الممكـن أن يكون هـذا التدريج منخفضا، وفي نفـس الوقت فإن المواطنين سعداء بالعيش في إسرائيل، رغم أن تدريجهم من حيث الإسكان والرواتب وضمان مكان العمل، ليس في الوضع الجيد؟.

ويحـاول محرر «ذي ماركر» تفسـير الأمـر بالقول إن الإسـرائيليين لربما معنيون بأن يظهروا كسعداء، حتى وإن كان شعورهم الحقيقي مختلفا، وعلى أي حال فعلى قـادة الحكومة أن يرتاحوا إلى أن تدريج السـعادة عال، ولكن مقياس الواقع يدل على أمر مختلف تماما.

ويشكك أحد محللي تقرير OECD في إسرائيل ويطرح احتمال ان الشريحة التي تم اختيارها للسـؤال عن مدى السـعادة، لم تكن شريحة نموذجية في إسـرائيل، ويسأل: هل شـملت الشـريحة، مثلا، جمهور المتدينين اليهود المتزمتين – الحريديم- والعرب؟ ويجيب قائلا، إنني لست واثقا من ذلك.

وحسب المقياس، فإن ٨٣٪ من الإسرائيليين قالوا إنهم سعداء من وضعية السكن، رغم ان معدل الغرف للفرد الواحد في إسرائيل ٢ر١غرفة للفرد، مقابل معـدل ٦ر١ غرفة للفرد في دول OECD، وفي هـذا المقياس كانت كندا على رأس الجدول، وفيها المعدل ٥ر٢ غرفة للفرد.

وفي مقياس اللامساواة والفجوات في تحقيق الانجازات العملية والفرص، حلت إسـرائيل في المرتبة ٣٢، وأن الفجوات ظهرت اساسـا في مجـال التعليم، رغم ان إسرائيل تسـجل أعلى النسب على مستوى الاشخاص الذين انهوا تعليمهم المدرسي، فالمعدل في إسرائيل ٨٢٪ مقابل معدل ٧٤٪ في دول OECD.

وجاء في التقرير أن مستوى المعيشـة في إسرائيل يراوح مكانه، وهو في المستوى الذي كانت عليه الدول الأكثر تطورا في سنوات السبعين من القرن الماضي، وأن أكثر ما يعمق الفجوات هو مجال العمل، فمثلا نسـبة المشاركة في العمـل لمن هم في جيل العمـل تصل إلى ٦٠٪، ما يضع إسـرائيل في المرتبة ٢٨ من أصل ٣٦ دولة، والمعدل في دول OECD هو ٦٦٪، والدولة التي فيها اعلى نسب مشاركة في العمل أيسلندا- ٧٩٪.

أما من حيث معدلات الرواتب فقد كانت إسـرائيل في المرتبة ٢٤، وبمعدل رواتب سـنوي أكثر بقليل من ٣١ ألـف دولار، في حين أن أعلى معدل كان في الولايات المتحدة الأميركية بنحو ٦ر٥٢ ألف دولار سـنويا، ثم لوكسـمبورغ- أكثر بقليل من ٥٢ ألف دولار، وسويسـرا- ما يقارب ٥٠ ألف دولار سنويا. وفي قاع اللائحة كانت دول البرازيل والمكسـيك وروسيا بما يتراوح ما بين ٩ آلاف و١٥ ألف دولار سنويا.

موجز اقتصادي

بنك إسرائيل يحاول إنقاذ سعر صرف الدولار

عاد بنك إسـرائيل المركزي في الأسـبوعين الأخيرين إلى شراء الدولارات من السـوق الإسـرائيلية على اثر تدهور سـعر صرف الدولار امام الشـيكل خاصة بعد أن هبط إلى مستوى ٦ر٣ شيكل للدولار، وهو المسـتوى الذي كان عليه في مطلـع العام ٢٠١٢، ثم ارتفع الدولار بعد ذلك الحين إلى سـعر اعلى ووصل في منتصف العام الماضي ٢٠١٢ إلى أكثر من ٩ر٣ شيكل للدولار.

وقال بنك إسـرائيل في بيان له في الاسـبوع الماضي إن البنك اشـترى ١٠٠ مليون دولار من السـوق، ولكن هذا لم يؤثر في سعر الصرف، الذي بقي اقل من ٦٥ر٣ شيكل للدولار، ويتوقع الخبراء أن يُقدم البنك على شـراء المزيد من الدولارات في سـعي لرفع سعر الصرف، كي لا يتضرر قطاع الصادرات من المردود المالي للبضائع.

ويتم هذا وفق السياسـة التي حددها بنك إسـرائيل في العام ٢٠٠٩، وبموجبهـا يتدخـل البنـك في سـعر العمـلات الأجنبية حينما تكون حالة تأرجح لا تتناسـب مع الاحتياجات الاقتصادية المرحلية.

وكان بنك إسـرائيل قد قرر في ربيع العام ٢٠٠٨ الشـروع برفع الاحتياطي من العمـلات الأجنبية من ٢٨ مليار دولار إلى ٣٩ مليار دولار، ولكن بعـد عامين من ذلك الوقـت كان احتياطي البنك قد قـارب ٧٠ مليار دولار، والاحتياطـي الحالي هو في حدود ٧٨ مليار دولار.

تكلفة الإقامة في تل أبيب مرتفعة بالنسبة لرجال الأعمال

قال تقرير جديد إن تكلفة الإقامة في مدينة تل أبيب بالنسـبة لرجـال الأعمال مـن خارج البـلاد تعتبر مرتفعة جـدا، فقد حلت المدينـة في المرتبة ٢٤ في هذا المقياس، الذي يأخذ بالحسـبان تكلفة اقامـة ليلة في فندق مع ثلاث وجبات وسـفرتين في يوم واحد، وشراء صحيفة وعبوة ماء وضرائب.

وكانـت المدينة الأغلى فـي العالم طوكيو التـي تبلغ التكلفة فيها وفق هذا المقياس ٥٤٨ دولارا، ثم جنيف- ٥٣٩ دولارا، وهونغ كونغ- ٥٢٢ دولارا، ومثلها أوسـلو، ونرى موسـكو تحل في المرتبة التاسـعة إذ تبلغ التكلفة فيها ٥٠١ دولار، وتحل لندن في المرتبة ١٢ بتكلفـة ٤٩٤ دولارا، ومثلها باريس، وتل أبيـب في المرتبة ٢٤ بتكلفة ٤٢٤ دولارا.

والملفت للنظر أن مدنا كبرى وبارزة في العالم فيها التكلفة أقل بكثير، رغم ان مسـتوى المعيشة في دول تلك المدن أعلى مما هو في إسرائيل، مثل عدة مدن في الولايات المتحدة، إضافة إلى مدن أوروبية مثل بروكسل وفرانكفورت وبرلين وروما وفيينا.

وهـذا التقريـر يؤكد تقارير سـابقة بالنسـبة للسـياحة في إسـرائيل، إذ تعتبر التكلفة العالية جـدا فيها حاجزا أمام إمكان توسـع سـياحة النقاهة، في منطقـة تعج بالمرافق السـياحية الترفيهية، لا تستطيع إسرائيل منافستها.

ملياردير يغادر إسرائيل ويخلف ضجة كبيرة

قرر الملياردير الإسرائيلي عيدان عوفر مغادرة إسرائيل والإقامة بشكل دائم في لندن، ليخلف من ورائه ضجة كبيرة واتهامه بأنه غادر من أجل توفير ضرائب تقدر بملايين الدولارات سنويا. وعوفر هو صاحب واحد من أكبر الشـركات الإسـرائيلية، وهي «الشركة الإسرائيلية» التي تسـتثمر في عدة قطاعات في إسرائيل، ويعد الملياردير الأكثر ثراء وتقدر ثروتـه بنحو ٥ر٦ مليار دولار، ويحل في المرتبة ١٨٢ في قائمة الأثرياء في العالم.

وتقول التقارير الصحافية إن عيدان عوفر قرر مغادرة إسـرائيل في اعقاب توسـع اسـتثماراته في العالم، وأن مـن قبله غادرت إسرائيل والدته التي نقلت مركز عملها ونشاطها الاقتصادي إلى لندن، إضافة إلى شقيقه إيال الذي غادر إسرائيل منذ فترة طويلة وهو مقيم دائم في الخارج.

ونقلـت الصحافـة الاقتصادية عـن مقربين من عوفـر قولهم إن الأخيـر قرر مغادرة إسـرائيل بسـبب ارتفـاع الضرائب على اسـتثماراته، خاصة وأن مسـتوى الضرائب في لندن بات يجذب كبـار أصحاب الرأسـمال في العالـم، وأن عددا مـن كبار أصحاب رأس المال الإسـرائيليين متواجدين بشـكل دائم في لندن، نظرا للامتيازات المالية التي يحصلون عليها.

وتقول التقارير إن عددا من كبار المسـتثمرين باتوا يتحدثون مؤخرا عن عدم وضوح الرؤية في السياسـة الاقتصادية المتوقعة للحكومة الحالية، وهناك شـعور بأن أصحاب رأس المال يواجهون «كراهية» ولهذا منهم من يفكر بالمغادرة.

وحسـب التقديرات فإن حجم الدورة المالية للنشاط الاقتصادي السنوي لعوفر في إسرائيل هو في حدود ٣٢٥ مليون دولار، وقسم من هذا خاضع للضرائب بملايين الدولارات سنويا.

وواجه عوفر انتقادا مباشرا من وزير المالية الجديد يائير لبيد، الذي قال خلال جلسـة عمـل في وزارته: «إنـه لا يمكن أن تبني ثروتك في إسرائيل على حسـاب الجمهور، والمصادر الطبيعية والموارد العامة، وحين تصل إلى مرحلة تسـتلزمك بدفع ضرائب للخزينـة العامة، فإنك تقرر أن تدفع ضرائـب أقل لخزينة عامة لجمهور آخر».

وكان موضـوع البحـث الذي دعا اليـه لبيد هو قانون تشـجيع واسـتقدام المسـتثمرين إلى إسـرائيل، الذي يقـدم امتيازات كبيرة. وانتقد لبيد استمرار حصول شركات كبرى على الامتيازات المركزيـة التي ينص عليها القانون على الرغم من مرور سـنوات طويلة عليها. وقال لبيد: «ما من شك في أنه يجب مساعدة أصحاب المصالـح والاسـتثمارات، خاصة تلـك التي تعمل فـي الاماكن البعيدة عن مركز البلاد»، إلا أنه تحفظ من استمرار تقديم امتيازات للشركات لسنوات طويلة، ودعا إلى تعديل القانون القائم، بشكل يغيـر أولويات الامتيـازات المالية، بحيث يتم إلغاؤها لشـركات كبرى قائمة منذ سنوات، وتمنح لاستثمارات جديدة في المناطق البعيدة.

وحسـب مصادر في وزارة المالية تحدثت لوسائل إعلام محلية، فـإن التعديـلات الجديدة على القانون قد تكـون ضمن قانون ما يسـمى بـ «قانون التسويات» المرافق لمشـروع الميزانية العامة، ويتضمن العديد مـن الأنظمة والقوانين التي تهدف إلى تطبيق الميزانية بما تشـكله مـن إجراءات اقتصاديـة مثل التقليصات وغيرها.

تقرير جديد لجمعية «عير عاميم»

أعمال العنف ضد الفلسطينيين في القدس على خلفية قومية متطرفة وأيديولوجية عنصرية أصبحت ظاهرة متفشية!

تعريف

أصدرت جمعية «عير عاميم» (مدينة الشعوب) تقريرًا أكدت فيه أن أعمال العنف والاستفزازات المنطلقة من خلفية قومية متطرفة وأيديولوجية عنصرية ضد الفلسطينيين في القدس تحولت في الآونة الأخيرة إلى ظاهرة خطيرة تتطلب موقفا ومعالجة جادين من جانب السلطات والجهات الرسمية.
وفيما يلي أبرز ما ورد فيه.

توطئة

حفلت وسائل الإعلام الإسرائيلية في صيف العام الماضي (٢٠١٢) بكم كبير من التقارير والأخبار التي تحدثت عن جرائم كراهية وأعمال عنف ارتكبها شبان يهود إسرائيليون ضد مواطنين فلسطينيين في مدينة القدس.

وكان من أبرز هذه الاعتداءات وأشدها قسوة ووحشية الاعتداء الذي تعرض له الشاب المقدسي جمال الجولاني في منتصف شهر آب ٢٠١٢، حيث هاجم عشرات الشبان اليهود ثلاثة فتية فلسطينيين، بينهم جمال، في ميدان مركزي وسط القدس الغربية، وواصلوا الاعتداء على هذا الأخير (الجولاني) بالضرب المبرح حتى بعد أن انهار وفقد وعيه.

وعلى الرغم من خطورة الحادث ووضوح خلفيته القومية والعنصرية، إلا أن أيا من الساسة الإسرائيليين، ومن ضمنهم رئيس البلدية نير بركات، لم يسارع إلى شجب واستنكار ما حدث في مركز المدينة في السادس عشر من شهر آب ٢٠١٢.

وليس هذا وحسب، ففي ١٥ كانون الثاني ٢٠١٣ أعلن أن المحكمة المركزية في القدس صادقت على صفقة إدعاء تخفف بموجبها التهم الموجهة إلى اثنين من الشبان اليهود الضالعين في حادث الاعتداء، ليقتصر الاتهام الموجه لهما على «مخالفة تحريض» فقط.

خلفية ومكونات الظاهرة

أكد التقرير أنه لا يمكن تجاهل الخلفية التي تقف وراء مثل هذه الاعتداءات، وأن تشخيصها كظاهرة عنف على خلفية قومية متطرفة آخذة في الاتساع، هو الذي يتيح فقط تقديم تحليل سليم للعوامل والأسباب الكامنة خلف انتشارها واتساع حجمها ونطاقها، بما يمكن بالتالي من العمل من أجل اجتثاثها.

وفي ضوء هذا الفهم، سعى التقرير إلى تشخيص المكونات الرئيسة لظاهرة العنف القومي اليهودي في القدس، ومغزى «العوامل المشجعة، وربما المنظمة» لهذا العنف:

مهاجمة رجال فلسطينيين على خلفية علاقات مع نساء يهوديات: بالإضافة إلى الحوادث آنفة الذكر، وقعت اعتداءات أخرى على رجال فلسطينيين شوهدوا برفقة نساء يهوديات. إحدى السمات البارزة في هذه الاعتداءات تتمثل في نظرة أو موقف المعتدين تجاه العلاقة بين رجال فلسطينيين ونساء يهوديات كسبب لاعتداءاتهم.. فقد دل تحقيق الشرطة في الاعتداء على ج. جولاني على أن الحادث بدأ عقب ادعاء إحدى الفتيات اليهوديات بأنها اغتصبت على يد شخص عربي. كذلك وقعت بعض الاعتداءات الأخرى المشار إليها، على خلفية علاقة- متخيلة أو حقيقية- بين فلسطيني ويهودية. ومن الواضح أن هناك أشخاصًا ومنظمات ممن توجد لهم مصلحة في توتير العلاقات بين الفلسطينيين واليهود في القدس، يعملون على إشاعة أجواء محمومة حول هذه المسألة، التي تنظر إليها بعض الأوساط اليهودية كظاهرة خطيرة وغير مشروعة. وحتى لو كانت مثل هذه الأوساط والمنظمات تحصر نشاطها العلني في «الدعاية»، إلا أن لهجتها العنيفة والتحريضية تثير النزاعات والميول العدوانية. وإحدى المنظمات البارزة في التحريض على هذه الخلفية هي منظمة «لهفاه» (لمنع الذوبان) التي أقيمت قبل حوالي ثلاث سنوات، وتضم في صفوف نشطائها البارزين مؤيدين لحركة «كاخ» العنصرية المحظورة. وتنشط منظمة «لهفاه»، التي يشغل سكرتيرها العام عضوية مجلس مستوطنة «كريات أربع»، في بث رسائل تحريضية شديدة اللهجة ضد أي شكل من العلاقات بين رجال فلسطينيين ونساء يهوديات (زواج، صداقة، عمل في مكان واحد.. إلخ). وتنظم مرارا حملات تحريضية لمقاطعة أماكن العمل التي يعمل فيها رجال فلسطينيون سوية مع نساء يهوديات، ولا تتورع عن توجيه تهديدات لفلسطينيين يقيمون علاقات مع يهوديات، مكررة رسالتها التي تماثل بين «الاختلاط والذوبان» وبين «إراقة الدم اليهودي»، وتكثر من إطلاق التصريحات ضد تواجد الفلسطينيين في المناطق والأماكن التي تعتبرها «يهودية»، وتمارس التحريض العلني على العنف (ضد العرب الذين يتواجدون في مثل هذه الأماكن أو يقيمون أي شكل من العلاقات مع يهوديات) وترتبط هذه الحملات («لمنع الذوبان والاختلاط») بموضوع «العمل العبري» الذي تقوده منظمات مختلفة كجزء من محاربة خطر «الذوبان»، وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى المسح الذي أجراه نشطاء اليمين لأماكن العمل والمتاجر والحوانيت التي تشغل عربا في سوق «محنيه يهودا» (تموز ٢٠١٢)، والحملة لمقاطعة بعض شبكات التسويق الإسرائيلية التي يعمل فيها عمال فلسطينيون إلى جانب نساء يهوديات. يذكر أيضا أن منظمة «لهفاه» كانت قد بادرت في كانون الأول ٢٠١٠ إلى صياغة وإصدار «نداء» بتوقيع زوجات حاخامين مركزيين يدعو النساء اليهوديات إلى الامتناع عن المكوث أو التواجد بصحبة رجال عرب (سواء لأغراض العمل أو الترفيه أو «الخدمة الوطنية»)، الأمر الذي عزز من شرعية نشاط هذه المنظمة اليمينية المتطرفة وأكسبها صبغة الرسالة الدينية المشروعة، بينما هي تتخذ من ذلك في الحقيقة غطاء لنشاطاتها التحريضية والعنصرية الخطيرة.

تصدير العنف من الضفة الغربية إلى شوارع القدس: يقول تقرير «عير عاميم»: إذا كانت حوادث تدنيس المساجد وكتابة الشعارات المشينة وإتلاف وتخريب الممتلكات الفلسطينية والاعتداءات الجسدية على مواطنين فلسطينيين قد وقعت بشكل رئيس فيما مضى في القرى القريبة من المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، فقد سجل خلال أعوام ٢٠١١- ٢٠١٣ عدد كبير من الأعمال والاعتداءات المشابهة داخل إسرائيل، ولا سيما في مدينة القدس. وأورد التقرير قائمة جزئية أشارت إلى أن فترة العام الممتد من أواخر ٢٠١١ وحتى أواخر ٢٠١٢ شهدت وقوع عشرات الاعتداءات والحوادث المنسوبة لمتطرفين يهود، مثل كتابة الشعارات والعبارات المسيئة على جدران مساجد ونبش وتخريب مقابر إسلامية وإحراق مساجد وسيارات. وقد أظهرت معطيات رسمية نشرتها شرطة لواء القدس في آذار ٢٠١٣ أن ارتفاعا حاداً قد سجل في العام ٢٠١٢ على حوادث الاعتداء والتخريب التي تتم في نطاق ما يعرف بحملة «جباية الثمن» التي تقف خلفها مجموعات يمينية متطرفة.

ويضيف التقرير أن هناك مجموعات متطرفة لديها نظرية منظمة تدمج بين عقيدة تبرر إيذاء الفلسطينيين، وبين أساليب وخطط عمل تقوم على العنف، مشيرا إلى أن معهد «عود يوسيف حاي» الديني الذي يترأسه الحاخام المتطرف إسحق غينزبورغ في مستوطنة «يتسهار» القريبة من نابلس، يشكل أحد المراكز الرئيسة التي تبث هذه النظرية. وكان حاخامو هذا المعهد قد أصدروا كتابا بعنوان «توراة الملك» تضمن فتاوى ومبررات تبيح قتل العرب، ونشر الحاخام يوسف أليتسور، أحد المشاركين في تأليف الكتاب، مقالا تحت عنوان «ضمان متبادل لإستراتيجيا»، فصل فيه التكتيكات والأساليب التي ينبغي إتباعها. وقد تمت حوادث الاعتداءات المختلفة، التي جرت تحت اسم «جباية الثمن» و«ضمان متبادل»، بإيحاء وتأثير مباشرين لمقال الحاخام أليتسور. وفي أواخر العام ٢٠١١ ومطلع العام ٢٠١٢ أصدر الجيش الإسرائيلي أوامر إبعاد إدارية بحق حوالي عشرين مستوطنا يهوديا يقطنون في مستوطنات الضفة الغربية (غالبيتهم من مستوطنة «يتسهار») وذلك في ضوء معلومات استخباراتية تشير إلى ضلوعهم في أعمال عنف ضد فلسطينيين وضد الجيش الإسرائيلي. وقد انتقل عدد كبير من هؤلاء الناشطين المتطرفين المبعدين للسكن في القدس، وفي الأشهر التي تلت ذلك سجل وقوع الاعتداءات التي شهدتها المدينة، حسب التفصيل المبين آنفا، وقد ألقت الشرطة القبض، في أواخر العام ٢٠١١ وخلال العام ٢٠١٢، على عدد من النشطاء المبعدين من المستوطنات للاشتباه بوقوفهم وراء اعتداءات ونشاطات مناوئة للفلسطينيين و«لتواجد العرب» في أحياء استيطانية في القدس مثل «التلة الفرنسية» و«بسغات زئيف».

تحريض الحاخامين: تتوفر داخل صفوف المجموعات الدينية-المتطرفة أرضية خصبة مشابهة لتلك التي عمل فيها الحاخام غينزبورغ في مستوطنة «يتسهار»، تلتف فيها جماعة حول طريق وزعيم روحيين، وتضع من ضمن أهدافها ترويج وتطبيق أيديولوجيا عنصرية وعنيفة. وفي مثل هذه الظروف يحظى «الناشطون الميدانيون» الذين يمارسون العنف ضد الفلسطينيين بالدعم الروحي والمعنوي، الصريح أو الضمني، من جانب لفيف من الحاخامين، الذين يحضون في المواعظ والاجتماعات الدينية على عدم تشغيل العرب وعدم تأجيرهم أو بيعهم شققا في أحياء يهودية، وذلك تحت شعار درء «خطر الذوبان والاختلاط». وقد نظمت في مرات عديدة في السنوات الماضية اجتماعات لنفس الغرض والأهداف شارك فيها عشرات الحاخامين، بينهم حاخامون مركزيون مثل شموئيل إلياهو ويعقوب يوسيف ودافيد شاليم، وأعضاء كنيست، قدم على أثر أحدها للمحاكمة عدد من الحاخامين بسبب تفوهات عنصرية.

عنف وتعصب قومي في كرة القدم

في ٢٦ كانون الثاني ٢٠١٣ رفع قسم من مشجعي وأنصار نادي «بيتار» القدس، يافطة ضخمة كتب عليها «بيتار نقي إلى الأبد»، وذلك تعبيرا عن موقفهم الرافض لنية إدارة النادي ضم لاعبين مسلمين إلى فريقه لكرة القدم.

وفي حادثين منفصلين آخرين، وقعا في أوائل شهر شباط ٢٠١٣ هاجم مشجعون لاعبين مسلمين ضما إلى الفريق وأضرموا النار في مكاتب النادي وخربوا سيارة رئيسه. وفي حادث سابق (في آذار ٢٠١٢) قام المئات من مشجعي الفريق، بعد مباراة للفريق على أرض ملعبه (استاد تيدي)، بأعمال شغب رددوا خلالها هتافات عنصرية («الموت للعرب») واعتدوا بالضرب على عمال فلسطينيين في المركز التجاري في المالحة. وقد وقع العديد من الأعمال والحوادث المشابهة من جانب أنصار النادي في مناسبات أخرى، خلال العام الأخير.

ولاحظ تقرير جمعية «عير عاميم» أن الشرطة الإسرائيلية كانت في معظم الحالات تغض الطرف عن الممارسات والأعمال والتفوهات العنصرية المنتشرة في صفوف أنصار النادي (الذي يعتبر منذ تأسيسه مقربا من أوساط اليمين وحزب الليكود) ولا تقوم باتخاذ أية إجراءات قانونية رادعة ضد المشاركين في مثل هذه الأعمال.

إضفاء صبغة التطرف على «مسيرة يوم القدس»

يقول التقرير إن ما يسمى بـ «يوم القدس» (الذي تحتفل فيه إسرائيل بذكرى ضمها للقدس الشرقية المحتلة) والمسيرة التي تجري خلالها تحولا في السنوات الأخيرة إلى ساحة أخرى تشكل فيها «مناسبة رسمية» منصة لإذكاء مشاعر التطرف والعنصرية المناوئة للعرب، والتي تنزلق في الكثير من الأحيان إلى حوادث اعتداء بالضرب على الفلسطينيين من أصحاب المتاجر وعابري السبيل في الطريق والشوارع التي تمر فيها المسيرة في القدس الشرقية.

ويضيف تقرير «عيرعاميم»: في العام ٢٠١٠ جرى تقليص المسار المخصص لعبور المسيرة، ولكن في العام التالي (٢٠١١) أدخل تعديل على المسار ليشمل المرور أيضا في حي «الشيخ جراح»، مما شكل في حد ذاته إعلاناً سياسياً سافراً، في ظل ما يشهده هذا الحي الفلسطيني في قلب المدينة من صراعات على السيطرة والملكية بين سكانه الفلسطينيين والجمعيات الاستيطانية اليمينية المتطرفة التي تسعى إلى تهويد الحي، وتمكنت بمساعدة السلطات والمحاكم الإسرائيلية من الاستيلاء على عدد من المنازل فيه، أخلي أصحابها منها بالقوة وبأوامر المحاكم، ليحل مكانهم مستوطنون متطرفون. وفي العامين الأخيرين تخللت المسيرة، التي يشارك فيها الآلاف من أنصار اليمين والمستوطنين، هتافات عنصرية مناوئة للعرب والمسلمين، خاصة في أثناء مرورها في أماكن مثل حي الشيخ جراح وساحة باب العامود وطرقات بلدة القدس القديمة مما أدى في الكثير من الأحيان إلى وقوع مشاجرات بين المشاركين في المسيرة وبين المواطنين الفلسطينيين.

ولفت التقرير في هذا السياق إلى محاولة الشرطة الإسرائيلية في المرة الأخيرة إقناع أصحاب المتاجر الفلسطينيين في باب العامود عدم فتح محالهم في يوم المسيرة، مما يشير إلى محاولة الشرطة التنصل من مسؤوليتها ومهمتها في توفير الحماية لسكان المدينة.

مستوطنات خط التماس- بؤرة للنشاط العنصري

تشكل أحياء - مستوطنات - خط التماس في القدس الشرقية، مثل بسغات زئيف والنبي يعقوب والتلة الفرنسية، بؤر توتر شديد بين اليهود والفلسطينيين في القدس، فهي ممر إجباري للفلسطينيين المتوجهين إلى أماكن ومناطق أخرى في المدينة، كما أنهم يضطرون إلى استخدام ما فيها من مرافق وخدمات عامة، تحرص البلدية الإسرائيلية على إقامتها وتطويرها في مثل هذه الأحياء اليهودية، ولا تعبأ بتاتا بإقامة مرافق مشابهة في الأحياء الفلسطينية، كذلك يجد بعض الفلسطينيين (المقدسيين) أنفسهم مضطرين أحيانا لشراء أو استئجار شقق سكنية في هذه الأحياء الاستيطانية للتغلب على مشاكل السكن في المدينة في ظل القيود والمتطلبات الصارمة التي تضعها السلطات على تراخيص البناء الجديدة في الأحياء الفلسطينية.

في ضوء كل ذلك بدأت تظهر في السنوات الأخيرة نشاطات متزايدة ضد تواجد الفلسطينيين في الأحياء الاستيطانية في «مناطق التماس»، وخصوصا في «بسغات زئيف» التي يلاحظ وجود دور كبير لعناصر اليمين المتطرف في النشاطات المناوئة لتواجد الفلسطينيين فيها، والتي تشمل تنظيم تظاهرات وتجمعات تدعو إلى طرد العرب، ووصلت في بعض الأحيان إلى حد استخدام العنف الجسدي. وقد بلغ العنف المنظم مسبقا على هذه الخلفية، في «بسغات زئيف»، ذروته في نيسان ٢٠٠٨، حين هاجم عشرات الشبان اليهود، المسلحين بالهراوات والسكاكين، شابين فلسطينيين بالقرب من المركز التجاري في الحي الاستيطاني، أدخلا للعلاج في المستشفى إثر إصابتهما بجروح ورضوض خطيرة جراء الاعتداء.

ويؤكد تقرير «عير عاميم» أن مثل هذه النشاطات والأعمال تتم في الغالب بتأثير وتشجيع مباشرين من جانب مجالس إدارة هذه الأحياء الاستيطانية، أو قوائم يمينية تشارك فيها، مشيرة على سبيل المثال إلى أن قائمة «بسغات زئيف يهودية» برئاسة موشيه بن زكري، التي فازت في نهاية العام ٢٠١٠ بأربعة مقاعد من أصل ٩ مقاعد في مجلس الإدارة المحلي، اتخذت من شعار طرد الفلسطينيين من الحي، هدفا مركزيا في برنامجها. وقد اعترف بن زكري بأنه حصل على دعم ومشورة من حاخامي ونشطاء اليمين المتطرف في مستوطنة «يتسهار». ويسعى بن زكري، وناشطون يمينون آخرون من مستوطنات التماس في محيط القدس الشرقية، في الآونة الأخيرة، إلى أقامة ميلشيات حراسة («حرس الأحياء») هدفها ملاحقة وتصفية تواجد الفلسطينيين في هذه الأحياء ومحاربة ما يصفونه بـ «ظاهرة الاختلاط والذوبان». وتحظى مثل هذه النشاطات أيضا بصدى من الدعم والتشجيع في الكنيست الإسرائيلي، ففي نقاش أجرته لجنة الداخلية التابعة للكنيست، على خلفية شكاوى من جانب سكان «أحياء خط التماس» تزعم ازدياد أعمال السرقة والمضايقات المنسوبة لفلسطينيين من سكان أحياء مجاورة، وصف عضو الكنيست (السابق) أرييه إلداد تواجد الفلسطينيين في هذه الأحياء بأنه «مؤامرة فلسطينية للسيطرة على القدس». وحول تواجد الفلسطينيين في حي «التلة الفرنسية» الاستيطاني قال رئيس لجنة الداخلية التابعة للكنيست دافيد أزولاي إن هذا الحي «تحول إلى منطقة مرور من العيسوية إلى مركز المدينة»، وهو كلام يستشف منه أن تواجد فلسطينيين في الحي يعتبر في حد ذاته أمراً غير مشروع. بالإضافة إلى ذلك فقد ربط أغلب أعضاء لجنة الداخلية بين تواجد ماكثين غير قانونيين من المناطق الفلسطينية المحتلة، وبين تواجد سكان القدس الفلسطينيين في الأحياء الإسرائيلية، وكأن الحديث لا يدور على سكان المدينة حملة الهوية الإسرائيلية.

الاعتداء على المواطنة هناء امطير في إحدى محطات القطار الخفيف في القدس الغربية.

تلخيص

حين لا يتمكن أكثر من ثلث السكان (نسبة السكان الفلسطينيين من مجموع السكان في القدس) من التنقل والحركة بحرية وأمان في مدينتهم بسبب هويتهم القومية، فإن الأمر يتطلب جهدا حقيقيا لتغيير الوضع.

إن هذا العنف- القومي اليهودي- الواسع (ضد الفلسطينيين في المدينة) يناقض بصورة تامة التوجه الرسمي الإسرائيلي نحو جعل القدس مدينة جذب سياحية، وعلى سبيل المثال فإن زيادة أعداد الحجاج المسيحيين القادمين لزيارة المدينة المقدسة (مضاعفة عددهم ٣ مرات) كما يتطلع رئيس البلدية، لا يمكن أن تتحقق في موازاة كتابة شعارات التطرف والعنصرية و«جباية الثمن» على جدران الكنائس والمس برجالات الدين المسيحيين.

هناك أوساط عنصرية وعنيفة تستغل وتستخدم بسوء نية قيما مألوفة وعادية في الظاهر، من أجل تحقيق أغراضها وأجندتها التي تذكي التوتر والكراهية.

لذلك، ينبغي الإقرار بأن أعمال العنف والاستفزازات المنطلقة من خلفية قومية متطرفة وأيديولوجية عنصرية، ضد الفلسطينيين في القدس، هي ظاهرة تتطلب موقفا ومعالجة جادين من جانب السلطات والجهات الرسمية، وفي هذا السياق فإن هناك ما يدعو إلى القلق والتساؤل في كل ما يتعلق بتعامل أجهزة وسلطات تطبيق القانون مع الاعتداءات وحوادث العنف الموجهة ضد السكان الفلسطينيين، والذي ينم عن إهمال ولا مبالاة وتساهل في بعض الحالات.

وفي واقع تتعمق فيه حقيقة كون القدس مدينة ثنائية القومية، فإنه لا مناص من الإقرار والقبول بوجود ونصيب الفلسطينيين في الواقع المقدسي، الأمر الذي يتطلب توفر بنية تنظيمية وقيمية لاحتواء هذا الواقع، والعمل بصورة جادة وحازمة على اجتثاث ظاهرة العنف القومي اليهودي من واقع المدينة.

[ترجمة س. عيّاش]

الاعتداءات العنصرية على الفلسطينيين في القدس- قائمة جزئية

بالإضافة إلى حادث الاعتداء على جمال الجولاني الذي شكل، حسب وصف تقرير جمعية «عير عاميم»، ذروة العنف ضد العرب في القدس، فقد ظهرت في وسائل الإعلام في الأشهر اللاحقة تقارير متواترة عن اعتداءات مشابهة تعرض لها فلسطينيون في أنحاء مختلفة من القدس الغربية.

وأورد التقرير قائمة (جزئية) تتضمن حوادث الاعتداءات التي نشرت أخبار حولها في الصحف ووسائل الإعلام الإسرائيلية، وجاء في أبرزها:

في ٢٠١٢/٩/٦ تعرض إبراهيم أبو طاعة للاعتداء بالضرب المبرح من قبل خمسة شبان يهود (ألقت الشرطة القبض عليهم) مما أدى إلى إصابته بكسور في ساقه ونقل على أثرها للعلاج في المستشفى.

في ٢٠١٢/٩/٧، اعتدى عدد من الشبان اليهود بالضرب على العامل الفلسطيني نسيم أبو رموز في أثناء عمله في محطة للوقود في حي «بيت هكيرم»، وقد أصيب برضوض نقل على أثرها للعلاج في المستشفى.

في ٢٠١٢/١٠/١١ تعرض العامل محمد سعيد لاعتداء بالضرب على أيدي سبعة شبان إسرائيليين في ذات الساحة التي وقع فيها الاعتداء على جمال الجولاني، وألقت الشرطة على أثر ذلك القبض على ٤ شبان يهود بينهم مشتبه مركزي في الاعتداء على الجولاني.

في ٢٠١٢/١٢/٢٥ أعتدي بالضرب على فتى فلسطيني عمره ١٥ عاما، أصيب جراء ذلك بجروح متوسطة وأدخل للعلاج في المستشفى.

في ٢٠١٣/١/٢٤ اعتدى شبان يهود على عدد من التلاميذ العرب كانوا يستقلون حافلة ركاب إسرائيلية قرب مستوطنة «بسغات زئيف» في طريق عودتهم من المدرسة.

في ٢٠١٣/٢/٢٦ تعرضت امرأة فلسطينية حامل (هناء امطير) لاعتداء بالضرب من قبل ٣ نساء يهوديات في محطة القطار الخفيف في حي «كريات موشيه» في القدس الغربية، وقال شهود عيان إن حارس الأمن الإسرائيلي الذي تواجد في المكان لم يتدخل لمنع الاعتداء.

في ٢٠١٣/٣/٦ هوجمت مدرستان، إحداهما عربية (سهاد أبو زميرو)، من قبل مجموعة من طلاب إحدى المعاهد الدينية اليهودية في حي «كريات موشيه»، بينما كانتا في زيارة تعزية، وقد رشق المعتدون سيارة المدرستين بالحجارة وحطموا نوافذها وثقبوا إطاراتها.

ويضيف تقرير «عير عاميم» أن مهاجمة الفلسطينيين والاعتداءات عليهم ليست ظاهرة جديدة في القدس لكن مثل هذه الأحداث لا تنشر دائما في وسائل الإعلام، وعلى سبيل المثال فقد وقعت في الشهر السابق لحادث الاعتداء الوحشي على جمال الجولاني (أي في تموز ٢٠١٢) العديد من حوادث التخريب لسيارات فلسطينيين والاعتداء بالضرب على مارة فلسطينيين في «الحي اليهودي» في القدس القديمة لم يرد أي ذكر لها في الأخبار.

ويشير التقرير في هذا السياق إلى حادثين خطيرين وقعا في العامين الأخيرين، ونالا تغطية واسعة في وسائل الإعلام، وهما حادث الطعن حتى الموت للشاب المقدسي حسام الرويضي في شباط ٢٠١١، من قبل مجموعة من الشبان اليهود في شارع «بن يهودا» وسط القدس الغربية، وقد أدين المعتدي المركزي في الحادث بتهمة القتل غير العمد وحكم عليه بالسجن لمدة ٨ سنوات فقط، وحوادث الاعتداء على شبان فلسطينيين وسط القدس الغربية أيضا، من قبل «عصابة» مكونة من حوالي ٢٠ فتى يهوديا، ألقت الشرطة القبض على تسعة منهم حتى الآن.

متابعات

إعداد: بلال ضاهر

ذكرى المحرقة النازية تعيد إلى الأذهان الأوضاع المتردية لبقايا الناجين منها

إحدى الناجيات: إسرائيل حصلت على مبالغ كبيرة جدا من أجلنا لكنها تتركنا نموت مثل الكلاب!

يستغل قادة إسرائيل الذكرى السنوية للمحرقة، التي ارتكبها النظام النازي في ألمانيا إبان الحرب العالمية الثانية، والتي حلت ذكراها هذا العام في مطلع الأسبوع الماضي، من أجل تبرير سياستهم وجرائم الاحتلال وإطلاق التهديدات. ورئيس الحكومة الحالي، بنيامين نتنياهو، ليس الأول وليس الوحيد الذي يفعل ذلك. فقد استغل هذه الذكرى قبله وبشكل بشع جدا، رئيس الحكومة الأسبق، إسحق رابين، في ولايته الأولى العام ١٩٧٦، عندما استضاف في مراسم جرت في متحف «يد فاشِيم» لتخليد ذكرى ضحايا المحرقة، جون فوستر، رئيس حكومة جنوب إفريقيا، التي كانت حينذاك دولة منبوذة في العالم بسبب سياستها العنصرية ضد السكان الأصلانيين السود، لكنها كانت حليفة إسرائيل الأولى.

واستغل قادة إسرائيل، وما زالوا يستغلون حتى اليوم، الناجين اليهود من المحرقة. وهم يتجاهلون وجود ناجين غير يهود من ضحايا الممارسات العنصرية وعمليات الإبادة التي ارتكبها النظام النازي. لكن في السنوات الأخيرة، ركزت التقارير حول الناجين اليهود في إسرائيل على أوضاعهم الاقتصادية المتردية، رغم المبالغ الهائلة التي حصلت عليها إسرائيل من ألمانيا، على مدار الستين عاما الماضية، كتعويض عن معاناة هؤلاء الناجين خلال المحرقة. ومن هنا فإن قادة إسرائيل يستغلون المحرقة وضحاياها ويتحدثون باسم الموتى، من جهة، ويتجاهلون حالة الفقر والمرض التي يعاني منها الناجون من المحرقة، من الجهة الأخرى.

يضطرون إلى التنازل عن الطعام والدواء

أشارت آخر الإحصائيات إلى أنه يعيش في إسرائيل اليوم قرابة ١٩٢ ألف ناجٍ من المحرقة. وذكرت معطيات نشرها «الصندوق من أجل رفاهية ضحايا المحرقة في إسرائيل»، الأسبوع الماضي، أن أكثر من ألف من الناجين يموتون كل شهر.

وتبين من استطلاع جرى مؤخرا أن معظم الناجين من المحرقة في إسرائيل ليسوا راضين عن أوضاعهم وعن اعتناء الدولة بهم.

فقد قال ٦٧٪ من المشاركين في الاستطلاع، الذي شمل ٥٠٠ ناج من المحرقة، إنهم غير راضين عن اعتناء الحكومة الإسرائيلية باحتياجاتهم. ورأى ٥٦٪ منهم أنه خلال السنوات الخمس الأخيرة طرأ تغير في تعامل الحكومة مع الناجين، وقال ٢٢٪ إن هذا التعامل زاد من سوء وضعهم.

وقالت نسبة مشابهة إنه طرأ تحسن على تعامل الحكومة معهم في السنوات الخمس الماضية. لكن ٩٢٪ من الناجين في إسرائيل يؤكدون أن الدولة لا ترصد مالا كافيا لسد احتياجاتهم.

ووصف ٢٩٪ من الناجين وضعهم الاقتصادي بأنه غير جيد، وقال ٨٪ إن وضعهم الاقتصادي غير جيد أبدا.

ووفقا لهذه المعطيات فإن خُمس الناجين صرحوا بأنهم تنازلوا مرة واحدة على الأقل عن الطعام بسبب وضعهم الاقتصادي، وقال ٥٪ إنهم اضطروا لذلك مرات كثيرة. كذلك فإن واحدا من بين كل ثمانية ناجين، أي ١٢٪، صرح بأنه تنازل مرة واحدة عن تناول الدواء بسبب وضعه الاقتصادي.

وقال «الصندوق من أجل رفاهية ضحايا المحرقة» إن ثلث الناجين، أي حوالي ٦٠ ألفا، توجهوا إلى الصندوق، خلال العام الماضي، من أجل الحصول على مساعدات. وتبين أن ٦٨٪ من الناجين يعيشون من دخل شهري لا يتعدى ٣٠٠٠ شيكل.

وبموجب تقديرات الصندوق فإن التزايد في احتياجات الناجين سيستمر حتى العام ٢٠١٥. وفي العام ٢٠١٦ سيحصل استقرار في هذه الاحتياجات، لكن هذا الوضع سيتغير، وحتى أنه سينقلب ابتداء من العام ٢٠١٧، وذلك بسبب وتيرة الوفاة بين الناجين من المحرقة. وأوضح الصندوق أنه «لهذا السبب، فإن نافذة زمن من خمس سنوات هي الفرصة الأخيرة للقيام بمجهود وطني تجاه الناجين من المحرقة في إسرائيل» وبعدها سيبقى عدد قليل منهم.

«يتركوننا نموت كالكلاب»

عبرت الناجية من المحرقة روت كريغر، ٨٥ عاما، عن الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعاني منها الناجون، بقولها إن «الجميع يتحدثون عن المساعدة للناجين من المحرقة، لكن في الواقع فإن الناجين يموتون من دون أن يكون لديهم شيء. فلماذا لا يعملون كي تكون النهاية حلوة أكثر؟».

وقالت كريغر لموقع «والا» الالكتروني إنها تعتاش من مخصصات شهرية من ألمانيا بقيمة ٥٧٠ يورو، إضافة إلى مخصصات الأرامل، ليصبح مدخولها الشهري ٣٥٠٠ شيكل تقريبا. ورغم أن هذا المبلغ لا يكفيها للطعام والدواء وتسديد حسابات الكهرباء والماء والضريبة البلدية، إلا أنها وصفت نفسها بأنها «محظوظة» بمدخول كهذا.

وكانت كريغر قد شاركت في الاحتجاجات الاجتماعية التي جرت في إسرائيل في صيف العام ٢٠١١، وحتى أنها ألقت خطابا باسم الناجين من المحرقة في إحدى المظاهرات الكبرى والتي شارك فيها ربع مليون شخص. وهي تقول الآن «إننا نطلق صرخة تلو الأخرى، ورؤساء الدولة يقولون 'صحيح، أنتم على حق وسوف نساعدكم'، لكن لا شيء يتغير والوضع ليس مختلفا عما كان عليه قبل عامين. إن الدولة حصلت على مبالغ كبيرة جدا من أجل الناجين من المحرقة لكنها تتركنا نموت مثل الكلاب. لقد عانينا ما فيه الكفاية في هذه الحياة، ولا نستحق أن نموت بهذا الشكل. فقد بنينا البلاد. هل يرى أحد ما أنه بالإمكان العيش من ٥٧٠ يورو في الشهر؟ أنا أشاهد التلفزيون كل يوم وإذا ما انخفض سعر اليورو ينتابني خوف شديد، فمن أين سأشتري الطعام والدواء في الشهر المقبل؟».

واعتبرت كريغر أن حالها أفضل من غيرها «وأنا أسير على قدمي وهذا جيد، وأحرك يدي ورأسي يعمل. لكن تؤلمني أحوال الآخرين الذين لا ينجحون في صراع البقاء. هذه هي دولة إسرائيل، أهذا ما تمنيناه؟ والآن، نحن لسنا أكثر من كلاب، يلقون لنا بالفتات ويأملون بأن نصمت إلى حين لا نكون هنا».

نتنياهو: علينا ضمان عدم تكرار المحرقة!

من جانبه، تجاهل نتنياهو، خلال خطاب ألقاه في مراسم إحياء ذكرى المحرقة، الأسبوع الماضي، أحوال الفقر والعوز للناجين من المحرقة. وتطرق إلى عدة حوادث اعتداء على مسنين، في الآونة الأخيرة، وبينهم ناجون من المحرقة. واعتبر أنه «لا يوجد ما يناقض التراث اليهودي وقيم دولتنا والأخلاق الإنسانية الأساسية أكثر من هذه الاعتداءات التي لن نتحملها. وأرى من واجبي الإلقاء بكامل ثقل حكومة إسرائيل لمعاقبة المعتدين بقسوة. وقد أصدرتُ التعليمات بهذا الشأن. إننا ملتزمون بكرامة وأمن مواطنينا المسنين عامة ولا سيما بضمان رفاهية الناجين من المحرقة. وقد قررنا في مجلس الوزراء زيادة الموارد المخصصة لرعايتهم صحياً وضمان رفاهيتهم ومنحهم الأدوية حيث يطيب لنا زيادة هذه المبالغ كلما اقتضت الضرورة ذلك. إن الناجين من المحرقة هم رمز النهضة الوطنية ويحق لهم – كونهم قد مرّوا بويلات المحرقة – أن يعيشوا ما تبقى من عمرهم آمنين مطمئنين». لكن هذه وعود أطلقها نتنياهو مرات عديدة من دون أن تتحسن أوضاع الناجين، كما تشهد على ذلك التقارير الإسرائيلية.

بعد ذلك مباشرة، انصرف نتنياهو إلى خطاب التخويف والترويع، قائلا: «أيها المواطنون الإسرائيليون، هناك في كل جيل وجيل مَن يسعى للقضاء علينا. ويجب على أي إنسان أن يرى نفسه في كل جيل وجيل وكأنه صمد المحرقة وأقام الدولة. ويتحتم علينا في كل جيل وجيل أن نضمن عدم تكرار المحرقة».

واعتبر نتنياهو أن «النهضة اليهودية مرتبطة بصميمها باستعداد وقدرة اليهود على الكفاح بكل ما أوتوا به من قوة ضد أولئك الساعين لإبادتهم. إن الاستعداد والقدرة على الدفاع عن أنفسنا هي التي أتاحت تحقيق المشروع الصهيوني وهي التي تضمن استمرارية وجودنا ومستقبلنا».

وأضاف «لقد هلك ستة ملايين من اليهود في 'وادي ظل الموت' [التعبير مقتبس من سفر مزامير الفصل ٢٣ الآية ٤ ويعني موقع التهلكة] المتمثل بالمحرقة. أما دولة إسرائيل فيقيم فيها الآن – ولأول مرة منذ قيامها – أكثر من ستة ملايين يهودي. أيها المواطنون الإسرائيليون، إنكم تشكلون الآية على انتصارنا. لقد صعدنا من جحيم المحرقة إلى قمة صهيون، من الحضيض إلى القمة... إننا نفتخر بدولة إسرائيل بصفتها منارةً من التنوير والتقدم والحرية وسط الظلام السائد في مناطق واسعة تحيط بنا».

واستغل نتنياهو خطابه في ذكرى المحرقة لكي يشبه ألمانيا النازية بإيران، وهو أمر يرفضه عدد كبير من المفكرين والمثقفين الإسرائيليين ويصفونه بأنه ديماغوغية. وقال «إننا نتباهى بالنور الكبير المنبعث من صهيون... غير أن هناك مَن يسعى لإطفاء هذا النور. إذ باتت إيران تصرّح على الملأ بسعيها لتدمير دولة إسرائيل حيث أنها تعمل بكل الوسائل لتحقيق هذا الهدف... إن العداوة القاتلة لليهود التي ترافق تاريخ شعبنا لم تختفِ من العالم بل تم استبدالها – هكذا ببساطة – بالعداوة القاتلة لدولة اليهود. أما ما تغيَّر منذ وقوع المحرقة فهو عزيمتنا وقدرتنا على الدفاع عن أنفسنا بقوانا الذاتية».

ولوح نتنياهو مهددا «إننا نقدّر جهود المجتمع الدولي لوقف البرنامج النووي الإيراني غير أننا لن نترك مصيرنا أبداً بأيدي الآخرين ولو كانوا من أعزّ أصدقائنا. إنني واثق من قوة دولة إسرائيل وموقن من قدرات جيش الدفاع. كما أنني أثق بكم، أيها المواطنون الإسرائيليون، حيث أننا أصبحنا الآن أقوى من أي وقت مضى ما يجعلنا قادرين على التعامل مع جميع التحديات التي تواجهنا مهما كانت صعبة. لدينا قوة هائلة». وخلص إلى القول إنه «سوف نعرف كيفية العمل دفاعاً عن أنفسنا. ها أنني أتعهد في هذا المكان والزمان: إن المحرقة لن تتكرر!».

نتنياهو يشوّه التاريخ

تطرق الكاتب في صحيفة «هآرتس»، أوري ميسغاف، في مقاله الأسبوعي، يوم الثلاثاء الماضي، إلى هذا الخطاب وأكد أن «نتنياهو يشوه بالطبع القصة التاريخية لاحتياجاته، بواسطة خطابه على طريقة إنسخ – ألصق الدائمة. وهو بالأساس يرويها بصورة جزئية جدا. صحيح أنه بعد ثلاثة أعوام على المحرقة قامت دولة إسرائيل؛ وصحيح أيضا أن هذا حدث أصلا بعد نصف عام على انتهاء الانتداب الدولي المحدد على فلسطين. وقد كان النموذج الصهيوني أحد الحلول. وعائلتي وأنا وأي يهودي اختار منذئذ أن يعيش هنا، نؤيدها بشكل أو بآخر. وكان هناك ملايين المهجرين، اللاجئين والناجين، الذين اختاروا العيش في أميركا، أوروبا وأستراليا. وتدافع عن أمنهم بشكل غير سيء منذئذ جيوش أخرى. لكن توخي الدقة والنزاهة التاريخية لا تقلق نجل المؤرخ [أي نتنياهو]. ولا تقلق رئيس الدولة، شمعون بيريس، أيضا الذي حرص في المراسم نفسها على دعمه والربط بين المحارق [النازية] والقيادة الإيرانية».

ودعا ميسغاف إلى أنه «قبل الحديث بجدية عن تقليص ميزانية الأمن ثمة حاجة إلى تقليص قدسية الأمن، وفك الارتباط العويص بين الجيش الإسرائيلي والمحرقة. لكن لم تقم في إسرائيل قيادة بقامة كهذه. وبين غايات أسبوع الذكرى الوطنية التأكد من ألا تقوم [قيادة كهذه] وألا يطالب الجمهور بأن تكون هناك قيادة كهذه. ودائما كان هناك أشرار. وحل مكان [الرئيسين المصريين السابقين جمال] عبد الناصر و[أنور] السادات في القناة، [الزعيم الفلسطيني ياسر] عرفات في الملجأ في بيروت، و[الرئيس الإيراني محمود] أحمدي نجاد في طهران. وحتى [رئيس حكومة إسرائيل الأول دافيد] بن غوريون كرر الحديث عن 'الهتلرية'. ومن بين جميع من خلفه كان هناك واحد فقط تجرأ على الانحراف عن طابور جوقة التخويف من محرقة ثانية؛ وقد تم إلباسه زي الغستابو وإعدامه في ساحة المدينة» في إشارة إلى رابين.

ولفت ميسغاف إلى أن بيريس شرب نخبا في مقر لواء «بنيامين» في الجيش الإسرائيلي، الواقع في مستوطنة «بيت إيل». وأضاف أن بيريس «كرر خلال ذلك الادعاء الأبدي بأن ميزانية الأمن نابعة من تناسبية التهديدات الأمنية، وقال إنه سيدعم تقليصها عندما يقرر أعداؤنا تقليص ميزانيات أمنهم. وهذا كذب وافتراء. فميزانية الأمن تضخمت من دون توقف رغم أن أعداءنا ينهارون داخل أنفسهم والتهديد البري على إسرائيل اختفى، جبهة بعد أخرى. ويوافق الجمهور الإسرائيلي على هذا الجنون المتواصل لأن ميزانية الأمن نابعة من تناسبية أوشفيتز [معسكر الإبادة النازي]، وليس من أي شيء آخر».

الدعاية السياسية تسيطر على الحداد الوطني

كذلك انتقد الشاعر الإسرائيلي إسحق ليئور طريقة وطبيعة إحياء ذكرى المحرقة. وكتب في مقال نشره الأسبوع الماضي أن «المسار الذي رسمه يوم إحياء ذكرى المحرقة مواز للمسار الذي رسمته المحرقة في الثقافة الإسرائيلية. ويسيطر عليه ذوق سيء، حتى عندما بدا أنه تمت خصخصته، وأصبح مليئًا بالأفلام الوثائقية، ويأتي عمليا كأمر: 'الحداد، الآن!'».

وأضاف أن «النمط الإسرائيلي للذكرى الوطنية بنى مواطنين غير قادرين حقا على احترام ذكرى طواعية لنصف ساعة، فرضا، في مكان العمل... فمراسم الذكرى عندنا تتم كاستجابة مسرورة لقانون معذب. وصفارة مرعبة. ويتم شل كل شيء بموجب قانون الدولة ومفتشي البلدية. وعبرة المحرقة؟ الدولة تصم آذانها. وليس لدينا مجتمع مدني حقيقي. لدينا مجتمع سياسي، مسؤول عن وعينا المخصخص، والمؤمم، بواسطة أيام 'الذكرى'. ليس لدينا مجتمعات. ولا لقاءات بين المجتمعات التي هي ليست جزءا من البرنامج الكبير لحياتنا الوطنية. وبالتأكيد لا يتم احترام أصوات الناجين من المحرقة... والدولة هي التي تعيد كتابة الذاكرة، وكأنها تتحدث باسمهم».

وتابع أن «الدولة هي سيدة الحداد. وجوهره هو جزء من استحواذها على السيطرة: من يجرؤ على عدم الحداد؟ ماذا يفعل الحريديم [الذين لا يقفون حدادا]عندما تنطلق الصافرة؟ ماذا يقول العرب؟ كين ندمج اليهود الشرقيين؟ وعندما يقولون، مثلا، لليساريين، إنه 'لا تتحدثوا في السياسة اليوم'، فإنهم يقصدون أنه 'اليوم، يوجد للدولة حكر على السياسة'».

وشدد ليئور على أن «يوم المحرقة وذكرى المحرقة تحولا إلى جزء من نظام يجند المحرقة لأي موضوع، بدءا من مكافحة العداء للصهيونية في خارج البلاد، ومرورا بمطاردة الأولاد الصغار في المناطق [المحتلة]، وحتى المداولات حول حرب ضد إيران».

وأشار إلى أن يوم إحياء ذكرى الجنود القتلى في الحروب «أصبح يملك إحياء ذكرى ضحايا الإرهاب، لا لكي نتعلم، لكن كي ندرك أنه ليس فقط 'جميع الحروب متشابهة' وإنما أننا أبطال لمجرد كوننا ضحايا والعكس صحيح، وكل شيء يتحوّل إلى نص واحد».

ورأى أنه «بهذه الطريقة تربي الدولة أجيالا من الروبوتات القومية، وتنشر الجهل بالتاريخ وعدم الاحترام للضحايا... لقد تمت إبادة قسم كبير من الشعب اليهودي بوسائل ما زال المؤرخون يبذلون جهدا من أجل وصفها، ووصف مصادر العنصرية النازية. وليست لدينا كلمات بسيطة لكي نصف هذه الوحشية. ورغم ذلك، يبدو أنه سُلبت منا أيضا القدرة على أن نطأطئ الرأس وأن نصمت أمام الفظائع: أن تدمع أعيننا، أو تقشعر أبداننا، أو نصلي ونواصل الحياة. ولأنه لا يوجد لدينا فكر وطني خارج إطار الدعاية السياسية لا يوجد لدينا حداد وطني محترم».

كلمة «أبطال» اختفت تمامًا...

تغيرات في مفهوم إحياء ذكرى الجنود القتلى في إسرائيل!

بعدما أحيت إسرائيل، في بداية الأسبوع الماضي، ذكرى ضحايا المحرقة النازية إبان الحرب العالمية الثانية، أحيت، أمس الاثنين، ذكرى جنودها الذين قتلوا في الحروب وحوادث الطرق، وأيضا الذين انتحروا أو ماتوا جراء مرض عضال، أو لسبب آخر، خلال خدمتهم العسكرية. وبلغ عددهم ٢٣٠٨٥ جنديًا. وضمت إسرائيل إلى هؤلاء الذين قتلوا في عمليات استهدفت إسرائيليين، وعددهم ٢٤٩٣.

واللافت، في السنوات الأخيرة، هو أن طبيعة إحياء ذكرى القتلى في الحروب أخذت تتغير. فقد استبدل الخطاب الجماعي حول «الجنود الأبطال» جدل حول «الضحية والصدمة الشخصية». كذلك لم يعد هناك اتفاق جارف حول معنى «سقوط الجنود في القتال».

وأشار تقرير نشرته صحيفة «هآرتس»، أول من أمس الأحد، إلى أن التغييرات في صيغة رسائل قادة إسرائيل إلى عائلات القتلى وتغيير الصياغات في كتب تخليد ذكرى هؤلاء الجنود، التي تصدرها عائلاتهم، تدل على حدوث تغيير في المجتمع الإسرائيلي.

ففي السنوات الأولى بعد قيام إسرائيل، بدأ تقليد، بادرت إليه دائرة تخليد ذكرى الجنود القتلى في وزارة الدفاع، يتمثل في إرسال رسائل، هي عبارة عن نوع من التوجه الشخصي لكل عائلة قُتل أحد أفرادها في عمليات عسكرية أو حرب. ويتيح التدقيق في هذه الرسائل، التي تم إرسالها إلى آلاف عائلات الجنود القتلى كل عام، عشية يوم إحياء الذكرى، رؤية التغيير الحاصل في نمط إحياء الذكرى في إسرائيل.

وكانت هذه الرسائل تتعامل مع الجنود، في سنوات الخمسين والستين، على أنهم «ضحوا بأنفسهم حتى الموت من أجل أمن وطنهم وشعبهم». وكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية في العام ١٩٦٣، دافيد بن غوريون، في رسالته إلى عائلات الجنود القتلى، أنه «لن تنتهي في قلوب شعبنا ذكرى الأبطال ولا ذكرى الأمهات والآباء الذين نمّوا وربوا شبانا شجعان ومكللين بالبطولة والمجد، ضمنوا بموتهم وجود حياة حرة واستقلال لشعبهم في موطنه المقدس».

تغيير بعد حرب حزيران

وبعد حرب الأيام الستة، في حزيران العام ١٩٦٧، طرأ تغيير على رسالة قادة إسرائيل إلى عائلات الجنود القتلى. وكتب رئيس الحكومة ووزير الدفاع في حينه، ليفي أشكول، إلى العائلات أن «أبناءنا هؤلاء ضحوا بعالمهم وحياتهم من أجل حرية الشعب، ومن أجل حياة السلام والإبداع في أرض الآباء». وكانت هذه هي المرة الأولى التي تم فيها ذكر كلمة «سلام» في الرسائل إلى عائلات الجنود القتلى، وجاءت من أجل تبرير مقتلهم. ورغم أن إسرائيل احتلت في هذه الحرب أراضي عربية واسعة، وما زالت حتى اليوم ترفض الانسحاب منها مقابل سلام، إلا أن قادة إسرائيل يكررون استخدام كلمة «سلام» في رسائلهم إلى عائلات الجنود القتلى.

كذلك تغير تعامل جهاز الأمن الإسرائيلي مع عائلات الجنود القتلى منذ سنوات السبعين. وحل مكان التوجه إلى العائلات بعبارة «الأخوة الأعزاء» عبارة «عائلات القتلى» أو «العائلات الثكلى». ويحاول باحثون أكاديميون إسرائيليون تفسير هذا التغيير بالتغيرات التي طرأت على المجتمع الإسرائيلي ومميزاته.

وقال الباحث في مجال إحياء الذكرى والمحاضر في جامعة حيفا، البروفسور ماعوز عزرياهو، لـ «هآرتس» إن «اللغة نفسها باتت أقل حماسة بكثير. ولن يسمعوا كلمة 'أبطالنا'، وإنما يتحدثون عن القتلى. وكلمة 'أبطال' اختفت تماما. فنحن مجتمع غربي متطور، واللغة نفسها تغيرت، وأصبحنا ساخرين ومقوضين أكثر من ذي قبل. وقد تنازلنا عن البطولة، وما تبقى هو المشاهير والضحايا. لقد أصبحنا نعجب بالضحايا».

وأشارت الصحيفة إلى أنه تغير أيضا شكل تخليد عائلات الجنود القتلى لذكرى أبنائها. فقد درجت الكثير من هذه العائلات على إصدار كتاب لتخليد ذكر ابنها الجندي القتيل. وفي حرب العام ١٩٤٨، كان يتم تخليد جندي واحد من بين كل ثلاثة جنود قتلى بكتاب كهذا. وكان يتم التشديد في هذه الكتب على روح البطولة والشجاعة. وكان الخطاب في مثل هذه الكتب يشدد على أن الجنود القتلى هم ملك للشعب وأنهم قُتلوا من أجل الشعب. ولم يتم في حينه التعبير عن الخلاف بين الثكل الشخصي والقومي. وأشار البروفسور عزرياهو في هذا السياق إلى أن الانتقادات كانت تنحصر في موضوع العثور على جنود إسرائيليين مفقودين.

تغيير في مفهوم «ثمن الدماء»

مع مرور السنين أصبحت لمراسم تخليد الذكرى مميزات فردية وشخصية، خلافا للمميزات الجماعية. وشيئا فشيئا احتل مفهوم «ثمن الدماء»، الذي دفعته عائلات الجنود القتلى الإسرائيليين، مكانا في تعاملها مع المؤسسة الأمنية. وقال وزير الدفاع الإسرائيلي في العام ١٩٧٥، شمعون بيريس، لعائلات الجنود القتلى أن «العيد لا يمكنه التقليل من عمق الحداد وحجم الألم، الوطني والعائلي، في يوم إحياء ذكرى القتلى في الحروب».

لكن بعد سنوات قليلة أخذ ألم عائلات الجنود القتلى الشخصي يحتل مكانا في رسائل قادة إسرائيل إليهم. وذكر وزير الدفاع الإسرائيلي في العام ١٩٧٨، عيزر وايزمان، في رسالته إلى العائلات أن «ثمن الدماء لا يتعلق فقط بعدد القبور المنتشرة في جميع أنحاء البلاد، وعلى طول طريق إسرائيل خلال سنواتها الثلاثين. إن معنى ثمن الدماء هو أيضا آباء وأمهات في حداد، وأشقاء وشقيقات يرفضون العزاء، ونساء ترملن من رجالهن، وأبناء وبنات أيتام يكبرون بدون أب».

وطرأ تغيير آخر في إسرائيل على التعامل مع «ثمن الدماء» وشن الحروب والعمليات العسكرية، في سنوات الثمانين. وبدأ قادة إسرائيل في إعطاء تفاصيل حول «الأسباب» التي تدعو إلى شن حرب، وأصبح توضيحهم للأسباب والدوافع لإجراء محادثات من أجل التوصل إلى اتفاق سلام، يُذكر على أنه أمل في وضع نهاية للحروب.

ورغم أن هذه المفاهيم لم تغير من عدوانية إسرائيل، إلا أن وزير الدفاع الإسرائيلي في العام ١٩٨٧، إسحق رابين، كتب في رسالته إلى عائلات الجنود القتلى، أن «لا شيء أهم من قدسية الحياة»، وأن «واجبنا الأعلى هو أن نفعل كل ما باستطاعتنا من أجل ألا يمثل الآباء بعد الآن قرب قبور أبنائهم، وألا يسير الأبناء خلف توابيت آبائهم».

بعد حرب لبنان الأولى

حدثت نقطة انعطاف مفصلية في مفاهيم عائلات الجنود القتلى الإسرائيليين خلال الحرب الإسرائيلية الأولى ضد لبنان، أو اجتياح لبنان، في العام ١٩٨٢. فقد أظهرت دراسة أجرتها نوعا عميت من أجل الحصول على شهادة الماجستير، أنه بعد شن هذه الحرب بدأ يظهر في إسرائيل التعبير الشديد والاحتجاج على مقتل الجنود في لبنان. وكتبت عائلات في كتب تخليد ذكرى أبنائها جملا مثل: «أعيدوا لي ابني، الضحية المجانية» و«ملعون لبنان، وملعون وجودنا فيه!».

لكن انتقادات كهذه لا تظهر لدى جمهور المتدينين – القوميين اليهود، مثل المستوطنين في الضفة الغربية، حسبما أشارت «هآرتس». وفسر الدكتور أودي ليفل ذلك بما وصفه بأنه «تبادل الأدوار» بين المجموعات المختلفة في المجتمع الإسرائيلي. وأوضح أنه في السنوات الأولى بعد قيام إسرائيل، كان مكان «النخب الأشكنازية» واسعا في الوحدات القتالية في الجيش، أما اليوم فيبرز وجود شبان أبناء المهاجرين الجدد والمدن والبلدات في أطراف إسرائيل والمستوطنين في هذه الوحدات القتالية. ويذكر أنه بعد حرب لبنان الثانية، في صيف العام ٢٠٠٦، تعالت تساؤلات، رسمية وغير رسمية، في إسرائيل، حول سبب عدم وجود جنازات في تل أبيب ووسط إسرائيل حيث غالبية السكان هي من الأشكناز.

وقال الدكتور ليفل إنه «يمكننا أن نرى كيف أن الروح الوطنية لا تختفي، وإنما هي بكل بساطة تغير العنوان. فمن حزبي مباي ومبام [اللذين حكما إسرائيل حتى منتصف السبعينيات] انتقلت الروح الوطنية فجأة إلى ما وراء الخط الأخضر»، أي إلى المستوطنين.

الذكرى الـ ٣٧ ليوم الأرض

جهاز التخطيط وسياسة تحديد استعمالات الأراضي كأداة لتقليص الرقعة الجغرافية العربية في إسرائيل!

بقلم: د. ثابت أبو راس (*)

جاءت الذكرى السنوية الـ ٣٧ ليوم الأرض في ٣٠ آذار الماضي، وبالأساس في منطقة النقب، لتذكرنا بأن الصراع على الأرض كان وما زال في لب الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني منذ ظهور الحركة الصهيونية في نهاية القرن التاسع عشر.

فالحركة الصهيونية منذ نشأتها جندت مقولات دينية وعلمانية من أجل إقناع الشعب اليهودي والعالم بأسره بحقها في فلسطين التاريخية. وامتزجت مصطلحات توراتية، مثل «الأرض المقدسة» و«أرض إسرائيل»، بمقولات علمانية مثل «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض»، وكانت بمثابة الوقود الذي حرك عربة الصهيونية وخاصة فيما يتعلق بتوحيد «يهود الشتات» وربط مستقبلهم بفلسطين.

وتفيدنا السياسة الإسرائيلية الرسمية اليوم في موضوع الأرض بأن شيئًا لم يتغير، سوى بعض التكتيكات، وبقي الهدف الأساس واحدًا، وهو تهويد الأرض وتقليص الحيز الجغرافي الفلسطيني في البلاد إلى أقل ما يمكن.

حتى العام ١٨٥٨، كان التعاطي مع موضوع الأراضي واستغلالها في فلسطين يتم حسب العرف السائد بين السكان، فالشهادات الشفهية للسكان هي التي كانت تحدد الملكية، وفي تلك السنة أصدرت الدولة العثمانية قانون الأراضي، وكان هدفها من ذلك إحكام السيطرة على الأرض وتنظيمها. كذلك أصدرت الدولة العثمانية قوانين أخرى لاحقة لقانون الأرض، حيث أصدرت العام ١٨٦١ قانون الطابو، وأصدرت ملحقاته العام ١٨٦٧.

عند صدور نظام الطابو العام ١٨٦١ وفتح دوائر التسجيل، لم يسارع الفلسطينيون إلى تسجيل أراضيهم، فنظام المشاع كان عائقًا أمام ذلك، وقد هدفت الدولة العثمانية إلى الربح من قضية التسجيل من خلال جمع الضرائب التي فرضت على الأرض، مما أعاق أيضًا التسجيل، بالإضافة إلى أن الفلاحين كانوا متخوفين من تجنيدهم وتجنيد أبنائهم في الجيش العثماني، ورسوم التسجيل التي وجب على الفلاحين دفعها حالت دون الإسراع إلى ذلك، ورأى بعض البدو في النقب أن تسجيل أراضيهم هو انتقاص من كرامتهم.

وفي نطاق الضغط الأوروبي على الدولة العثمانية من أجل الانفتاح على الغرب، أُصدِرَ العام ١٨٦٩ قانون تملك الأجانب، وبموجب هذا القانون سمح للأجانب، مؤسسات وأفرادًا، بحق التملك في المدن والريف، باستثناء بلاد الحجاز، وكان هذا القانون بداية للتغلغل اليهودي في فلسطين، إذ كان بدأ ظل الامتيازات والحماية الأجنبية.

وقامت الإدارة العسكرية البريطانية في فلسطين، مباشرة بعد الاحتلال، بوقف جميع معاملات تسجيل الأراضي وإغلاق مكاتب التسجيل.

كذلك فإن إصدار دستور فلسطين في آب ١٩٢٢، أعطى المندوب السامي حق التصرف في أملاك وأراضي الدولة، بما فيه تحويل أراضٍ عربية إلى أيدٍ يهودية، وكان ذلك بمثابة الخطوة الأولى نحو الاستيلاء ونقل أراضٍ بمساحات كبيرة لصالح اليهود.

وعمل المندوب السامي، هربرت صموئيل، على تغيير القوانين العثمانية، ومن بينها قانون تصحيح سجلات الطابو- ١٩٢٠، وقانون انتقال الأراضي- ١٩٢٩، وقانون الأراضي المحلولة- ١٩٢١، وقانون الغابات- ١٩٢٦، وقانون نزع الملكية- ١٩٢٦. وقد جاءت هذه التغييرات في القوانين بالأساس لتنظيم ملكية الأراضي في فلسطين، وإعطاء الانتداب البريطاني حق التأثير المطلق على نقل الأراضي من أيدٍ إلى أخرى، وكانت جميع هذه التغييرات في صالح اليهود.

إن مجموع الأراضي العربية التي انتقلت إلى أياد يهودية غير متفق عليها، لكن هناك إحصائيات متقاربة تثبت أن نسبة الأراضي التي انتقلت إلى اليهود حتى الإعلان عن إقامة دولة إسرائيل في أيار ١٩٤٨ كانت حوالي ٦٪ من مساحة البلاد كلها فقط.

تهويد الحيّز

إن سياسة الأراضي والتخطيط التي تعتمدها الحكومة الإسرائيلية منذ قيام الدولة، تعمل على تهويد الحيز على حساب المواطنين الفلسطينيين في البلاد، وهذه العملية لم يسبق لها مثيل في أي دولة ديمقراطية في العالم، إذ استطاعت الدولة الإسرائيلية أن تضع تحت سيطرتها أكثر من ٩٣٪ من مساحتها الجغرافية. وتعد دائرة أراضي إسرائيل الجسم المركزي في تنفيذ سياسة الأراضي في الدولة، والتي تقرر على يد مجلس أراضي إسرائيل، حيث تصدر قراراته بصفة أنظمة ذات صيغة قانونية، وذلك حسب قانون أساس أراضي إسرائيل العام ١٩٦٠.

واستطاعت حكومة إسرائيل تقسيم أراضي الدولة من ناحية شكلية بين ثلاثة أجسام مختلفة، فهناك ١٥ر٣ مليون دونم تقع تحت سيطرة الدولة نفسها، أي حوالي ٧٥٪ من مساحتها، أما «سلطة التطوير» فتسيطر على حوالي ٢ر٥ مليون دونم تعادل ١٢ر٣٪ من مساحة الدولة، وهي أساسًا أراضي اللاجئين الفلسطينيين، والجسم الثالث هو «الصندوق القومي اليهودي»، والذي يسيطر على حوالي ٢ر٦ مليون دونم، أو ١٢ر٧٪، إما تم شراؤها، وإما نُقِلَتْ على اسم «الصندوق القومي اليهودي» بعد أن صنفت سابقًا على أنها أراضي دولة.

والجدير ذكره أن «الصندوق القومي اليهودي» يعمل على تطوير الأراضي في صالح اليهود فقط، وهو يقوم في الوقت نفسه بعمليتين تتناقضان مع الأسس الديمقراطية للدولة، فمن جهة واحدة يرسم سياسة الأراضي في إسرائيل، ومن جهة أخرى ينفذ هذه السياسات.

وخلاصة الأمر أن جهاز الأراضي في إسرائيل جهاز مركب من ممثلين يهود، وهو مغلق أمام مواطني الدولة العرب، ويتمتع ممثلو يهود الشتات بقوة تأثير فيه تفوق الجماهير العربية في البلاد.

وفي الأعوام الأخيرة، وفي أعقاب الهجرة اليهودية إلى إسرائيل، خُصخِصَتْ أراضٍ في الدولة، وبموجب ذلك سُمِحَ بالبناء على أراضٍ زراعية، وقد أقيمت في سبيل ذلك لجان تخطيط خاصة تعمل على تسريع المصادقة على مشاريع بناء في المناطق الزراعية، وخاصة في المجالس الإقليمية؛ وهذه الخصخصة لم تمت للجماهير العربية بصلة.

وكان تهويد الحيز وما زال المشهد الأكثر حضورًا للمكان خلال الـ ٦٥ سنة الأخيرة في إسرائيل، فإقامة أكثر من ٩٥٠ مستوطنة وبلدة يهودية جديدة غيرت خريطة البلاد الجغرافية، وقد سبق إقامة هده المستوطنات محو المعالم التاريخية الفلسطينية، إذ هُدِمَ أكثر من ٤٥٠ قرية عربية وطرد حوالي ٨٠٠ ألف فلسطيني من البلاد، وسيطرت حكومة إسرائيل بعد نكبة ١٩٤٨ على جميع الأراضي العربية ذات الصبغة الجماعية، مثل أراضي المشاع والأوقاف، وسيطرت كذلك على أراضٍ بملكية خاصة تابعة للاجئين الفلسطينيين، بمن فيهم لاجئو الداخل.

وصودرت الأراضي العربية بغالبيتها في العقدين الأولين بعد إقامة دولة إسرائيل، ورغم أن الدولة الجديدة استولت على الغالبية الساحقة من أراضي الفلسطينيين خلال حرب ١٩٤٨، بعد طردهم وتشريدهم، فقد رأت أن هناك إمكانية للاستيلاء على أراضٍ عربيه إضافية، لذلك سنت أكثر من ثلاثين قانونا للمصادرة خلال فترة الحكم العسكري على الجماهير الفلسطينية الباقية في وطنها (١٩٤٨- ١٩٦٦)، وأعطت الحكام العسكريين صلاحيات واسعة لإغلاق مناطق كبيرة بحجج عسكرية. من بين هذه القوانين المعروفة: قانون أملاك الغائبين- ١٩٥٠، وقانون استملاك الأراضي (تصديق وإجراءات وتفويض) - ١٩٥٣، وقانون سلطة التطوير (نقل أملاك) - ١٩٥٠، وقانون التقادم - ١٩٦٠، وقانون أساس أراضي إسرائيل - ١٩٦٠، وقانون الغابات - ١٩٦٢، وقانون الاستيطان الزراعي (قيود على استعمال الأرض الزراعية والمياه) – ١٩٦٧. هذه القوانين وغيرها مكنت الدولة من السيطرة على الغالبية العظمى من مساحتها، وقد تبقى للأقلية الفلسطينية حوالي ٧٠٠ ألف دونم بملكية خاصة، وتقع غالبية هذه الأراضي داخل مسطحات قرانا ومدننا العربية.

ومنذ إقامة إسرائيل تكاثر عدد السكان العرب فيها من ١٦٠ ألف نسمة العام ١٩٤٨، إلى ١ر٣٥ مليون العام ٢٠١٢، أي تضاعف عددهم ثماني مرات تقريبًا؛ لكن مقابل ذلك، ونتيجة لمصادرة الأراضي العربية، وتقسيم الحيز، والسياسة التخطيطية المقيدة، فقد تضاءل الحيز العربي من عدة دونمات للفرد الواحد العام ١٩٤٨، إلى ٧٠٠ متر مربع فقط اليوم، وهذا الحيز الفردي سيتقلص أكثر ليصل إلى حوالي ٣٧٥ مترا مربعا العام ٢٠٢٠، خاصة وأن احتياجات الجماهير العربية السكنية وغير السكنية تزداد.

مخطط الاستيلاء على أراضي النقب

وتتمثل أحدث المخططات الإسرائيلية للاستيلاء على ما تبقى من الأراضي العربية في إسرائيل في مخطط حكومي واسع في النقب، إذ يعيش عرب النقب هذه الأيام مرحلة حرجة، هي من أسوأ المراحل في حياتهم، فهناك ٢٠٠ ألف عربي نَقَبِيّ، يشكلون ٣٢٪ من سكان المنطقة، يعيشون على حوالي ٢٪ من أراضي النقب، ويطالبون بتسجيل حوالي ٦٠٠ ألف دونم بملكيتهم الخاصة، ولو ووفق على هذا الطلب، فمعنى ذلك أنهم سيملكون ٥٪ فقط من مساحة النقب الواسعة، وقد رفضته حكومات إسرائيل المتعاقبة، وحان الآن موعد الإجهاز على هذه الأراضي عن طريق «مخطط برافر»، أو «خطة إسكان وتوطين عرب النقب»، وهي تسمية السلطات الرسمية لها.

سيكون «مخطط برافر» لو أقر ونفذ، أعنف ما ستشهده الأقلية الفلسطينية منذ سنوات الخمسين من القرن الماضي، إذ سيشمل مصادرة حوالي ٤٥٠ ألف دونم، تشكل حوالي ٧٥٪ مما يملكه المواطنون العرب في النقب والمثلث والجليل، وسيشمل أيضًا هدم ٢٢ قرية وتجمعًا سكنيًا عربيًا، وترحيل عشرات الآلاف من سكان القرى غير المعترف بها بالقوة، وما رأيناه في قريتي «طويل أبو جروال» و«العراقيب» هو البداية فقط.

وتحضيرًا لاقتلاع عرب النقب من أراضيهم وتهجيرهم، اتخذت الحكومة الإسرائيلية في الأعوام الأخيرة إجراءات واسعة النطاق ومدمرة ضدهم، وخاصة ضد الذين يعيشون في القرى غير المعترف بها، تشمل رش حقولهم الزراعية بالمبيدات لإتلاف المحاصيل، واقتلاع الأشجار، ومصادرة المواشي، وتدمير البيوت، ودعوة المواطنين إلى المحاكم، وفرض غرامات باهظة عليهم، وجعل تطبيق قوانين التخطيط والبناء في المنطقة أكثر صرامة.

وحقيقة كون حكومات إسرائيل لم تعترف أبدًا بحق عرب النقب في أراضيهم، تجعل منهم مجرمين أو منتهكين للقانون في نظر السكان اليهود؛ وفي ظل غياب إثبات قانوني واضح من قبيل سجلات تسجيل الأراضي، فإن المحاكم الإسرائيلية تتبنى الرأي الشعبي باعتبار البدو زحّالة، لا أرض لهم ولا جذور.

لقد قُرِّرَتْ السياسة التخطيطية وسياسة الأراضي التي انتهجتها إسرائيل منذ قيامها، إبان حرب ١٩٤٨، وتأثرت من نتائجها، وهي لا تترك مجالًا للشك في أن تهويد الأرض هو أحد أهم ميزات الدولة، فالدولة التي تدعي الديمقراطية تفتقر اليوم إلى سوق أراض حرة، ولا توجد دولة في العالم تمتلك أكثر من ٩٣٪ من مساحتها بصفتها أراضي دولة، وغني عن القول إن الأرض في إسرائيل لا تباع، وإنما تستأجر لـ ٤٩ عاما، وتبقى ملكيتها في كل الحالات للدولة.

تملك الأقلية الفلسطينية، والتي تشكل ١٧٪ من مجموع السكان في إسرائيل، حوالي ٣ر٥٪ من مساحة الدولة، وتستمر الحكومة الإسرائيلية وأذرعها المختلفة في العمل على تضييق الخناق وتقليص الرقعة الجغرافية لسكان البلاد الأصليين.

مع أن يوم الأرض العام ١٩٧٦ شكل نقطة تحول في الصراع على الأرض بين المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة والجماهير الفلسطينية، إلا أن إمكانية تأثير هذه الجماهير على جهاز التخطيط في البلاد تكاد تكون معدومة. واليوم، وبدل المصادرة المباشرة للأراضي العربية، تعتمد الحكومات الإسرائيلية على جهاز التخطيط وسياسة تحديد استعمالات الأراضي من أجل تضييق الخناق وتقليص الرقعة الجغرافية العربية في البلاد، فجهاز التخطيط هو عبارة عن مؤسسه مغلقة وغير ديمقراطية. وهناك انفراد يهودي في كل المؤسسات صاحبة القرار، و«يهود الشتات» (غير المواطنين في دولة إسرائيل) يعتبرون أكثر تأثيرًا وقوة من المواطنين العرب، وكذلك فإن «دائرة أراضي إسرائيل»، والتي تتصرف بالغالبية الساحقة من «أراضي الدولة»، لها قوة مطلقة تقريبًا في تقرير السياسة العامة في مجالات الأرض والتخطيط، وهذه الدائرة يهودية وتعمل على التهويد.

إن تغيير سياسة إسرائيل في مجالات الأراضي والتخطيط، تقتضي الاعتراف بالغبن التاريخي الذي حل بمواطني البلاد الفلسطينيين، وإلغاء كل قوانين المصادرة والأنظمة والإجراءات التي تميز ضدهم، وتطابق حدود سياسة الأراضي والتخطيط الإسرائيليين مع حدود المواطنة التامة داخل دولة إسرائيل، وليس مع حدود الشعب اليهودي أينما وجد.

(*) مدير «عدالة» في النقب

إسرائيل تقرّ: «هجوم السايبر الأخير الذي تعرضنا له كان الأشدّ حتى الآن»!

أعلنت مجموعات قرصنة إلكترونية (هاكرز)، في شهر آذار الماضي، أنها ستشن في السابع من نيسان الجاري هجمات الكترونية (سايبر) ضد المواقع الالكترونية الإسرائيلية الرسمية والتجارية والاجتماعية، بالتنسيق مع منظمة «أنونيموس»، وذلك احتجاجا على سياسات وممارسات إسرائيل ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وأن هدف هذه الحملة هو «محو إسرائيل من الشبكة».

وخاطبت مجموعة الهاكرز «Opisrael»، في بيان نشرته قبل الهجوم، إسرائيل قائلة: «حتى الآن لم توقفوا انتهاكات حقوق الإنسان والبناء غير القانوني في المستوطنات، ولم تحترموا اتفاق وقف إطلاق النار والقانون الدولي. وهذه هي الأسباب التي دفعت، في السابع من نيسان، وحدات سايبر رفيعة من جميع أنحاء العالم إلى الاتحاد للتضامن مع الشعب الفلسطيني ضد إسرائيل، ككيان واحد غايته محو إسرائيل من الحيز الالكتروني».

وعلى أثر إنذار الهاكرز، من الشهر الماضي، أجرى جهاز الأمن الإسرائيلي استعدادات لمواجهة هجمات السايبر ضد مواقع الكترونية إسرائيلية، وسط تحسب من انضمام منظمات، وصفتها وسائل الإعلام الإسرائيلية بأنها «إرهابية»، وهاكرز من شتى أنحاء العالم، إلى حملة «أنونيموس» ووضع مصاعب أمام إسرائيل لصد هذا الهجوم.

وأكدت تقارير إعلامية إسرائيلية أن جهاز الأمن وهيئات أخرى، أبرزها الهيئة الإسرائيلية لحماية المعلومات، أصدرت تعليمات إلى العاملين في وزارة الدفاع وهيئات رسمية أخرى بالاستعداد لاحتمال حدوث موجة تشويش ستلحق بالأجهزة المحوسبة والمواقع الالكترونية، وإمكان المبادرة إلى وقفها عن العمل من أجل تقييم الوضع والتدقيق في نوع الهجوم.

ونقل موقع «واللا» الالكتروني الإسرائيلي عن مسؤول رفيع المستوى قوله في مداولات مغلقة، جرت الأسبوع قبل الماضي، إنه تم جمع معلومات استخباراتية ضد الهاكرز والجهات التي قد تشارك في الهجوم، وأنه تم اتخاذ قرار بأنه في حال تم تنفيذ هجوم السايبر، فإنه سيتم إجراء مداولات مكثفة لتقييم الوضع قبل بدء الهجوم من أجل ضمان نجاعة أجهزة الدفاع أمام الهجوم ومحاولة تقليص الأضرار المحتملة.

وأضاف هذا المسؤول أن الوزارات المختلفة، وبينها وزارة الدفاع وجهاز الأمن العام (الشاباك) والجيش الإسرائيلي، تتعاون بشكل وثيق من أجل تنسيق نقل المعلومات فيما بينها وتحسبا من أن يتم تنفيذ هجوم السايبر من حواسيب «موبوءة» بفيروسات قادرة على اختراق حواسيب أفراد من دون معرفة ذلك، وأن تشارك بدورها في هجوم السايبر. وأعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلية أن «الاستعدادات المسبقة من جانب خبراء في حماية المعلومات في وزارة الدفاع ساعدت في إعادة الموقع الالكتروني إلى العمل خلال دقائق معدودة».

أشد هجوم سايبر حتى الآن

إلا أنه على الرغم من هذه الاستعدادات الإسرائيلية، قالت تقارير متطابقة إن هجوم السايبر الذي تعرضت له إسرائيل في ٧ الجاري، كان الأشد من نوعه وأن الضرر الأساس تمثل في توقف عمل مواقع الكترونية حكومية.

وقالت مصادر في الهيئة الإسرائيلية لحماية المعلومات إن هجوم السايبر استهدف حتى عشية ذلك اليوم ما بين ٣٠٠ - ٦٠٠ موقع الكتروني، بينها مواقع رئيس الحكومة ووزارة الدفاع والجيش الإسرائيلي ووزارة التربية والتعليم ووزارة حماية البيئة والصناعات العسكرية ومكتب الإحصاء المركزي وجمعية محاربة السرطان. ولحقت بموقعي وزارة التربية والتعليم والصناعات العسكرية أكبر الاضرار نسبيا، وفقا للتقارير الإسرائيلية. وأعلنت وزارة المالية الإسرائيلية أنها تصدت لعدة هجمات سايبر ضد مواقعها الالكترونية.

وكانت منظمة «أنونيموس» قد أعلنت عن اختراق الموقع الالكتروني لجهاز المخابرات الخارجية الإسرائيلية، الموساد. ورغم أن إسرائيل لم تعترف بذلك، لكن صحيفة «هآرتس» قالت إن هذا الموقع «عاد ليعمل كالمعتاد».

ووضع الهاكرز في هذه المواقع رسائل مؤيدة وداعمة للفلسطينيين وأغاني، مثل «هاكر، هاكر تل أبيب»، على غرار «أضرب، أضرب تل أبيب».

ونقلت «هآرتس» عن آفي فايسمان، مدير عام شركة «سي سيكيورتي» المسؤولة عن تفعيل الهيئة الإسرائيلية لحماية المعلومات، قوله إن «الهجوم كان أقوى من أي هجوم واجهناه في الماضي. ورغم ذلك فإنه كان مفاجئا بضعف نوعيته، ونتوقع أن يكون الهجوم المقبل أشد قوة بكثير من حيث النوعية والكمية».

وقدر فايسمان أن هجوم السايبر الأخير كان أقوى بعشرة أضعاف من هجوم مشابه تعرضت له إسرائيل خلال عملية «عمود السحاب» العسكرية الإسرائيلية ضد قطاع غزة في تشرين الثاني الماضي. وتابع أن «أقل من ١٠٠ موقع الكتروني صغير وحوالي ١٥ موقعا الكترونيا لمنظمات كبيرة تضررت لفترات تراوحت ما بين دقائق معدودة وعدة ساعات، وبينها موقعان أو ثلاثة تضررت لفترات طويلة».

وتشير تقديرات شركات إسرائيلية لحماية المعلومات، وبينها شركتا «أفنات» و«كومسك»، إلى أن عدد مواقع المصالح التجارية الصغيرة في إسرائيل التي اخترقها الهاكرز يصل إلى مئات وربما إلى أكثر من ذلك.

وقال مدير دائرة الهجوم والسايبر في شركة «أفنات»، روني باخر، لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، إن «منظمات وشركات عديدة في إسرائيل بذلت جهودا من أجل كبح الهجوم أو على الأقل تقليص أضراره. ونعلم أنه تم إصدار تعليمات جارفة للمستخدمين بتغيير كلمات السر في بريدهم الالكتروني، كما أن منظمات كثيرة أجرت تدريبات على هجمات قد تتعرض لها منظوماتها الالكترونية، وليس مواقع الانترنت فقط، بهدف التعرف على نقاط الضعف».

وأضافت الصحيفة أن شركة الكهرباء الإسرائيلية تتعرض يوميا لآلاف هجمات السايبر. ولذلك توجد لدى الشركة منظومات متنوعة لمواقع خارجية وداخلية، وكوسيلة دفاعية إضافية يوجد فصل كامل بين منظومات إنتاج الكهرباء وتفعيل أدوات الإنتاج، من أجل تقليص احتمالات اختراق هذه المنظومات.

ونشر الهاكرز الذي نفذوا هجوم السايبر قوائم شملت عشرات المواقع وحسابات على شبكة التواصل الاجتماعي «فيسبوك» وآلاف المعطيات حول بطاقات ائتمان شملت تفاصيل كاملة حول حامليها لكن تبين، بحسب التقارير الإسرائيلية، أن قسما كبيرا منها ليس لمواطنين إسرائيليين.

ووفقا لشركة «كومسك» فإنه على الرغم من نشر عدة وثائق تدل على ما يبدو على تسرب معلومات حول تفاصيل شخصية من مواقع الكترونية حكومية وأرقام بطاقات ائتمان «إلا أنه تبين حتى الآن أن هذه المعلومات ليست صحيحة بغالبيتها العظمى، وتبدو كإعادة إنتاج لمواد قديمة نشرها الهاكرز في الماضي».

وجرت أغلبية هجمات السايبر بين الساعات الثانية بعد منتصف الليل والسادسة صباحا، إلا أن هذه الهجمات تواصلت طوال نهار اليوم التالي، وتم خلالها وقف عمل موقعي وزارة الدفاع والناطق العسكري الالكترونيين لمدة ساعتين.

هجوم السايبر يعزز صناعة حماية المعلومات الإسرائيلية

وأشارت صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية إلى أن «هجمات السايبر ضد المواقع الالكترونية التي بادرت إليها منظمة أنونيموس من شأنها أن تعزز الاقتصاد الإسرائيلي». ونقلت الصحيفة عن مسؤول في إحدى شركات حماية المعلومات التي بدأت تعمل في إسرائيل، بشكل خاص خلال العامين الأخيرين، قوله إن «هجمات مثل تلك الأخيرة أو كالتي تم تسميتها 'الهاكر السعودي'، تزيد بشكل كبير الوعي وتسلط الضوء على صناعة حماية المعلومات وتجذب مستثمرين».

وأضاف أن «الشركات التي تطور تكنولوجيا حديثة في هذا المجال تحظى باهتمام متزايد من جانب مستثمرين، وخاصة في القطاع الخاص، وذلك لأن أي صندوق رأس مال في خطر في إسرائيل يستثمر في مجال حماية المعلومات والسايبر. وفي المدى البعيد، فإن تزايد الوعي لدى الجمهور يساهم في هذا الاتجاه وخاصة بين الشبان، وبذلك يساعد هذا الأمر على تطوير قوى عاملة نوعية، وهو ما تحتاج إسرائيل إليه من أجل الارتقاء درجة والتحول إلى دولة عظمى حقيقية في مجال السايبر».

وقالت الصحيفة إن مجال حماية المعلومات ازدهر كثيرا من خلال شركات الصناعات الالكترونية الرفيعة (هاي- تك). وفي العام ٢٠١٢ الفائت تمت إقامة ٤٥ شركة حماية معلومات في إسرائيل، إضافة إلى الاستثمار في شركات من خارج إسرائيل وانتقالها للعمل من داخل إسرائيل.

وتابعت الصحيفة أن مبادرين ومستثمرين كثيرين وشركات حماية المعلومات تستخدم هجمات السايبر وتعطل مواقع الكترونية من أجل تجنيد المزيد من المستثمرين في هذا المجال.

وقال نتانئيل دافيدي، نائب مدير عام التسويق في شركة «سايفيرا»، التي تأسست في العام ٢٠١١، إنه «قبل عام تعين عليّ أن أشرح للمستثمرين عن المكان الذي ينبغي فيه دمج منتوجنا في منظومة حماية المعلومات. لكن تطور السوق والأحداث الأخيرة أديا إلى أنه لم يعد ينبغي أن أقدم هذا الشرح».

الشركات الكبرى تُخفي معلومات حول خسائرها جراء هجمات سايبر

قالت صحيفة «كالكاليست» الاقتصادية، التابعة لـ «يديعوت أحرونوت»، إن تحقيقا أجرته وكالة «بلومبرغ» الأميركية أظهر معطيات مفادها أن معظم عمليات الاقتحام الالكترونية وهجمات السايبر ضد شركات عملاقة لا تلحق أضرارا مالية. ووفقا للتحقيق فإن ٢٧ شركة كهذه فقط من أصل ١٠٠ شركة في الولايات المتحدة، صرحت في الأعوام الأخيرة أمام أصحاب أسهمها بأنها كانت هدفا لهجمات ديجيتالية أو هددتها هجمات كهذه، وبينها شركات مثل «إينتل» و«غوغل» و«وول - مارت» و«ميكروسوفت».

وادعت ١٢ شركة تعرضت لهجمات سايبر بأنه لم يكن لهذه الهجمات أي تأثير عليها. بينما صرحت شركة واحدة فقط، وهي بنك «سيتي غروب»، بأنه لحقت بها أضرار مالية بحجم محدود نتيجة هجمات الكترونية. وجاءت بيانات هذه الشركات بعد شهر تشرين الأول من العام ٢٠١١، في أعقاب تعليمات صادرة عن السلة الأميركية للأسهم المالية تلزم بالتصريح بأي هجوم قد يؤثر على قرار الجمهور بشراء أو عدم شراء أسهم.

ووفقا لـ «كالكاليست» فإن جهات مطلعة تعتقد أن الشركات تُخفي معلومات هامة حول حدوث عمليات اختراق لمنظوماتها المحوسبة، خوفا من المس بقيمة أسهمها. وعلى سبيل المثال، أكد مكتب التحقيقات الفيدرالية الأميركي (إف بي آي) أن شركة «كوكا كولا» تعرضت، في العام ٢٠٠٩، لعمليات اختراق لحواسيبها في محاولة لسرقة معلومات حول صفقة كبيرة جدا لشراء شركة مشروبات صينية. لكن «كوكا كولا» لم تصرح بشأن محاولة الاقتحام هذه أمام أصحاب أسهمها. كذلك فإن عدة شركات، بينها «أمازون» و«فيريزون»، طولبت بالتصريح عن معلومات أكثر من تلك التي صرحت بها بعد تعرض شبكاتها المحوسبة للاختراق.

معطيات أحدث تدريج اقتصادي اجتماعي في إسرائيل:

تدني مستوى المعيشة بين العرب وارتفاعه بين المستوطنين!

* مكتب الإحصاء المركزي ينشر تقريره حول السلم الاقتصادي الاجتماعي على مستوى البلدات * ٩٥٪ من المواطنين العرب في أدنى درجات مستوى المعيشة * المستوطنات أبرز البلدات اليهودية التي ارتفع مستوى معيشتها *

كتب برهوم جرايسي:

بين تقرير مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي الذي نشر في الأيام الأخيرة أن النمو الاقتصادي الكبير في العامين ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ لم يساهم كثيرا في رفع مستوى المعيشة، بل زاد من الفجوات الاجتماعية، وزاد فقر الفقراء، الذين هم أساسا العرب ومن ثم الحريديم، ورفع من مستوى معيشة الأغنياء.

وتتحدث معطيات التقرير عن العام ٢٠٠٨، وهذا تقرير يصدر مرة كل عامين، وليس واضحا ما هي الأسباب التي تستدعي صدور تقرير عن معطيات هامة على هذا المستوى، بعد أربع سنوات ونصف السنة وليس في فترة أقل، ولكن العام ٢٠٠٨ تميز بمعطيات اقتصادية جيدة، خاصة في النصف الأول من ذلك العام، فيما شهد الربع الأخير منه بدايات الأزمة الاقتصادية التي طالت أيضا النصف الأول من العام التالي- ٢٠٠٩.

وكانت نسبة النمو الإجمالية في العام ٢٠٠٨ نحو ١ر٤٪، بينما البطالة سجلت أدنى مستوياتها حتى الربع الثالث من ذلك العام، وكانت دون نسبة ٦٪، وارتفعت إلى ٣ر٦٪ في الربع الرابع من العام، كما كان ارتفاع في مستوى المعيشة، وتجاوز معدل الناتج للفرد الواحد في إسرائيل في ذلك العام ٢٧ ألف دولار.

وعلى الرغم من هذه المعطيات، فإن الغالبية الساحقة من البلدات العربية إما راوحت مكانها في تدريج «القاع»، أو تراجعت، وفقط سبع بلدات تحسنت أوضاعها، منها بلدتان «ارتفعتا» من التدريج الأول الفقير إلى التدريج الثاني، وأربع بلدات ارتفعت من التدريج الثاني إلى التدريج الثالث، علما أن الدرجات الثلاث هي درجات فقر بفوارق طفيفة، وارتفعت بلدة عربية واحدة من التدريج الثالث إلى التدريج الرابع.

وهناك قريتان صغيرتان في أقصى شمال البلاد، وهما الجش ومعليا وفي كل واحدة منها أقل من ٣ آلاف نسمة، تتواجد في التدريج الخامس، ولكنهما تراجعتا عن التدريج السادس الذي كانتا فيه في العام ٢٠٠٦.

في المقابل فإن ٣٣ بلدة عربية ساءت أوضاعها، وهي تشكل ٤١٪ من البلدات العربية، و١٩ بلدة ومدينة منها تراجعت من التدريج الثالث إلى التدريج الثاني. في حين أن الغالبية الساحقة من البلدات والمدن اليهودية إما راوحت مكانها أو أن أوضاعها تحسنت.

مقاييس التدريج

ويتبع مكتب الإحصاء المركزي سلسلة من المقاييس لفحص مستوى المعيشة في كل واحدة من البلدات، لكن المقياس الأهم يبقى معدل الدخل للفرد الواحد في العائلة، فالتدريج الأول هو الأكثر فقرا، وكان معدل الدخل للفرد حتى ٥٢٦ دولارا، وفق معدل الصرف في ذلك العام، حين كان ٣ر٤ شيكل للدولار. وفي التدريج الثاني ٧٠٦ دولارات للفرد، وفي التدريج الثالث ٨٧٨ دولارا، وهذه الدرجات الثلاث هي عمليا مجال الفقر في إسرائيل.

والتدريج الرابع هو الحد الأدنى للشريحة الوسطى، وكان معدل دخل الفرد في العائلة في العام ٢٠٠٨ نحو ١١٠٥ دولارات، والتدريج الخامس ١٣٤٦ دولارا، والتدريج السادس ١٦١٢ دولارا، والتدريج السابع ١٩١٨ دولارا، والتدريج الثامن ٢٣٣٢ دولارا، ومن يأتي في التدريج من الرابع وحتى الثامن يعتبر شريحة وسطى في إسرائيل وبتفاوت كبير.

أما تدريجا الشريحة الأغنى، التاسع والعاشر، فكان معدل الدخل فيهما ٣٠٨٢ دولارا، و٤٩٧١ دولارا على التوالي. ولكن من أصل ٢٥٢ بلدة يشملها الإحصاء، فإن ست بلدات ومدينة واحدة ضمن التدريج التاسع وعدد السكان فيها أكثر من ٧٧ ألف نسمة، ويشكلون تقريبا ١٪ من السكان في ذلك العام، أما في التدريج العاشر، فنجد فيه ثلاث بلدات صغيرة فقط، عدد سكانها مجتمعة ٨٨٥٠ نسمة، ما يعني ١ر٢ بالألف من السكان.

ومن الأمور الملفتة للنظر في مقاييس التدريج، هو نسبة انخراط النساء في سوق العمل، فنرى أنه في البلدات اللاتي في التدريج الأول، الأكثر فقرا، فإن نسبة مشاركة النساء في العمل، بالكاد تقفز عن نسبة ٣٠٪، وفي التدريج الثاني أقل من ٢٧٪، وفي الثالث ٤١٪، وهذه المراتب الثلاث ذات غالبية ساحقة جدا من النساء العربيات المحرومات عمليا من فرص العمل.

وترتفع نسبة مشاركة النساء في سوق العمل في التدريج الرابع- نحو ٧٨٪، وهو تدريج غالبيته من البلدات اليهودية، وفي التدريج الخامس تقفز النسبة إلى ٨٤٪، وفي هذا التدريج ٩٩٪ من اليهود، وفي التدريج السادس والسابع والثامن، فإن نسبة المشاركة في حدود ٨٨٪، وفي التاسع ٩٠٪، وبالذات في التدريج العاشر الأكثر ثراء، تهبط النسبة إلى نحو ٧٠٪.

كذلك هناك معدل الأعمار، الذي يعكس كثرة الأولاد في العائلة، وأدنى معدل نجده في التدريج الأول، ١٤ عاما، ويشمل هذا التدريج ٧ بلدات، من بينها مستوطنتان كبيرتان للحريديم الذين يسجلون أعلى معدلات الولادة في العالم، وإذا أخذنا بعين الاعتبار انخفاض معدلات وفيات المواليد، فتكون معدلات الولادة بينهم الأعلى في العالم، وعدد المستوطنين في هاتين المستوطنتين يشكل ٥٨٪ من إجمال سكان البلدات السبع في هذا التدريج، وهذا ما يفسر تدني معدل الأعمار، خاصة وأن معدل الولادات بين العرب في تراجع مستمر، وكان في العام الماضي في حدود ٣ر٥ للأم العربية الواحدة، بينما يبلغ بين الحريديم ٧ ولادات.

وما يعزز تفسير تدني معدل الأعمار في التدريج الأول، هو ارتفاعه إلى ٢٠ عاما في التدريج الثاني الذي يضم بغالبيته الساحقة بلدات عربية ومواطنين عرب، إذ يضم هذا التدريج ٤٨ بلدة ومدينة، من بينها مستوطنتان صغيرتان للحريديم، والباقي بلدات عربية.

ويرتفع معدل الأعمار في التدريج الثالث إلى ٢٢ عاما، وفي الرابع إلى ٢٧ عاما، ومن الخامس وحتى التاسع يتراوح ما بين ٢٩ و٣١ عاما، وفي التدريج العاشر فإن معدل الأعمار ٤١ عاما.

الفجوات بين اليهود والعرب

يظهر من القراءة التحليلية للتقرير أن مستوى المعيشة لدى اليهود ارتفع في الغالبية الساحقة من المدن والبلدات اليهودية، بعكس الحال في البلدات العربية، وهذا اثبات جديد لما أوردته كل تقارير الفقر في السنوات الأخيرة، إذ أن الفقر يتراجع بين اليهود ويرتفع باستمرار بين العرب. وكذا بالنسبة للبطالة، إذ أن نسبتها بين العرب تتراوح ما بين أربعة إلى خمسة أضعاف نسبتها بين اليهود، فمثلا حاليا يبلغ معدل نسبة البطالة بين اليهود ٥ر٤٪ أو أكثر بقليل، بينما النسبة بين العرب هي في حدود ٢٣٪.

ونذكر أنه في العام ٢٠٠٨ كان في إسرائيل ١ر٧ مليون نسمة من دون فلسطينيي القدس المحتلة وسوريي الجولان المحتل، ومن بينهم ٥ر٩ مليون من اليهود، ونحو ١ر٢ مليون من المواطنين العرب.

وإذا نظرنا إلى التدريج التاسع للشريحة الغنية، ويضم ٧ بلدات، نجد أن بلدتين يهوديتين ارتفعتا إليه في العام ٢٠٠٨ من التدريج السادس الذي كانتا فيه في العام ٢٠٠٦.

كذلك الحال في التدريج الثامن، الذي يعتبر أعلى شريحة من الطبقة الوسطى، ويضم ٣١ بلدة يهودية، ونجد ١٨ بلدة ومدينة وأكبرها تل أبيب، حافظت على مستوى المعيشة العالي في هذا التدريج، وتسع بلدات ومدن ارتفعت في العام ٢٠٠٨ من التدريج السابع إلى التدريج الثامن، بينما أربع مدن وبلدات كان وجودها في التدريج الثامن هبوطا من التدريج التاسع الذي كانت فيه في العام ٢٠٠٦.

والحال نفسها نجدها أيضا في التدريج السابع الذي يضم ٢٣ بلدة يهودية منها ٩ مدن وبلدات حافظت على مستواها، و١١ بلدة ارتفع مستوى المعيشة فيها، و٣ بلدات تراجع المستوى بقليل. وكذا أيضا بالنسبة للتدريج السادس.

وبالنسبة للتدريج الخامس الذي يضم ٥٢ بلدة ومدينة، وجدنا فيه ٢٢ بلدة تراجعت من التدريج السادس إلى الخامس، و٧ بلدات تحسن مستوى المعيشة فيها، و٢٣ بلدة حافظت على مستوى المعيشة فيها، والحال شبيهة في التدريج الرابع الذي توجد فيه ٢٦ بلدة ومدينة.

أما المراتب الثلاث الأخيرة، وهي مراتب الفقر، التي تضم مجتمعة ٨٣ بلدة ومدينة، فإن غالبية البلدات فيها إما راوحت مكانها أو تراجعت، باستثناء ٨ بلدات ومدن، تحسنت بقليل، ولكنها بقيت غارقة في الفقر.

وفي تحليل أعمق نجد أن ٩٥٪ من المواطنين العرب يعيشون في بلدات ضمن التدريج الأول وحتى الثالث، فالتدريج الأول الأكثر فقرا، يضم ٧ بلدات، خمس منها عربية واثنتان هما مستوطنتا اليهود المتدينين الحريديم «موديعين عيليت» و«بيتار عيليت»، ونجد أن ٤ر٤٪ من المواطنين العرب يعيشون ضمن هذا التدريج، مقابل ٢ر١٪ من اليهود، وهم من الحريديم الذين يعيشون حياة تقشفية وتمتنع غالبيتهم عن الانخراط في سوق العمل ارادويا.

ونجد في التدريج الثاني الفقير ٤٨ بلدة ومدينة، من بينها مستوطنتان وبلدة للحريديم، وفيها أكثر من ٤٤ ألف نسمة، ويشكلون ما نسبته أقل من ٧ بالألف، وهذا مقابل ٤٣ بلدة ومدينة عربية تضم ٥٤٠ ألف نسمة، ما نسبته ٤٥٪ من إجمالي المواطنين العرب.

وفي التدريج الثاني ثلاث بلدات سورية في الجولان المحتل، وعمليا فإن البلدات السورية الخمس في مرتفعات الجولان تقع ضمن هذا التدريج لكون البلدتين الأخريين في كل واحدة منها عدد سكان يقل عن ألفي نسمة، ولا يدخلون في التدريج.

وفي التدريج الثالث ٢٨ مدينة وبلدة من بينها ٦ مدن وبلدات يهودية، بالأساس بلدات الحريديم واليهود الشرقيين، وتضم مجتمعة أكثر من ٢٧٣ ألف نسمة، وهم يشكلون ما نسبته ٦ر٤٪ من إجمال عدد اليهود في ذلك العام، أما المدن والبلدات العربية فكان عددها ٢٢ بلدة وتضم أكثر من ٣٧٣ ألف نسمة، وهذا ما نسبته ٣١٪ من إجمالي العرب.

ونرى حسب المعطيات الواردة أن ٨١٪ من العرب هم في أدنى درجات التدريج الاجتماعي، ولكن نسبة العرب في التدريج الرابع، الذي هو أدنى تدريج للشريحة الوسطى، هي ٦ر٤٦٪ مقابل ٤ر٠٪ في التدريج الخامس.

أما النسبة «الضائعة» وهي ١٤٪ فهم نحو ١٦٨ ألفا من العرب الذين يقطنون في بلدات صغيرة يقل عدد سكانها عن ألفي نسمة، ومن بينهم نحو ٧٠ ألفا في قرى النقب التي ترفض السلطات الاعتراف بها، والباقي العرب الذين يسكنون في أحياء الفقر في مدن عكا واللد والرملة، وأيضا يافا، وإلى حد ما في حيفا أيضا.

مستوى المستوطنات

وفي قراءة أخرى أجرتها صحيفة «ذي ماركر» الاقتصادية يتبين أن مستوى المعيشة في مستوطنات الضفة الغربية قد تحسن في ذلك العام، الذي كان ضمن فترة حكومة إيهود أولمرت.

وتقول الصحيفة إنه في حين أن مستوى المعيشة في غالبية البلدات البعيدة عن مركز البلاد قد تراجعت، فإن من بين البلدات التي تحسنت الأوضاع فيها تبرز عدة مستوطنات، مثل «كريات أربع» و«بيت إيل» و«كرني شومرون»، والتكتل الاستيطاني «ماطيه بنيامين» في محيط القدس ورام الله، وهذه مستوطنات ما يميزها أنها من أبرز معاقل المستوطنين الأشد تطرفا.

وتقول الصحيفة إن أحد التفسيرات لارتفاع مستوى المعيشة في هذه المستوطنات هو أن أوضاعها نابعة من سياسة الحكومة في السنوات الأخيرة.

وتضيف الصحيفة: في حين أن مكتب الإحصاء المركزي يصر على نشر توزيعة التجمعات السكانية بحسب تدريجها الاقتصادي الاجتماعي، فإن الحكومة تمنح امتيازات لتجمعات يتم تعريفها على أنها «ذات أفضلية قومية»، وغالبية المستوطنات يشملها هذا التعريف، ولذا فإن الامتيازات تحسن من أوضاعها.

والقصد بهذا هو أن الحكومة لا تلتفت عمليا إلى مسألة الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، كأساس لتوزيع الميزانيات، وربما يعود ذلك إلى أن الفقر هو أساسا من نصيب العرب، ومن ثم الحريديم.

مسؤول في جمعية «الإنسان والطبيعة والقانون» لـ«المشهد الإسرائيلي»:

عامل الشفافية في أغلب القوانين الخاصة بالنفايات وإعادة تصنيعها في إسرائيل غير كاف!

* في الأعوام الأخيرة لم تنشر أي معلومات عن شكل التخلص من النفايات الخطيرة *

كتبت هبة زعبي:

أصدرت جمعية «الإنسان والطبيعة والقانون» في منتصف شهر آذار الماضي تقريرا خاصا حول موضوع «الالتزام بالتبليغ وشفافية المعلومات كوسيلة إلزامية لتقييم السياسات البيئية في إسرائيل»، وذلك من أجل تقييم هذه السياسات للوصول إلى الأهداف المرجوة، إما لفرض القانون، أو الإشراف، أو التقييم والنقد، حتى يتم استخدام فعال وناجع ومجد للمعلومات.

وقام التقرير بمراجعة وفحص عملية التبليغ القائمة في إسرائيل والتي تندرج ضمن مجموعة من القوانين التي تنظم موضوع النفايات.

ويصف التقرير طبيعة المعلومات المطلوبة بصورة مفصلة خلال عملية تبليغ فعالة في إسرائيل بموجب هذه التشريعات. وقام بتحليل النواقص الموجودة في عملية التبليغ القائمة، وشدد على الحاجة إلى توفير شفافية في نقل المعلومات إلى الجمهور، وتطرق وخاض بصورة مفصلة في أنواع النفايات المختلفة.

استنتج التقرير، بعد فحص أكثر من عشرة قوانين تقوم بتنظيم مجال النفايات، أن مقدار الشفافية العامة بخصوص معطيات النفايات وتطبيق القوانين غير كاف.

وقدم مجموعة من النصائح الهامة والتي لا بد من إتباعها من أجل توسيع وتحسين عملية التبليغ وإدارة المعلومات. وخلال ذلك أوصى التقرير بجملة من النصائح الهامة ومن ضمنها مضاعفة الشفافية العامة داخل وزارة حماية البيئة، بالإضافة إلى السلطات ذات العلاقة، إلى جانب نشر تقارير ومعطيات بصورة فعالة أمام الجمهور حتى وإن لم يلزم القانون ذلك.

ويذكر في السياق نفسه أن التقرير أشار إلى موضوع جديد يتعلق بالخطورة الكامنة في أنواع معينة من النفايات البيتية التي ينصح بالتعامل معها بحذر لأنها تشكل ملوثا خطيرا على البيئة، والجمهور لا يعي بتاتا هذا الخطر.

وعن أهمية إجراء هذا التقرير حدثنا معده المحامي آساف روزنبلوم من جمعية «الإنسان والطبيعة والقانون»، والذي أجرينا معه المقابلة التالية:

(*) سؤال: حسب رأيك، ما هي أهمية وجود عامل الشفافية في نقل المعلومات بموجب هذه القوانين؟

روزنبلوم: على مدار أعوام عملنا على موضوع النفايات وقضية إعادة تصنيعها وقمنا بصياغة مسودات أولية لقسم كبير من القوانين المتعلقة بقضية إعادة تصنيع النفايات، جزء منها قوانين حكومية، وهذه قوانين قمنا بالترويج لها ولنا دور في صياغتها، ونحن دائما نتوجه إلى الجمهور لنزيد وعيه حول أهمية موضوع إعادة تصنيع النفايات، وأهمية هذه القوانين، ولذا من المهم بالنسبة لنا أن تطبق هذه القوانين بالشكل الصحيح حتى نقنع الجمهور بالتعاون معنا والقيام بإعادة تصنيع النفايات. وهذا الأمر يدفعنا للتمحيص دائما في القوانين والسعي لتحسينها، وحتى تطبق بشكل ناجح وفعال يجب أن يتوفر عامل الشفافية خلال تطبيق هذه القوانين وأن تتوفر لدينا معطيات شاملة وعميقة عما يطبق ويجري حتى نتمكن من فحص عملية تطبيقها على أرض الواقع ونتمكن من انتقاد هذه العملية. على سبيل المثال، في قانون «الأغلفة» تلقى المسؤولية على منتجي ومستوردي الأغلفة بأن يقوموا بإعادة تصنيع نسبة معينة من الأغلفة المستعملة وتسويقها ضمن كميات الأغلفة التي يقومون بتسويقها، ونرى هنا أنه يجب تحري الدقة في المعلومات ومعرفة كيفية احتسابها وعلى ماذا استندوا.

(*) سؤال: هل برأيك فشلت إسرائيل في تطبيق هذه القوانين؟

روزنبلوم: لا نقول هنا أن إسرائيل فشلت في تطبيق هذه القوانين، وإنما نجد أن هذه القوانين هامة، ونحن نقوم بدعمها وخاصة أنه كان لنا دور في تشجيع شرعنة قسم كبير منها ويجب أن يستمر تطبيقها، وأن بعضا منها قد نجح، لكن المشكلة هي نقص عامل الشفافية في المعلومات والذي يساهم وجوده في نجاعة تطبيق القوانين وإمكانية تحسينها.

(*) سؤال: حسب معلوماتك، هل تقوم السلطات المحلية العربية بتطبيق قوانين إعادة تصنيع النفايات؟

روزنبلوم: يجب الإشارة إلى أن جميع المؤسسات والشركات التي يتعلق عملها بقضية إعادة تصنيع النفايات هي شركات خاصة، لكن هناك بنود قانونية من العام ١٩٨٩ تلزم كافة السلطات المحلية في البلاد بأن تقوم بإعادة تصنيع ٢٥٪ من نفاياتها وإرسال تقارير عن الموضوع إلى وزارة حماية البيئة، وهذا أمر ملزم للسلطات العربية أيضا، لكن بموجب المعلومات المتوفرة لدينا فإن قسما كبيرا من هذه السلطات عامة، اليهودية والعربية، لا ينفذ هذه التعليمات على الشكل المطلوب ونقص عامل الشفافية في المعلومات يميز عددا كبيرا من السلطات المحلية عامة، لكن لا تتوفر لدينا معطيات خاصة بالمجتمع العربي. أعلم أن وزارة حماية البيئة يهمها تشجيع هذا الأمر في المجتمع العربي، وتطبيق هذا القانون بالشكل

آساف روزنبلوم.

المطلوب يساعد السلطات المحلية العربية في الأزمات الاقتصادية التي تمر بها حيث أنه يقلل من كلفة عملية التخلص من النفايات.

(*) سؤال: هل يتوفر عامل الشفافية في نقل المعلومات المتعلقة بالنفايات الخطيرة؟

روزنبلوم: بشكل عام يتم التخلص من النفايات الخطيرة في أماكن خاصة مثل منطقة «رمات حوفيف» ويتم التعامل معها بحذر، لكن في الأعوام الأخيرة لم تنشر أي معلومات عن شكل التخلص من النفايات الخطيرة، ونحن لا نعرف كيف يتم التعامل معها ودائما يوجد قلق بأن قسما من هذه النفايات لا يتم معالجته بالشكل المطلوب.

(*) سؤال: هل توجد مناطق معينة في البلاد تعاني من تلوث بسبب النفايات الخطيرة؟

روزنبلوم: لا يوجد لدي مثال، لكن هناك النفايات البيتية الخطيرة مثل أدوات التنظيف، الدهانات، الزيوت والدهون والتي يلقيها الناس داخل البيوت، وهذا أمر مسموح، لكننا برميها داخل بيوتنا نضيف مواد خطيرة إلى النفايات والتي من شأنها أن تلوث مصادر المياه وأن تلوث التربة، وهنا لا يوجد تقريبا أي مراقبة وإشراف على ما يحدث، ولا تتوفر أيضا أي معطيات وخاصة في الأعوام العشرة الأخيرة. وما لدينا هنا موضوع إشكالي، وهو غير معلن حتى الآن.

(*) سؤال: هل فحصتم نجاعة وصحة المعلومات التي توفرها المصانع عن عملية التخلص من نفاياتها والتي يشكل قسم منها تلوثا بيئيا؟

روزنبلوم: حاولنا سابقا فحص ماهية وسائل المراقبة المتوفرة لدى وزارة حماية البيئة للجهات التي تتخلص من نفايات خطيرة وغيرها من نفايات المصانع وفحص عملية انتاج النفايات وعملية التخلص منها، واستخلصنا أنه تنقص الوزارة وسائل مراقبة وأن العملية غير مكتملة ويجب إحداث تعديل قانوني يتيح توفير وسائل المراقبة هذه، مثلا أن يقوم المصنع الذي أنتج النفايات بعرض وثائق وإيصالات عن نقل هذه النفايات إلى مكان منظم وخاص بمعالجة هذا النوع من النفايات، وأن يقوم هذا المكان بعرض تقرير يوثق كافة مراحل معالجة هذه النفايات.

(*) سؤال: كيف تسير عملية نقل المعلومات هذه؟ وما هو الحل برأيكم؟

روزنبلوم: هناك العديد من التعليمات المتعلقة بطريقة التبليغ عن المعطيات والتي تجري عن طريق مراقب يشرف على عمل وزارة حماية البيئة وأحيانا يشرف على السلطات المحلية ويتلقى التبليغات من جهات لها علاقة بالقوانين (على سبيل المثال رجال أعمال، أصحاب شركات عادية أو شركات مختصة بإعادة تصنيع النفايات) وهنا علينا فحص دقة المعلومات التي يتم جمعها والتأكد من أنه لا يمكن التلاعب معها، ومن جهة أخرى علينا فحص ما ينشره المراقب من معلومات إلى الجمهور حول تطبيق هذه القوانين. بموجب فحصنا وجدنا فقط أنه في قسم قليل من القوانين هناك إلزام لمراقب موضوع حماية البيئة أن يقوم بالتبليغ حول ما يجري خلال تطبيق القانون. على سبيل المثال، نجد أنه في قانون «الأغلفة» هناك بند قانوني يلزم وزارة البيئة بتقديم تقرير سنوي إلى لجنة الاقتصاد في الكنيست وأن تقوم بنشر هذا التقرير في الانترنت حتى يطلع عليه الجميع، ورأينا أنه في أغلب القوانين المختلفة لا تتضمن هذه القوانين بندا مماثلا وأنه لا يتم نشر المعطيات. كما وجدنا أن هناك نقصا كبيرا في عامل شفافية المعلومات ونحن نوصي بإدخال تصحيحات على هذه القوانين وأن تلتزم بوجود عامل شفافية المعلومات وأن يتم تحسين طرق التبليغ، نحن بدورنا سنعمل على هذا وهناك العديد من التحسينات التي نقوم باقتراحها. وأيضا نتوقع من وزارة البيئة أن تلتزم بتعليمات القوانين المختلفة.

(*) سؤال: استعرضتم مجموعة من القوانين، هل قدمتم اقتراحات لتعديلات على كل هذه القوانين؟

روزنبلوم: يجب إجراء تغيير واحد في كل هذه القوانين، وأن نضيف بنودا تتعلق بطريقة نقل المعلومات على القوانين التي ينقصها هذا الجانب.

صدر عن المركز الفلسطيني للدراسات الاسرائيلية «مدار»

الخارطة السياسية في إسرائيل
انتخابات 2013
برهوم جرايسي

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies
«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب: 1959
هاتف: 2966201 – 2 – 00970
فاكس: 2966205 – 2 - 00970

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:
madar@madarcenter.org
موقع «مدار» الإلكتروني:
http://www.madarcenter.org

تابعونا على الفيسبوك
facebook
http://tiny.cc/ywgg4
وقناتنا على اليوتيوب
YouTube
http://tiny.cc/nkdop

هذا الملحق
ممول من قبل الاتحاد الأوروبي

«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، و لا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الاوروبي»